وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 اوت 1955-سكيكدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية

الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي - دراسة جيوسياسية -

إعداد الطالبة:

العواطي نرجس

إشراف الأستاذ :

د. بويبية نبيل

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1	شايب بشير	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
2	نبيل بويبية	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقررا
3	غزال يزيد	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحننا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدي الكريمين

الى كل افراد عائلتي...

الى اختي واخي وابن اختي

الى الاهل والاقارب....

الى كل زملاء الدراسة....

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على رسول الله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.الحمد لله الذي أعانني على إعداد هذه المذكرة وإتمامها...ولايسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى المشرف الذي ساعدني. بإشرافه وملاحظاته في إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من وقف بجانبي في إعداد هذه المذكرة.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري :منطقة الساحل الإفريقي –مقاربة جيوسياسية-

المبحث الأول :الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول :مفهوم الساحل الإفريقي

المطلب الثاني :الخصائص الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني :التكوين الإجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الاول:التركيبة السكانية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني :الواقع الإقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث :الواقع السياسي والإجتماعي لمنطقة الساحل

المبحث الثالث :التطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول :مرحلة ماقبل الإستعمار

المطلب الثاني :مرحلة الإستعمار

المطلب الثالث:مرحلة الإستقلال

الفصل الثاني :الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي –مقاربة جيوسياسية-

المبحث الأول :تعريف بالجماعات الإرهابية

المطلب الأول :تعريف الإرهاب

المطلب لثاني:الإرهاب والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثالث :التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني :إنتشار الظاهرة الإرهابية جغرافيا في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول :أبرز الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني :العمليات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي سنة 2020

المبحث الثالث: تفسير سبب إنتشار الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول :الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية والجغرافية

المطلب الثالث :الأسباب الإجتماعية

الفصل الثالث :التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول :على المستوى المحلي

المطلب الأول :التأثيرات السياسية والأمنية

المطلب الثاني : التأثيرات الإجتماعية

خطة البحث:

المطلب الثالث:التأثيرات الإقتصادية

المبحث الثاني: على المستوى الإقليمي

المطلب الأول :إجتماعايا:الإرهاب والهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني :سياسيا :الإرهاب والحركات الإنفصالية (الطوارق)

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية

المبحث الثالث :على المستوى الدولي

المطلب الأول:التأثيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية

المطلب الثاني :التدخل الفرنسي

المطلب الثالث : التدخل الإمريكي

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

شكلت أحداث 11 سبتمبر، حدثا فارقا حول الإهتمام الدولي بقضية الإرهاب إّذ لم يعد مقتصرا على دولة دون غيرها وهذا ماأكده الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" في خطابه ودعوته المجتمع الدولي على ضرورة التعاون لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة أينما وجدت، وكانت قارة أفريقيا من بين المناطق التي حظيت بإهتمام دولي وإقليمي كبير وخاصة منطقة الساحل الإفريقي. إذ أضحت تشكل هذه المنطقة إحدى أهم الفضاءات الجيوسياسية التي إستقطبت الباحثين والدارسين حيث كانت هذه الأخيرة تعاني التهميش على مستوى الأجندات والإهتمامات الدولية، لكن بعد هجمات سبتمبر أضحت منطقة الساحل محط إهتمام العديد من الدول على غرار فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا راجع إلى الموقع الإستراتيجي الممتاز الذي تحظى به فهي تشكل عمقا اسستراتيجيا ومجالا حيويا، إضافة لما تحتويه من ثروات طبيعية تزخر بها. من ناحية أخرى يرجع هذا الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي كونها أصبحت تشكل خطرا وتهديدا حقيقيا بسبب ماتشهده من إضطرابات أمنية، وصراعات داخلية الإثنية والقبلية وحالة الفوضى واللااستقرار التي تعيشها المنطقة، زيادة إلى بروز تحديات أخرى متعددة والمتمثلة في الممارسات غير شرعية وغير قانونية كالجريمة المنظمة وتهريب السلاح وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات الأخرى...ولعل أكثر ماتعاني منه منطقة الساحل خلال هذه السنوات هو تفشي وتنامي ظاهرة الجماعات الإرهابية ذات التوسعات الجيوسياسية في المنطقة والتي تشكل تهديدا جيوأمنيا كبيرا، حيث فرضت نفسها في المنطقة نظرا لخصوصيتها المشجعة على إستقطاب هذه الجماعات التي دائما ماتبحث عن مناطق تؤمن لها الحماية لممارسة نشاطاتها خاصة في تلك الدول العاجزة عن توفير الأمن لنفسها كما لهذه الجماعات الإرهابية تأثيرات **جيوسياسية** ألقت بثقلها على منطقة الساحل وعلى الدول المجاورة ليتعدى بذلك تأثيرها الجيوسياسي الحدود الداخلية والإقليمية والدولية.

<u>إشكالية الدراسة:</u>

شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الإخيرة تطورات أمنية خطيرة تمثلت في بروز تهديدات وتحديات كثيرة منها مايعرف بالجماعات الإرهابية وتوسعاتها الجغرافية السريعة في المنطقة ومانتج عنها من تأثيرات جيوسياسية بارزة إنعكست على منطقة الساحل الإفريقي وبناءا على ذلك نطرح الإشكال التالي:

ماهي التأثيرات الجيوسياسية للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل الإفريقي.؟

وتطرح ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

1-ماهي الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي؟

2-ماهي الأسباب التي أدت إلى الإنتشار الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي؟

3-فيما تكمن التأثيرات الجيوسياسية للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل الإفريقي؟

فرضية الدراسة:

- تتمثل التأثيرات الجيوسياسية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي في التهديد الأمني للدول.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية :

1-تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتركيبة جغرافية معقدة أدت إلى تمدد الجماعات المسلحة.

2-الهشاشة الأمنية لدول الساحل الإفريقي ساهمت في إنتشار الجماعات الإرهابية.

3-تتجسد التأثيرات الجيوسياسية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي في جعلهامنطقة تنافس بين الدول الكبرى.

أسباب إختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

-أولا رغبة الباحث في تناول موضوع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ومحاولة فهم مايحدث في الساحل الإفريقي من مشاكل وأزمات.

- الرغبة في معرفة التركيبة الثقافية والحضارية لمنطقة الساحل الإفريقي.

-الإهتمام بالجانب الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، والسعي إلى معرفة ودراسة التهديدات الأمنية والتحديات التي تواجهها.

- أسباب موضوعية :

منطقة الساحل الإفريقي تشكل عمقا إستراتيجيا ومجالا حيويا متميزا بالإضافة إلى أنها أصبحت منطقة تتنافس عليها الدول الكبرى لما تزخر به من ثروات طبيعية.كما أنها أصبحت بؤرة للجماعات الإرهابية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التركيز على التأثيرات الجيوسياسية للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل. ومن خلال هذه الدراسة أيضا يتم تسليط الضوء على الإهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به منطقة الساحل من قبل الفواعل الدولية، والإقليمية وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة فهم طبيعة البيئة الجيوسياسية والأمنية للساحل الإفريقي .

أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة التي نحن بصدد دراستها إلى تحقيق عدة أهداف منها:

-التعرف على منطقة الساحل الإفريقي من خلال مقاربة جيوسياسية.

-نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الفهم الواسع للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

-محاولة فهم وتفسير مختلف الأزمات المختلفة التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي.

-إعطاء وصف واضح حول البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من أجل الحصول على معلومات كافية عن الأحداث التي تحدث.

إبراز التأثيرات الجيوسياسية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

حدود الدراسة :

في إطار الدراسة المقدمة حول "الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي-دراسة جيوسياسية- قمنا بتحديد إطار زماني، ومكاني.

الإطار الزمني:

بعد هجمات 1سبتمبر 2001وتوسع مفهوم الإرهاب وعولمة الظاهرة الإرهابية.

الإطار المكاني:

منطقة الساحل الإفريقي.

المناهج المستخدمة:

-**المنهج الوصفي التحليلي:** حيث تقوم هذه الدراسة على وصف وتحليل سلوكات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى التركيبة الحضارية لسكان الساحل الإفريقي وتطور المنطقة وكذلك تتبع مسار الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل الإفريقي.

المقاربات:

مقاربة الأمن الإنساني: من خلال التطرق إلى أزمة الوحدة الوطنية،وغياب قيمة الإنسان وضياع حقوقه وحرياته السياسية ومعاناته الإقتصادية والإجتماعية وغياب العدالة الإجتماعية وتعرض مجتمعات الساحل الإفريقي للذعر والقتل والتهجير من طرف الجماعات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة.

مقاربة الدولة الفاشلة:وذلك بتفسير استفحال الارهاب في الساحل الإفريقي،حيث أن نشوء الظاهرة الإرهابية يرجع بحد كبير لطبيعة الدولة وعجز أجهزتها الأمنية في التصدي للجماعات الإرهابية المنتشرة.

المقاربة الجيوسياسية: وتتناول الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي والتركيبة السكانية بالإضافة إلى طبيعة المناخ والثروات الطبيعية وشساعة مساحة الساحل الإفريقي والتمدد الجغرافي للجماعات الإرهابية وتوسعها من دولة لدولة.

المقاربة البنائية : بالتطرق لإختلافات القيم الإجتماعية لسكان منطقة الساحل الإفريقي ودورها في تأجيج الصراعات و المساهمة في تنامي وزيادة التنظيمات الإرهابية .

المقاربة الجيو أمنية:

تتجسد في بروز الجماعات الإرهابية وتهديدات اخرى في منطقة الساحل حيث أصبحت هذه المنطقة مجالا خصبا لنمو وتطور الإرهاب والجريمة المنظمة مقابل عجز الدول على وضع حد لهذه التهديدات.

الدراسات السابقة:

إعتمد الباحث على بعض المراجع المتمثلة في :

-دراسة لـ"أبصير أحمد طالب "بعنوان " الإعتماد الأمني المتبادل واستراتيجية بناء الأمن في منطقة الساحل "والذي تعرض فيه إلى موضوع الأمن الوطني في دول الساحل وتحديات البناء وشبكة المخاطر الجيوسياسية التي تتحكم في حالة اللإستقرار،بالإضافة إلى تطرقه إلى المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي ومن خلال بحثة توصل إلى أن الجماعات الإرهابية معضلة حقيقية تهدد الأمن الإقليمي ككل.

-دراسة لـ"ظريف شاكر" تحت عنوان "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات" و التي أبرز فيها حالة اللا أمن الإنساني في إفريقيا بالإضافة إلى إبرازه للأزمات التي تعاني منها المنطقة وتهديداتها للدول الإقليمية وخاصة الجزائر وتناول كذلك الدور الجزائري في حل الأزمات الإنسانية في المنطقة الساحلية والصحراوية، وتوصل الباحث في الأخير إلى أن الجزائر أصبحت مطالبة أكثر بالتركيز على المشاكل التي تحدث في الساحل وضرورة مواكبة التحولات الإستراتيجية، ووضع خطة لمواجهة التغيرات لمعرفة كيفية التعامل معها.

-دراسة لـ"جداري سليم، وزيطاري اسماعيل "بعنوان:"التنافس الدولي في السياسة العالمية " تم إبراز الإهتمام المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي من طرف القوى الكبرى والأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل،وتوصل الباحث إلى أن تنافس القوى الكبرى على منطقة الساحل وتقديم الدعم للدول في مواجهة التهديدات الأمنية هو من أجل حماية مصالحها.

صعوبات الدراسة

-هناك صعوبات كثيرة واجهتني في إعداد المذكرة خاصة من حيث صعوبة الحصول على مراجع ومصادر ورقية من المكتبات بسبب الوباء ،والإكتفاء فقط بالمراجع المتوفرة على الإنترنت.

-كذلك يعتبر موضوع "الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي" موضوع جديد لاتوجد هناك كتب ومراجع كثيرة تتناول هذا الموضوع بالتفصيل.

مفـاهيم الدراســة:

مفهوم الجيوسياسية:

-عرفها "كيلن" بأنها دراسة الوحدة السياسية. الدولة.في بيئتها الجغرافية. وعرفها كذلك "هوس هوفر" بأنها دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي.[1]

-عرفها "إكست لاكوست" على أنها دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم، وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم.

في حين عرفها " شامبن" عرفها من منطلق العلم الذي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت.

-وتعرف أيضا بأنها معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم، والتي تنطلق من المعطيات الفيزيائية والبشرية الصادرة عن الفواعل السياسية، وتهدف للسيطرة على مجال جغرافي معين والجيوسياسية تعرف كذلك أنها تُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة حتى لو كان ما وراء الحدود أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلاً.[2]

خطة الدراسة:

وسنعتمد في دراستنا للموضوع على خطة تتكون من ثلاثة فصول، وكل فصل يضم ثلاثة مباحث. في **الفصل الأول** تم التطرق إلى جيوسياسية الساحل الإفريقي وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، **المبحث الأول** بعنوان الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي ثم في **المبحث الثاني**

[1] حبيبة رحايبي،"المحددات الجيو حضارية والجيو سياسية للفعل الإرهابي، قراءة في الإختلافات والتوافقات"،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،م.30،ع.4. 3/ديسمبر/2016)،ص ، 451.

[2] الموسوعة السياسية في:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%83 3/6/2020

تناولنا التكوين الإجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي أما في **المبحث الثالث** والأخير من الفصل الأول تم التطرق فيه إلى التطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي.

أما **الفصل الثاني** هو عبارة عن دراسة حول الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي – مقاربة جيوسياسية-، ويضم أيضا ثلاث مباحث المبحث، **المبحث الأول** تم التطرق فيه إلى ماهية الجماعات الإرهابية أما **المبحث الثاني** يتم فيه إبراز إنتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وفي **المبحث الثالث** دراسة حول أسباب إنتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل. وفي **الفصل الثالث والأخير** تم التطرق إلى التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ويضم بدوره ثلاث مباحث. **المبحث الأول** يتناول التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي على المستوى المحلي، ثم في **المبحث الثاني** التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي على المستوى الإقليمي، ثم **المبحث الثالث** التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي على المستوى الدولي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري. منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوسياسية

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري منطقة الساحل الإفريقي .

لعبت منطقة الساحل الإفريقي دورا هاما في في تاريخ إفريقيا، ولهذا تعتبر المنطقة إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي أثارت خاصة في السنوات الأخيرة إهتمام الدوائر السياسية والبحثية واستقطبت حتى القوى الخارجية على عكس ماكانت عليه في السابق، حيث كانت تعاني هذه المنطقة من تهميش دولي وإقليمي وحتى محلي سياسيا، وإقتصاديا، وأمنيا، ومع التطور الذي شهدته المنطقة تاريخيا فإنها تعرضت للعديد من التهديدات بسبب أهميتها الإستراتيجية والجيوأمنية التي يتميز بها موقعها الجغرافي.

لقد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية بالإضافة إلى الإنعكاسات التي فرضها واقعها الجيوسياسي والذي يتميز بمجموعة من الخصائص المتمثلة في أنها منطقة تستلهم وظيفتها الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود كذلك اتساع الرقعة الجغرافية التي يتمتع بها الساحل الإفريقي يقابله ضعف في الكثافة السكانية، زيادة إلى أنه إقليم جاف ومنطقة معزولة أمنيا.إلا أنها من منظور جيوسياسي تملك بدائل عديدة كونها تحوز على ثروات مائية وغطاء نباتي في الصحاري والواحات كما أنها تعتبر معبرا للقوافل والحركات التجارية فلقد أصبحت هذه المنطقة فضاءا استراتيجي مثالي لمختلف أشكال التجارة المحظورة نظرا للتركيبة الجغرافية المعقدة التي تميز منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول:الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

ارتبط مفهوم الساحل الإفريقي بخصوصية بيئته التي تميزه فالوعاء الجيوسياسي للمنطقة كان حاضنا على مر العصور للتفاعلات السياسية ذات طابع سلمي وصراعي ولطالما لعب الموقع الجغرافي دورا كبيرا في تفشي التهديدات المختلفة وجعل من الساحل الإفريقي منطقة غير مستقرة ولا آمنة.ومن أجل فهم مايحدث داخل منطقة الساحل ينبغي أن نعرف الجغرافيا السياسية للمنطقة كمدخلا لفهم التهديدات التي تواجه المنطقة والدول المجاورة لها.[1]

المطلب الأول: مفهوم الساحل الإفريقي

في البداية يجب الاشارة إلى أن هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل لإختلاف أراء الباحثين، والدارسين في إعطاء مفهوم محدد فنجد العديد من التعريفات المتضاربة وسوف نذكر البعض منها.

الساحل الإفريقي هو تلك المنطقة التي تقع بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى وبين الحافة الشمالية للغابات الإفريقية ومن المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا بمساحة أكثر من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع.[2] ويعرف أيضا كذلك بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا الجنوبية دنوب الصحراء، فهو معبر تجاري تاريخي بين غرب إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط ويمتد الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد والسودان، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط ومصطلح الساحل هو الإسم الذي أطلقه المسلمون الفاتحون في إفريقيا على خط التماس بين الحافة الجنوبية بالصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية[3] ولمنطقة الساحل الإفريقي اليوم معنى جيوسياسي أوسع يأخذ بعين الإعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى والساحل الإفريقي يشمل أيضا جنوب الجزائر وتمديده للمغرب في المحيط الأطلسي.[4] ويعرف الساحل كذلك على أنه مصطلح عربي

---

[1] زهيرة مزارة ،الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي،"دراسة حالة الجزائر،فرنسا"،أطروحة دكتوراه،(جامعة حسيبة بن بوعلي :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017،ص،74.

[2] عادل جارش،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ،والإقتصادية، والسياسية، تأثيرالتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، في : 5/6/2020 https://democraticac.de/?p=2448

[3] محمد بوبوش،الأمن في منطقة الساحل والصحراء،(الأردن،دار الخليج،ط2، 2017)،ص،16، 17.

[4] https://www.researchgate.net/publication/235328107_LA_GEOPOLITIQUE_DES_POPULATIONS_DU_SAHEL_Sahel_the_populations_geopolitics.p,2

الأصل ويعني تقليديا الشاطئ أوحافة الصحراء ويمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا، ومنطقة السافانا جنوبانوينتد غربا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد السودان حتى إيثيوبيا شرقا، أما سياسيا يضم الدول التالية : السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي ،النيجر تشاد، وأضيفت كل من الرأس الأخضر، وغينيا بيساو، لتمتد وتشمل كل من السودان إيثيوبيا، الصومال[1] كينيا وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه حزام الفقرالأسود الذي يشمل النيجر، بوركينا فاسو تشاد، مالي، وموريتانيا. أما الساحل وفقا للجنة مكافحة الجفاف في الساحل، فإن منطقة الساحل تضم تسعة دول تشمل كل من: بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر،غامبيا، غينيابيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، التشاد، وحسب إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل فإن منطقة الساحل الإفريقي تمتد من موريتانيا غربا مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، النيجر، وإلى غاية شمال سناء في الشرق.[2]

وهناك تعريف أخر إذ يعتبر الساحل الإفريقي أنه فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصوصياته ففي النصوص العربية القديمة يعرف على أنه الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان، وعليه الساحل يمثل معبرا بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقياجنوب الصحراء.أما إصطلاحا:للساحل عدة تسميات لتعبر عن وضعيات وحدود جغرافية اختلفت بإختلاف وجودها عبر الأزمنة ويلاحظ أن منطقة الساحل عرفت بأسماء عديدة أهمها:بلاد السودان،الصحراء الكبرى، وأخيرا الساحل الإفريقي.[3]

يرمز الساحل الإفريقي إلى المنطقة الواقعة بين شمال إفريقيا وإفريقيا الإستوائية والأمطار فيها ليست وفيرة ومصطلح الساحل يعني تقليديا البدو والرحل في الصحراء وحسب ديموغرافيين القرن20 فإن الساحل هي المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى غاية البحر الأحمر وهي المنطقة التي تمتد على طول يتراوح إلى مابين 500 إلى 700 كلم لتفصل بين إفريقيا الشمالية

[1] عادل زقاغ، سفيان منصوري،"واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيولوجية"، العلوم الإنسانية، ع،23.مارس 2016)، ص،157-158.

[2] أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة1:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017- 2018)، ص ص، 92-94.

[3] سليم جذاري، إسماعيل زيطاري،"التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي"المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ،والسياسية ، والإقتصادية " (ألمانيا، ط1، 2020) ، ص ص، 17 ،18.

وسهول السافانا جنوبا.[1] وهذا راجع إلى حجم مساحتها المقدرة بـ 9 ملايين كيلو متر مربع تمتد من الساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بإمتداد يقدرب 21930 كلم ومابين خطوط الطول 12 و 20 درجة، شمال الخط الإستوائي فهو يعد أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية. [2]

وعرفه آخرون بأنه شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ويشمل 12 بلد جنوب موريتانيا ووسطها، السنغال، غامبيا، مالي، النيجر، تشاد، شمال بوركينافاسو نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إريتيريا، أقصى شمال إثيوبيا، وجيبوتي مناخه شبه جاف جنوبا وجاف شمالا، ويعتمد سكانه على الزراعة بالدرجة الأولى ويتميز بتضاريس وعرة وهذا مايعني غياب الأمن عن حدوده. [3]

الساحل الإفريقي هو الحيز الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا بعد جنوب الصحراء، ويعرف بالقوس الذي يضم السودان، تشاد، مالي النيجر، موريتانيا في السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا وتتميز منطقة الساحل بشساعة مساحتها كما أنها أكثر تأثرا من الناحية الجغرافية كونها تحتوي على مساحة هائلة تقدرب تسعة ملايين كيلومتر، تمتد من الجهة الشرقية للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر إلى سواحل المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر إلى سواحل المحيط الأطلسي بإمتداد الحدود الشمالية.[4]

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الساحل الإفريقي يتمتع بتركيبة جيوسياسية معقدة ومهمة في نفس الوقت ومن أجل فهم الجغرافيا السياسية للساحل ينبغي أن نتطرق إلى العناصر الطبيعية التي يتكون منها.

[1] مرجع نفسه،ص،18.

[2] مرجع نفسه،ص،18.

[3] راضية ياسينة مزاني، "التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي"، الأكاديمية للبحوث القانونية، والسياسية، م.3، ع.1 . 10/مارس/2019)، ص،223.

[4] الطيب بروال، خيرة بن عبد العزيز، إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائرية للأمن الإنساني، م.5،ع.1. 26 ديسمبر/2019)، ص ص ،429، 430.

المصدر: حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق اللاأمن في منطقة الساحل الافريقي،المركز الديمقراطي العربي، الموقع: https://democraticac.de/?p=46858 تصفح يوم 19-09- 2020

المطلب الثاني:الخصائص الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

1-الخصائص الطبيعية:

يقع الساحل الإفريقي ضمن المنطقة الشبه الجافة الفاصلة بين شمال القارة الإفريقية وبين الصحراء الكبرى، في الشمال والسافانا في الجنوب، فمنطقة الساحل تضم مساحة كبيرة تقدر بـ تسعة ملايين كيلو متر مربع تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي بإمتداد يقدر بـ 1830 كيلومتر. ومعظم أراضي الساحل الإفريقي طبيعتها صحراوية تخلو فيها شروط الحياة أما الموارد الطبيعية فهي تختلف بين دول الساحل وكذا من حيث تعرضها لمخاطر الطقس والجفاف ونقص المياه وارتفاع درجة الحرارة، كما يتميز سطح الإفريقي بوجود تضاريس وعرة يقع معضمها مابين 200 و 400 متر على مستوى سطح البحر[1] أين توجد هناك سلاسل جبلية وهضاب، ويغطي

[1] صيفي مشاور،"دور الجغرافيا السياسية في تكوين الجولة في منطقة الساحل الإفريقي"، منصة المجلات العلمية الجزائرية، م.11،ع.12. 2019/12/30)، ص ص، 219-220 .

سطح المنطقة مساحات واسعة من الصحراء الرملية خاصة في مالي، والنيجر اللذان يتميزان بالطابع الصحراوي.

تتميز هذه المنطقة ببيئة يغلب عليها الجفاف وكوارث طبيعية متواترة، حيث تقع بلدان الساحل الإفريقي بالمنطقة المدارية وشهد ارتفاع متواصل لدرجة الحرارة، وانقسام السنة إلى فصلين فصل ممطر، في جوان إلى سبتمبر وفصل جاف على باقي السنة، وتسود، بلدان الساحل التربة الفقيرة حيث تمثل المناطق القاحلة والجافة سبعين بالمئة من المساحة الإجمالية، وتعد منطقة الساحل منطقة محدودة من حيث تواجد الأراضي الزراعية مع أنه المهنة الأولى في المنطقة حيث لاتتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ثلاثون بالمئة من المساحة الكلية[1] وهذا مادفع بالدول إلى استصلاح ال الراضي البية وتوسيع المساحات السقوية بإقامة السدود.

أ-النمو الديمغرافي :

تحتل منطقة الساحل نسبة نمو ديمغرافي كبير وسريع حسب الأرقام والإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية، والإقليمية، والدولية حيث يصل عدد الأطفال للمرأة الواحدة 7 أطفال ففي النيجر بلغ معدل النمو الديموغرافي 39 بالمئة أما في مالي بلغ 3 بالمئة مما يعني أن عدد السكان سوف تكون ضعف في السنوات القادمة بالإضافة إلى موريتانيا التي عرفت نمو سكاني قدر بـ 34 بالمئة بنسبة تقدر 2.6 بالمئة أي معدل 4 أطفال لكل إمرأة. وعلى الصعيد الاخر نجد كذلك السودان وتشاد أن نسبة النمو تقدر فيهما 2 بالمئة بمعدل 5 أو 4 اطفال لكل إمرأة ومن المرجح أن يرتفع عدد السكان إلى 70مليون عام 2050 في السودان، و 25 مليون في تشاد، ونفس الشئ مع مالي حيث يقدر أن يصل عدد سكانها حوالي 42 مليون ويصل 29 مليون نسمة في تشاد بينما من المرجح أن تعرف النيجر كذلك نمومرتفعا خلال 2050 حيث سوف يصبح عدد سكانها 55 مليون نسمة.[2] أما بخصوص الغطاء النباتي فيفتقر الغطاء النباتي للساحل نسبيا إلى التنوع، إذ لايتجاوز 1500 نوع وهذا راجع إلى قساوة المناخ والتأثير الصحراوي القاحل والجاف، وعدم انتظام الأمطار وتأثير هذه الأخيرة على الغطاء النباتي والحيواني وتعرف منطقة الساحل تنوع في الثروة

[1] محمد بوخريص، ظروف التنمية في البلدان الأقل تقدما في الساحل الإفريقي، في :
https://www.turess.com/echaab 5/7/2020

[2] رضوان أبو هديل ، جيوسياسية التنافس الدولي منطقة الساحل الإفريقي، (مركز الكتاب الأكاديمي، د ط، 2020)، ص، 34 .

الحيوانية حيث ينتشر الرعي على نطاق واسع في دول الساحل مثل : موريتانيا، ومالي، والسودان ويتنوع قطيع الماشية بين الإبل والماعز والغنم.[1]

ج-المناخ:

حيث أن المناخ السائد في منطقة الساحل يتميز بالتعقيد فأغلب الدراسات الجغرافية أكدت على أن منطقة الساحل الإفريقي شهدت أزمات بيئية حادة بسبب تدهور المناخ في هذه المنطقة والذي أنتج ظاهرة التصحر والتي أفرت على مناطق واسعة في الشريط الصحراوي للساحل وقد عرفت تاريخيا منطقة الساحل تحولات مناخية خلال سنة (1903-1913)،(1940-1944)،(1969-1974)،(1983-1985)

وقد كان لهذا التغيرات تأثيرات كبيرة على البناء الإجتماعي للسكان وكذا على المساحات الزراعية والمراعي وهذا أثر على إقتصاد الدول. كما دفعت هذه العوامل المناخية الصعبة السكان إلى النزوح من أجل الحصول على حياة أفضل، غير أن هذا الترحال نتيجة تقهقر المناخ كانت له نتائج كارثية على دول المنطقة.[2]

فالجفاف في هذه المنطقة أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية وإلحاق الضرر بالماشية، وانجراف التربة وتدني الإنتاج الزراعي، مما يفضي إلى انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض [3] وتعد كل هذه العوامل المناخية الصعبة عوامل مهددة للأمن الغذائي في المنطقة خاصة في ظل إرتفاع الزيادة السكانية حيث تفوق كمية الإنتاج الغذائي. لقد أسهمت عوامل المناخ الخاصة بالساحل الإفريقي من جفاف وتصحر وحرارة في إحداث نوع من العلاقة التفسيرية للأخطار الأمنية والنزاعات في المنطقة، حيث أثر الجفاف الذي تشهده المنطقة في إحداث اضطرابات كثيرة في العناصر الديموغرافية، فكثيرا ماأدت إلى موجات من الهجرة، كما حدث في السبعينات والثمانينات من القرن 20، وهو مايفسر الهجرة الكبيرة للتوارق إلى ليبيا والجزائر وإلى المدن الداخلية للنيجرومالي[4] وقد أسهمت عودة أعداد منهم بعد ذلك إلى بلدانهم في نهاية الثمانينات في إندلاع نزاعات داخلية في المنطقة، وكانت التغيرات وصعوبة المناخ أبرز أسبابها، وقد عمل نادي ساحل وغرب إفريقيا

[1] الساحل الإفريقي، مراة تعكس تنوع القارة السمراء، جريدة الشعب، د.ع، الثلاثاء، 6 مارس ، 2018 ، ص، 1 .

[2] شاكر ظريف، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وإرتداداتها الإقليمية "،العلوم القانونية والسياسية،ع .13، 2016)، ص، 17 .

[3] الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي في : 10/6/2020 https://studies.aljazeera.net/

[4] رسولي، مرجع سابق، ص، 94 .

ومرصد الساحل والصحراء على دراسة الكثير من هذه الإشكاليات بربطها بعناصر التغير المناخية والمائية والبيئية، وقد طرحت إحدى الدراسات التي أنجزها نادي الساحل. وغرب إفريقيا أسئلة ذات صلة بالموضوع جاءت كما يلي:هل يتعدى المناخ الرهانات الأمنية وكيف؟ هل تساهم التغيرات المناخية في إحداث أزمة أمنية وبصورة أخرى هل تتدخل عوامل المناخ في زيادة خطر الأزمة هل لها مفعول مضاعفة الأخطار؟ أم أن الأمر يتعلق بمتغير خارجي يميل إلى تعجيل التهديدات البيئية وغير البيئية؟ هذه الأسئلة تم طرحها في مقدمة بحث حول قراءة الرهانات الأمنية ووصف الأحداث الأمنية في الساحل الغربي والشرقي لما لها من أهمية. في التنبيه إلى مدى إرتباط عدد من المشكلات الأمنية بالمشكلات المناخية كالجفاف والتصحر وندرة المياه والعلاقة بين السكان المزارعين المستقرين والرحل المتنقلين في إنتاج ظواهر كالنزاعات حول الأرض والموارد[1] إن هذه العوامل المناخية الصعبة من جفاف وتصحر ودرجة حرارة مرتفعة جدا، هي عوامل مهددة للأمن الغذائي في المنطقة خاصة في ظل الزيادة السكانية المرتفعة، حيث أن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائما الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي وقد عانت موريتانيا والنيجر من موسم الجوع وكانت النيجر أسوء حالة بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية بفعل الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة في النيجر وقد تضرر جراء ذلك 204مليون شخص منهم 10000مسهم الضرر مباشرة في أمنهم الغذائي.

2-موارد الطاقة في الساحل الإفريقي:

تعد منطقة الساحل منطقة إستراتيجية مهمة حيث تتوفر دول الساحل على ثروات وموارد اقتصادية كبيرة من نفط وغاز طبيعي، وهي المنطقة الأهم في انتاج التفط في إفريقيا حيث نجد دول الساحل المتمثلة في كل من تشاد، والنيجر، وموريتانيا غنية بالبترول فموريتانيا مثلا تملك احتياطي بترول مقدر حوالي 3000مليون برميل، والحديد حيث تنتج 100مليون طن سنويا، بالإضافة إلى نيجيريا والتي تعد المنتج الأول للنفط في إفريقيا،وتملك إحتياط 36مليار برميل أما حجم إنتاجها التفطي فيصل إلى 27مليون برميل. وتحتوي القارة الإفريقية على مايقارب 125.6مليار برميل 60 بالمئة في منطقة الساحل، وهذا ماجعلها منطقة مهمة.[2] كما لاتخلو المنطقة

[1] رسولي، مرجع نفسه، ص، 95 .

[2] حنان البدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأروبية في منطقة الساحل، رسالة ماجيستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص ص 88، 89.

من ثروات اخرى مهمة كالألماس والنحاس، ويوجد مخزون هائل من الذهب، والحديد،والزنك،والرخام وغيرها... .

إذ نجد أن احتياط خامات الحديد في موريتانيا وتشاد يقدر بـ 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس الذي يقدربـ 27.3مليون طن، وتتوفر النيجر هي الأخرى على عدة موارد منجمية كالرصاص الزنكوالقصدير، الذهب، واليورانيوم، وتحتل النيجر المرتبة الأولى في الدول المصدرة أما في مالي فنجد أنها غنية هي أيضا بالذهب، والفوسفات، النحاس، والألماس.

أما إذا ذهبنا إلى ساحل العاج فنجدها غنية بالمعادن كالذهب والألماس بالإضافة للنفط، وفي بوركينافاسو يوجد القطن والذهب أما غينيا الإستوائية فتشتهر هي الأخرى بالنفط حيث يصل احتياطها النفطي بنصف مليار برميل بإنتاج يتراوح مابين 400الف و600الف برميل يوميا. وتبقى مالي أكثر دولة مهمة في الساحل الإفريقي إذ تحتوي على الذهب بكميات كبيرة فهي أكثر بلد منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، وغانا فترتفع عملية إنتاج الذهب بكمية كبيرة جدا بالإضافة إلى إمتلاكها للبترول، واليورانيوم والفوسفات ويتركز في الشمال، وهذا ماخلق عملية تنافس شديدة للتواجد بها.[1]

المبحث الثاني: التكوين الإجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول :التركيبة السكانية :

إن مايميز المجتمع في منطقة الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه فهي مختلفة من حيث التركيبة المجتمعية بحيث نجد أن القبائل المشكلة لمنطقة الساحل هي قبائل مختلفة من عدة جوانب مما جعل عملية التوحد والإندماج الإجتماعي في الساحل شئ صعب الحدوث، كما ساهمت الطبيعة الإجتماعية السائدة في المنطقة من تفكك إثني، وقبلي، وإختلاف إيديولوجي وإنتمائي إلى إحداث قطيعة في خلق تجانس إجتماعي موحد وتكوين مجتمعات متفرقة و متعصبة تقوم على الإنتماء أو الجنس في ظل غياب كلي للثقافة السياسية والمجتمع الواحد[2] مما ولد العديد من الأزمات كأزمة إقليم "دارفور" في السودان، وأزمة"الطوارق" في مالي والنيجر، بالإضافة إلى الإضطرابات العرقية في موريتانيا والصراعات القبلية، والإثنية في تشاد. وتتميز منطقة دول الساحل بالكثافة السكانية الضعيفة التي لاتتناسق مع المساحة الشاسعة للمنطقة، حيث أن

[1] زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية إتجاه الساحل الإفريقي بين القطيعة والإستمرار"،ا لأكاديمية للدراسات الإجتماعية، والإنسانية، ع.18. جوان 2017)، ص، 246.

[2] رسولي، مرجع سابق، ص، 96 ، 97.

الكثافة السكانية في أغلب الشريط الساحلي تتراوح مابين 30و50 نسمة في الكيلو متر مربع أو مابين 10و30نسمة في كم2.[1] ورغم هذا لاتخلو المنطقة من الإضطرابات الدائمة التي تتسبب في صراعات طاحنة. وعليه فلمعرفة مايدور وجب الحديث عن التكوين الإجتماعي للسكان في الساحل والتطرق إلى مختلف الإثنيات والعرقيات والقبائل التي تعيش في هذه المنطقة والتي لها دور مهم خاصة في ظل تطور الأحداث التي عرفتها المنطقة وتعرفها إلى يومنا هذا[2] من مشاكل قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك [3] وتختلف من دولة لأخرى .

ففي تشاد نجد العديد من القوميات كالعرب والتوجو، الفولي والهاوس و يوجد حوالي(200) قومية أما اللغة نجد العربية والفرنسية بالإضافة للغات المحلية نجد (118 لغة) وفي نشاطاتهم فهم يعتمدون على الزراعة والرعي ومن أهم المحاصيل نجد القطن،وصمغ عربي،وفول سوداني، أما الديانة أغلبهم مسلمون مع وجود أقلية مسيحية في الجنوب.

[1] مرجع نفسه، ص، 97 .

[2].جداي، زيطاري، مرجع سابق، ص، 21، 22.

[3] سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،رسالة ماجستير، (جامعة منتوري، قسنطينة، كلية حقوق، قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، 2009 /2010)، ص. 11 .

وفي النيجر نجد فيها قوميات مختلفة من هوسا وسنغهاي، وفولاني، والطوارق في حين أن اللغة المعتمدة هي اللغة الفرنسية والهاوسا، ولغة الطوارق، والفولاني بالإضافة إلى إعتماد اللغة العربية، أما النشاطات اليومية فهم يمارسون الزراعة والرعي ويملكون ثروة حيوانية تقدر بـ5.5 مليون نسمة، وبخصوص الديانة نجد أن أغلب السكان يعتنقون الديانة الإسلامية.

مالي:تضم قوميات كثيرة منها "ماندي" تمثل 50 بالمئة، وطوارق 5 بالمئة وتعتمد اللغة الفرنسية كلغة رسمية لكن توجد هناك اللغات المحلية مثل:"البامبر"80 بالمئة، ولايختلف سكان مالي عن غيرهم من المجتمعات في الدول الأخرى فهم يشتركون معهم في ممارسة الرعي والزراعة، أما من حيث الإنتماء الديني فغالبيتهم مسلمون، فقد كان لمالي تاريخ كبير في الدعوة الإسلامية وامتد نفوذها إلى واد النيل وواد النيجر شرقا.[1]

بوركينا فاسو: تحتوي على قبائل متنوعة كقبيلة "موسى"والتي تمثل 50 بالمئة،و"الماندي""الهاوسا"" والفولاني" و"الطوارق" أما اللغات المعتمدة هي اللغة الفرنسية وفي حياتهم اليومية يمارسون الزراعة والرعي وتنتشر الديانة الإسلامية إلى جانب المسيحية.

إفريقيا الوسطى: توجد بها قومية "يايا" تمثل 34 بالمئة و"باندا"27 بالمئة واللغة المنتشرة هي اللغة الفرنسية وسانغو بالإضافة إلى العربية والسواحلية كغيرهم من المجتمعات في إفريقيا يمتهنون الزراعة والرعي، أما الديانة فهي مزيج بين الإسلام، والمسيحية.[2]

موريتانيا: تضم قبائل المورسية ثلثي سكان موريتانيا إضافة إلى السود و الزنوج ويتواجدون على ضفاف نهر السنغال وتسيطر قبائل "المور" على مجالات الحياة في الجولة، إضافةإلى سيطرتها على الزنوج، كما تتواجد كل من قبائل المور والعرب والبربر والسود الأفارقة، أما من حيث اللغة نجد العربية هي اللغة الرسمية والإسلام هو الدين الرسمي .

السودان:حوالي52بالمئة من السكان السود، و39 بالمئة هم عرب،و69 بالمئة من بيجا في الشمال و نجد قبائل البدو والرحل المسلمين، لكنهم ليسوا كلهم عرب وفي الوسط نجد المسلمين السود العرب، في الجنوب و تقطن هناك قبائل الغور السود المسلمين[3]

أ-التنظيم القبلي لمنطقة الساحل الإفريقي:

[1] حنان لبدي، مرجع سابق، ص ص، 87، 88.

[2] جمال عبد الهادي محمد مسعود، علي لبن، المجتمع الإسلامي المعاصر-إفريقيا، (دار الوفاء للطباعة والنشر، د،س)، ص، 72- 82.

[3] كارلتون كون، إدواردنتن، السلالات البشرية الحالية، ترجمة محمد غلاب، (القاهرة، مؤسسة فرانكلين-القاهرة، نيويورك، ط1، 1975)، ص، 156 .

إن منطقة الساحل الإفريقي تتميز بالتعدد المجتمعي في القارة ككل حيث نجد التعدد العرقي والإختلافات الإثنية، والقوميات المختلفة والتعدد القبلي الذي يميز هذه المنطقة، فالمجتمع في منطقة الساحل يميل إلى العيش في كيان إجتماعي بمعنى أنه يميل للعيش في جماعة أكثر منه العيش في إنفراد، ولهاته القبائل والعشائر تأثير كبير داخل هاته المجتمعات ولها حتى إمتداد عابر للأوطان، وأحيانا هي الفاعل الأساسي في ظل تراجع الدولة وفشلها في تنظيم هذه المجتمعات[1] داخل كيان سياسي موحد وتأسيس دولة ذات سيادة، مما يدفع بهاته المجتمعات بإعطاء ولائها للقبيلة وهي المسؤولة عن حماية أفرادها وينقسمون على أساسها إلى مجتمعات متفرقة.

وفي الساحل الإفريقي تنتشر العديد من القبائل التي تختلف من حيث العرق والإنتماءات الإيديولوجية فنجد مثلا قبيلة "بامبارا"وهي إحدى أقوى الإثنيات في مالي وهذا راجع للعامل الديمغرافي، ويتواجدون في باماكو وتتميز بإستحواذها على أغلب المناصب الإدارية، أما في النيجر يمكن أن نحصي فيها أكثر من ستةعشر إثنية أهمها "الهاوسا"، وتغطي الوسط، وشرق النيجر بنسبة ستة وخمسون بالمئة و"السونغاي" تمثل حوالي إثنان وعشرون بالمئة والطوارق يقدرون بحوالي عشرة بالمئة، وتحتوي التشاد على أكثر من إثناعشر إثنية، وتنقسم إلى مجموعات منها مجموعة المارا التي تعود أصولها إلى قبائل إفريقية، كقبائل "الفولاني"،" العرب" أما في السودان فهي الأخرى تضم 52بالمئة من السكان هم سود البشرة، و 39بالمئة هم عرب، و6بالمئة هم يمثلون "البيجا"، في حين أن الثلث الشمالي من البلاد تسكنه قبائل البدو والمسلمين.

قبيلة السونغاي: وهي قبيلة تتمركز في النيجر ومالي وصولا إلى الجنوب من مدينة "تمبكتو" ويمتازون بلون البشرة البني[2] وكانت هذه القبيلة سابقا تتمركز في إقليم "دندي"، على نهر النيجر وتضم هذه القبيلة أشخاص قدموا إليها فإنضم إليها البربر، والطوارق الذين إنصهروا مع السكان الأصليين، وكما إستقبلت هجرات من قبائل "الماندندو الفولاني"، ويرجع المؤرخون أصول هذه القبيلة إلى اليمن، ويعتنق سكان قبيلة "سونغاي" الديانة الإسلامية، وهذا راجع إلى مخالطتهم للتجار من بلاد المغرب.[3]

قبيلة الوالوف : وهي قبيلة تتواجد في السنغال، وأغلبيتهم هم مسلمون ويشتهرون بممارسة الأنشطة الزراعية، فيزرعون الذرة، والفول السوداني، والقطن ويتمركزون بالأساس في المنطقة

[1] فايزة والي، "إشكالية الإندماج الوطني في إفريقيا"، قراءات إفريقية، ع.40 ، أفريل 2019)، ص ص.30-31.

[2] أحمد نجم الدين فليغة، دراسة عامة وإقليمية ، (مصر، الإسكندرية، ط1، د.س)، ص.195.

[3] د.حسين سيد عبد الله مراد، "مملكة صنغهاي"، قراءات إفريقية،ع. 13 ، جوان-سبتمبر 2012)، ص.13 .

الساحلية إلى الجنوب، فنجد الماندي هم قبيلة تنتشر في منطقة واسعة من النيجر، ومالي والسنغال، وغينيا، ويتميزون بطول القامة، وبشرة فاتحة اللون، وأغلبيتهم مسلمون، ويمارسون الزراعة والحرف اليدوية، كما نجد قبيلة المورو وهم مسلمون ذو طبيعة زنجية بالإضافة إلى الإيبو، الباتوا.[1]

قبيلة الهاوسا: وهي من أشهر القبائل وأكبرها، حيث تتمتد من جبل في النيجر إلى منطقة جوس بلاتو في وسط نيجيريا ومن بحيرة تشاد إلى وادي نهر النيجر والتي تعرف حاليا بإسم جمهورية مالي ويرتكز سكان قبائل الهاوسا في مناطق جغرافية واسعة وتضم هاته القبيلة البربر، والطوارق.

أما لغة الهاوسا هي لغة من فصيلة اللغات المنتشرة في أغلب المجتمعات في إفريقيا ككل،[2] وتمتهن شعوب قبيلة الهاوسا الزراعة والرعي والحرف اليدوية كما أنها تمثل بقوة في الشأن السياسي، أما من الناحية الدينية فسكان القبيلة يعتنقون الدين الإسلامي حتى أنها أكبر قبيلة مسلمة في المنطقة، حيت يربي الهاوسا أبنائهم وبناتهم على الإسلام منذ الصغر، وعلى تعاليم القرآن، والدين الإسلامي[3] أما قبائل اليوروبا تعد ثاني أكبر قبيلة بعد الهاوسا لكن سكانها لاينتمون للديانة الإسلامية فهم يعتنقون الديانة المسيحية ومثل قبيلة الهاوسا فهم يمارسون الزراعة والرعي وتنقسم قبيلة اليوروبا بدورها إلى سبع مجموعات هم، الأودو، الأجبا والإيكيني، والإيفي، والأجبو والأندو و يتمركزون في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، ولكل مجموعة لديها زعيمها الخاص.[4] أما قبيلة البانتو هي الأخرى من القبائل المهمة التي لها نفوذ بالمنطقة، وسكانها هم من الزنوج وتعني كلمة "نتو"إنسان أي رجال القبيلة ومن هنا أتى لفظ "بانتو"ويستخدمون اللغة السواحلية وهذه اللغة يستخدمها حوالي 25 مليون إفريقي وهي مزيج بين العربية واللهجات الإفريقية الساحلية ولغة البانتو ويمارس هؤولاء أيضا الزراعة والرعي.[5]

قبيلة الفولاني:هم يسمون أنفسهم الفولى والمفرد من هذا الإسم يعرف بالبولو ويتميز الشعب الفولاني بوجه عام بقلة السواد، وطول القامة ويتميزون بطول الجبهة، كما أنه الشعب الوحيد

[1] فليغة، مرجع سابق، ص، 194، 195 .

[2] نجم الدين السنوسي، "القبيلة في إفريقيا "، قراءات إفريقية، ع.8، 20 /2011/5)، د،ص

[3] علي أبو فرحة، "المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولةناستثناء مؤقت أم خلل دائم"، قراءات إفريقية ، ع.1، 4 مارس 2012)،ص ص.37-38.

[4] أبو فرحة، مرجع نفسه، ص، 38 .

[5] عائد عميرة، شعب البانتو ماذا تعرف عن أكبر شعوب البشرية ؟ في:
https://www.noonpost.com/content/24475 2020/6/10

الذي يعمل بالرعي كمهنة أساسية، ودائمة في حياته، وتتكلم شعب الفولاني[1]، والفولاني يمتهنون الرعي فهم أحد أقوى المجتمعات التي تمارس الرعي في إقليم السافانا.[2]

الطوارق: وهم مجتمعات تقوم على الترحال والذي يطلق عليهم اسم البدو والرحل فالطوارق هم الذين يقطنون الصحراء الكبرى، ويتوزع هؤولاء على منطقة "تات"و، "تمبكتو"، وفي"فزان" إلى "زندر" الواقعة على 300ميل تقريباغربي بحيرة تشاد، أي يتمركزون في كل من مالي، نيجر، ليبيا والجزائر وبوركينافاسو،[3] وكلمة الطوارق يقصد بها الرجال الزرق، وهي كناية عن غلبة اللون الأزرق على ملابسهم ويرى بعض الؤرخين أن تسمية الطوارق مشتقة من "تارغا"، وهي إحدى معاقل التوارق في الصحراء الكبرى، ويتميز التوارق بتقاليدهم في اللباس إذ يتلثم الرجال غطاء للوجه، ولايمكنه أن يتركه مكشوف لأنه بالنسبة للطوارق فعل غير أخلاقي، ولعل تغطية الوجه هو بسبب الظروف المناخية والبيئة الصحراوية القاسية التي يعيشون فيها [4] كما أن الطوارق هم أناس متمسكون جدا بالتقاليد والأعراف، إذ تمثل تقاليدهم ثمرة آلاف الأجيال التي عاشت في نفس البيئة وفيها يكمن تكيفهم مع الصحراء.[5]

أصل تسمية الطوارق: وقد إختلف المؤرخين العرب والغرب حول أصل الطوارق وإختلفوا حول نسبهم ويذكر المؤرخوون العرب ممن كتبوا عن البربر وعن الأفارقة بشكل عام، يتفقون أن البربر هم الأفارقة وهم من أحفاد قبائل صنهاجة الملثمين لأنهم يقطنون بنفس موطنهم كما حافظوا على اللثام كميزة لهم، أما الغرب يقولون أن الطوارق هم شعوب ماوراء البحار ويذهب آخرين بالقول أنهم من أصل قوقازي.[6] وعلى النقيض الآخر يرى البعض أن الطوارق هم أناس نوميديون وهم يسكنون جزء من بعض الدول كالجزائر ومالي، وليبيا، والنيجر، وبوركينافاسو.[7]

[1] يوسف نصير، تاريخ غرب إفريقيا، (القاهرة:دار المعارف، ط 1، 1982)، ص، 79 .

[2] دونالد وايدنر، تاريخ إفريقياجنوب الصحراء، ترجمة :الدكتور شوقي عطا الله، (القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ج2، 1976)، ص، 258 .

[3] في-جي-دي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة دكتور السيد يوسف نصير، (القاهرة،دار المعارف، ط1، 1982)، ص، 129 .

[4] زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والإنفصال"، افاق للعلوم، م.3،ع.10 .جانفي 2018)، ص، 290 .

[5] فتيحة بركات، "الصحراء وثقافات الشعوب :شعوب الهامش في راوية –عيون الطوارق-لألبيرتو فيكورا"، التواصل ، م16 ،ع.1 .مارس 2010)، ص6 .

[6] ابراهيم تيقة "لمحات من تاريخ الطوارق"، الدراسات الإفريقية، م .16،ع.5 ، د،س)، ص، 5.

[7] Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013 (The International Political Economy of New Regionalisms Series) 1st Edition, Kindle Editio

التنظيم المجتمعي للطوارق : حيث ينقسمون إلى طبقة النبلاء "إموهاغ" وهي تحتل الدرجة الأولى داخل المجتمع وهي من تتولى زمام التسيير وإصدار الأحكام.

طبقة الأتباع:وهم يمثلون الطبقة العارمة يطلق عليها اسم "امغاد" بمعنى أهل المعز، اما إناثهم فيلقبن بـ"تمغيث"، واسم "امغاد"يحط من شخصيتهم لانهم ثمرة زواج مختلط من طوارق نبلاء مع نساء العبيد لذلك لايتم الإعتراف بهم، وتوجد فئة الأشراف المرابطين، "أسلمن" وهم مسلمون، وهناك طبقة الحرفيين "اينضن"، كما توجد طبقة "الحراثين" وهم المزارعين ذوي خبرة. وأخيرا فئة العبيد، وهم زنوج من أصول مختلفة، ومهامهم حراسة القطعان والإعتناء بأطفال النبلاء.[1]

ب-الدين واللغة في منطقة الساحل الإفريقي:

حيث تتنوع اللغة بين مجتمعات دول المنطقة ونجد هناك أربع لغات لها أهمية خاصة لدى هذه المجتمعات ونذكر منها اللغة الأمهرية وهي اللغة الرسمية لدى البعض من الدول ونجد اللغة الثانية اللغة السواحلية وتتكلم بها شعوب الباتو وتأثرت هذه الأخيرة باللغة العربية، كما نجد الهاوسا وهي الأخرى منتشرة بكثرة ومتأثرة باللغة العربية. وتتكلم بها القبائل الزنجية في منطقة الساحل من خليج غانا، إلى إقليم السنغال.[2] والملاحظ أن لغة شعوب هذه المنطقة تتداخل معها العربية بسبب تداخل ثقافات شعوب الساحل مع الثقافات العربية التي وصلت إلى المنطقة عن طريق التجار العرب المسلمين.[3] وكذلك هو الحال مع الديانة الإسلامية والتي تعد أكثر ديانة يعتنقها سكان الساحل الإفريقي فقد توغل الإسلام في المنطقة نتيجة توافد العرب على الساحل لا للتجارة فقط وإنما من أجل الإقامة هناك ونتيجة للهجرة أنشأ المسلمون مدن إسلامية وتزاوجت الفئات الوافدة مع الوطنيين أي السكان الأصليين وإمتزجوا مع بعضهم البعض مما أنتج مجتمعات هجينة حاملة للدين الإسلامي وثقافة عربية.[4]

[1] أمال هاشمي، الوضع الإجتماعي والفكري لطوارق الهقار من خلال الكتابات الفرنسية في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، رسالة دكتوراه، (جامعة وهران:كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2007-2008)، ص، 59 .

[2] أحمد نجم الدين فليغة ، دراسة عامة وإقليمية، (الإسكندرية، ط1 ، د،س)، ص.14 .

[3] حسن سعيد جالو، الإسلام في إفريقيا، ليبيا، ط5، 2006)، ص ،234 .

[4] يوسف فضل حسن، عبد الحليم الحسن مهدي ساتي صالح، علي صالح كرار، آدم النور عبد الرحمن ، الإسلام في إفريقيا، (الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، ط 1 ، 2006)، ص، 18 .

المطلب الثاني :الواقع الاقتصادي لمنطقة الساحل الافريقي:

هشاشة البناء الاقتصادي في دول الساحل الافريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول، فالنيجر، ومالي والتشاد وموريتانيا هي أقل الدول نموا حسب تقارير التنمية البشرية، كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها، وفي المقابل تتمتع دول الساحل الإفريقي بموقع جيوإقتصادي هام، نظرا لما تملكه من موارد طاقوية كالنفط والغاز، اضافة إلى الثروة المائية في بعض الدول، وبرغم ذلك تشترك دول الساحل من الناحية الإقتصادية بوجود إقتصاديات متدهورة وضعيفة، وذلك بسبب: هشاشة البنية التحتية التعليمية وعدم استقرار الموارد الزراعية وإنتشار الفقر والبطالة المتزايدة مما يؤدي لظهور عدة أزمات.[1] أما إذا تعمقنا في أسباب الضعف الإقتصادي لدول الساحل نجد هناك أسباب أخرى من بينها السيطرة الإستعمارية الطويلة ولذلك فهي دول متخلفة إقتصاديا على الرغم من توفر موارد طبيعية زراعية كانت أم معدنية، وبكميات تكاد تحتكر القارة الإفريقية الإنتاج العالمي لبعض السلع إلا أنها ماتزال مرتبطة بشكل أو بأخر بالشركات الإستعمارية التي دعت منذ البداية على جعل دول المنطقة سوقا للبضائع التي تنتجها الدول الإستعمارية[2]، وفي نفس الوقت هي مصدر للمواد الأولية التي تحتاجها هذه الدول ومن هنا جاءت فكرة التخصص فمعظم الدول الإفريقية تعتمد على سلعة أو سلعتين في أحسن الأحوال نباتية كانت أو معدنية حيث تشكل معظم موارد الدخل في هذه البلدان. إن الإعتماد على سلعة واحدة له مخاطر كبيرة على هذه الدول إذ أن الأسعار في الأسواق الدولية للمواد الأولية في تغير مستمر وأي إنخفاض في السعر يكون له إنعكاس على تنفيذ برامج التنمية التي تضعهاهذه البلدان، ومن أسباب التدهور الإقتصادي في المنطقة أيضا نجد السياسة الزراعية التي وضعتهاالشركات الإستعمارية المتمثلة بالتوسيع في زراعة المحاصيل النقدية[3]على حساب المحاصيل الغذائية الضرورية فإنتشر نظام الإحتكار للأرض من قبل هذه الشركات التي لايهمها سوى الربح السريع إضافة الى قساوة الظروف الطبيعية التي تشكل أحد أسباب التخلف في بعض هذه البلدان .

---

[1] الموسوعة السياسية في :
https://political - encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A 12/6/2020

[2] حنان عبد الكريم عمران الدليمي، محاضرة بعنوان:النشاط الإقتصادي في قارة إفريقيا، جامعة بابل، العراق، 2013/12/10.

[3] المرجع نفسه.

المطلب الثالث:الواقع السياسي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي:

يجتمع الباحثون الأكاديميون على أن للساحل الإفريقي جملة من الخصائص التي منها تتغذى المشاكل السياسية و الإجتماعية التي تعاني منها المنطقة ما يمكن إرجاعه إلى ثلاث أسباب رئيسية.

أولا عوامل تقليدية تتغذى من التنوع الإثني والديني واللغوي وما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة. وثانيا عوامل بيئية تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة الفقيرة لمختلف مقومات الحياة وموارد العيش ما أدخل المنطقة في صراعات لامتناهية. وثالثا عوامل سياسية ترتبط بظاهرة الدول الوطنية وتتميز إجمالا باللاعدالة في توزيع الثروات لإستنادها على الإنتماء الإثني. كماورثت دول الساحل الإفريقي حدودها الوطنية بعد التقسيم الإستعماري لها ما أدى إلى فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع، بحيث أن التماثل في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وما كان له من إنعكاس على طبيعة الحياة السياسية والقائم بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة، خاصة وأن بعض القبائل المستوطنة لها إمتدادات عابرة للأ وطان مما يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على تماسك الوحدة الوطنية وضعفها بحيث غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع إنتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي يؤدي إلى إستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية.[1]

الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي: يعتبر الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تعرف عدة تفاعلات ذات طبيعة صراعية، سواء بين فواعل حكومية أو غير حكومية رسمية أو غير رسمية مما جعله منبعا لمختلف التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة أو اللينة، وتعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على الساحل الإفريقي فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات إثنية عرقية وحتى دينية تحمل طابع الحرب الأهلية.ومع مرور الزمن تغيرت نوعية النزاعات في المنطقة وأخذت تشكل أزمات عالية الكثافة وخارجة عن الحدود الوطنية، وإعتبارها هجينة للغاية ومن بينها الرهانات الداخلية الإثنية الدينية والاقتصادية بالإضافة إلى الفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت إفرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية المتكررة وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي خلقت جو من اللااستقرار و التميز

[1] المرجع نفسه .

العرقي بين القبائل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو خارجها حيث خلقت هذه الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية التي لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وبالنظر لهشاشة هذه الدول على المستوى الإجتماعي ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الإقتصادية والطاقوية وكذا الحسابات الجيواستراتيجية للدول لكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المبحث الثالث:التطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي.

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تطورات كثيرة على مر التاريخ وقد مرت بمراحل مختلفة وكل مرحلة تختلف عن الأخرى فالمرحلة الأولى هي مرحلة قبل الإستعمار، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإستعمار الأروبي، ووصولا إلى مرحلة الإستقلال وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول :مرحلة ما قبل الإستعمار

كانت منطقة غنية بالموارد الطبيعية ومن بينها الذهب كأهم مورد بالإضافة إلى موارد أخرى أما تاريخيا يمكن القول أنها كانت فقيرة في تاريخها على الرغم من أنها كانت في وقت ما تتمتع بوجود مماليك ذات شأن كبير، فكان لهذه الممالك نظام سياسي وإجتماعي، وعسكري، وإداري وكانت لها علاقات قوية مع مصر وبلاد النوبة وشمال إفريقيا فتأثرت بحضارة هذه البلدان، ومنذ ذلك الوقت تشير الدلائل أن جزءا من غرب إفريقيا وبالتحديد الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى الذي كان العرب يسمونه "بلاد السودان "و إزداد هذا الجزء من غرب إفريقيا وضوحا وتفصيلا في الكتابات العربية الجغرافية منها والتاريخية فمنها ماكتبه العالم "اليعقوبي" الذي لم يكن يعرف غانا فقط.[2]

في القرن التاسع الميلادي والتي كان يحكمها ملك قوي يتبعه عدد آخر من الملوك الذين يحكمون بدورهم مقاطعات غنية بالذهب لكنه عرف ممالك أخرى مثل "مملكة الكاوكاو" و"الكانم" و"المالل" ويبدو أنه إسم بديل لمملكة الماندي التي تقع في منطقة النيجر العليا و كانت تعرف بإسم مالي، وقد جرت العادة على أن يطلق إسم الكاوكاو على مملكة الصنغاي أحد أكبر المماليك في

[1] مرجع نفسه.

[2] في-جي-دي، مرجع سابق، ص، 4-18 .

المنطقة وقد كانت هناك مماليك أخرى تتبعها الكثير من الدول منها مملكة الكانام التي تقع في الشمال الشرقي في بحيرة تشاد.[1] بالإضافة إلى المماليك المتواجدة في غانا، نيجر، مالي، وكان ملوكها يعيشون في قصور فخمة وشاهقة، وكانت المنطقة ملتقى للتجار القادمين إليها من الشمال.[2]

إن المجتمعات في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا كانوا يتطورون بعيدا عن الإستبداد الأوروبي، وأقاموا لأنفسهم نظما إجتماعية مقبولة ومتطورة إستوعبت الأهالي والرافدين من مهاجرين [3]الذين مارسوا التجارة وإشتهرت المنطقة بتجارة الملح الذي كان أحد سلع التنمية وكانوا في المقابل يحصلون على الزيت والصبغ ومن الناحية السياسة فقد شكلوا نظاما قبليا وكانوا يخضعون للتقسيم الطبقي ومن بين هاته القبائل المشهورة نجد الطوارق[4] و غيرها لكن كان لهذا التعدد القبائلي أثار سلبية حيث خلق هذا التعدد توتر في العلاقات ولم تنعم بالهدوء والإستقرار بسبب النزاعات الداخلية وقد إستمرت هذه المماليك وتعددت إلى غاية دخول الإستعمار الذي إستغل ضعف هذه الممالك وقضى عليها وبسط تغلغله في المنطقة.

المطلب الثاني:مرحلة الإستعمار

أدركت أوروبا الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في مرحلة الكشوفات الجغرافية ممادفعت القوات البحرية الأوروبية المكونة من البرتغال، إسبانيا، هولندا، إيطاليا، فرنسا للسيطرة على طرق التجارة ومناطق الإنتاج خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، وبدأت هذه القوى تتطلع إلى إستعمار القارة من أجل التحكم في المناطق الإستراتيجية والسيطرة على الموارد، فتم تقسيم القارة من قبل هاته القوى الأروبية المستعمرة المتمثلة في كل من بريطانيا والبرتغال وفرنسا كالتالي:

أ-الإستعمار البرتغالي: تُعد البرتغال أول دولة استعمارية وصلت بعثاتها الإستكشافية إلى شواطئ إفريقيا الغربية، فاتحة بذلك صفحة الإستعمار الحديث في إفريقيا حيث تمكنت البرتغال سنة (1415)، من الوصول إلى خليج غانا خلال تقدمها من السواحل الغربية وصولا إلى نهر الكونغو وكان البرتغاليون يعقدون الإتفاقيات مع زعماء القبائل لكسب ولائهم والخضوع لهم وركز

[1] مرجع نفسه، ص، 19 .

[2] يوسف كروز، إفريقيا السوداء دراسة سياسية وحضارية، (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، ط،1 ، 1986)، ص ص.55، 56.

[3] باسيل دافيدسون، إفريقيا تكتشف من جديد، ترجمة نبيل بدر،سعد زغلول، (مصر:الدار القومية للطباعة والنشر، د.س)، ص، ص.112 -121 .

[4] نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، (القاهرة:جامعة الدول العربية، 2009)، ص ص، 30-31 .

البرتغاليون على إحتكار التجارة في إفريقيا الغربية، ويُذكر أن البرتغال، بوصفها إقليما من أقاليم شبه الجزيرة الأيبيرية، كانت قد وقعت في أيدي الفاتحين المسلمين عام 711م، وبعد استردادها لأراضيها من مسلمي الأندلس (سنة 1249م)، واستكمال وحدتها واستقلالها (سنة 1411م)، دخلت في عصر جديد، يعد بالنسبة إليها أعظم العصور في تاريخها، حيث حقق الأمير هنري ويلقب بالملاح (1381-1460م)، وهو الإبن الثالث لجون الأول ملك البرتغال، الذي تولى زمام الحكم سنة 1385م، معجزة كبرى في ميدان الاستكشاف البحري، مصيرا بذلك بلاده الصغيرة المساحة القليلة السكان أعظم إمبراطورية قامت في الغرب الأروبي[1] وأول دولة إستعمارية صغيرة، وقد واصلوا الإستكشاف تدريجيا على طول الساحل الغربي لإفريقيا، بعد إثبات "بارتولومي دياز" أنه من الممكن الإبحار حول إفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح في 1488م، وخلال عدة قرون، امتدت من أواخر ق15 حتى منتصف ق19 الميلاديين، ظلت القوى الاستعمارية الغربية عامة، والبرتغالية خاصة، تتراوح في مراكزها الموجودة بالشريط الساحلي، دون أن تقدر على التوغل في الدواخل؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن الأهالي كانوا مناوئين لأية عمليات نزول مباشرة زدعلى ذلك صعوبة العوامل الطبيعية، وهذه المرحلة من الاستعمار الغربي تُسمى بـ مرحلة المراكز الساحلية، وخلال هذه المرحلة ،كان البرتغاليون يمارسون تجارة بيع الرقيق بشكل مكثف[2]، وعلى مدى القرون الأربعة التالية حملت السفن البرتغالية ما يقدر بـ 5.8 ملايين إفريقي للعبودية، ذهب معظمهم إلى البرازيل التي ظلت مستعمرة برتغالية حتى عام 1822م ، وحققت هذه التجارة للبرتغال أرباحا خيالية، وأصبحت هذه السلعة هي الأساس الذي بنت عليه البرتغال اقتصادها ورخاءها، ولذلك قيل بسبب اشتهار ميناء لشبونة في البرتغال بتجارة الرقيق بأن لشبونة قد بنيت على عظام الرقيق الأسود ودمائه.كما كان للإستعمار البرتغالي هدم العديد من الإمبراطوريات وخلف الكثير من الضررو استمر في التوسع في المنطقة.و لم يكن الإحتلال البرتغالي هو الوحيد الذي دخل للمنطقة فنجد كذلك الإستعمار الإنجليزي والفرنسي ، فبريطانيا منذ معاهدة "أوتريخت"1713،سيطرة على التجارة في غرب إفريقيا المحصورة في المراكز التجارية وركزت بريطانيا نشاطها على ساحل الذهب وعلى المنطقة مابين "ساحل الذهب ودلتا النيجر" لكثرة ماصدر عنه من تجارة العبيد[3] كما تواجدت في نيجيريا لكنها

[1] راغب السرجاني، تاريخ الإحتلال البرتغالي في إفريقيا، في: 1/ 8/2020 ، https://islamstory.com

[2] أحمدآنداك لوح، الاحتلال البرتغالي لإفريقيا.. آثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في:
https://www.qiraatafrican.com/home/new 15/6/2020

[3] عبد الله عيسى، "المحطات التجارية الأروبية على ساحل إفريقيا الغربية وتأثيرها" ،قراءات إفريقية، م.6،ع44 .أفريل،2020)،ص، 20 .

الأمر مختلف حيث لم تتمكن من السيطرة عليها ماعدا سيطرتها على منطقة "لاجوس" سنة 1861 وأخذت تضاعف شركاتها التجارية نشاطها إلى أن وصلت إلى مملكة الهاوسا[1] ونفس الشئ قامت به فرنسا التي لم تفوت هي الأخرى الفرصة لتدخل الأراضي الإفريقية ونجحت فرنسا في الحصول على التأييد الرأي االعام الفرنسي في ذلك الوقت ، ومع بداية 1870 أخذ التجار يتوغلون في داخل المنطقة وبدأ الفرنسيون يشقون طريقهم في واد السنغال وهدفهم هو ربط السنغال وأعالي النيجر بخط حديدي لتسهيل عملية التجارة، أصبحت منتجات منطقة الساحل في أيدي الفرنسيين، وهذا أثر على مصالح القوى الأروبية الأخرى كبريطانيا التي كانت حريصة على مصالحها في المنطقة والتي بدأت تجارتها بتجارة الرقيق ثم توقفت في القرن التاسع عشر.[2] وخلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في فرض نفوذها وتعزيز مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث، بحيث كانت فرنسا تسعى لشق طريق من قاعدتها بالسنغال وبدأت فرنسا تتوسع نحو أعالي النيجر بعد عدة عمليات عسكرية قامت بها من أجل الوصول إلى نهر النيجر والإبحار فيها.[3] وفي سنة (1882)، أدرك الفرنسيون أن الإنجليز قد إستقروا في حوض النيجر والتركيز على نهر "بنوى" من أجل التوسع في حوض تشاد، وقد نجحت بريطانيا بالفعل في الحد من النشاط الفرنسي في شن حرب على الأسعار على الشركات الفرنسية التي أعلنت في وقت لاحق عن إفلاسها وفي عام 1884 باعت حصصها للشركات البريطانية.[4] أما من ناحية طريقة الحكم التي إتبعتها بريطانيا في إدارة مستعمراتها هوإعتماد الحكم غير مباشر عن طريق المظمات أو التنظيمات الشعبية الموجودة والتي أطلقوا عليها إسم السلطات الوطنية وكان الهدف منها إدخال إفريقيا كلها في حالة حضارة.[5] أما بخصوص فرنسا فقد إستمرت في التوسع رغم الصعوبات التي واجهتها والمنافسة التي كانت موجودة أعلنت فرنسا عن حمايتها على السنغال وعلى ماهو معروف اليوم بمالي الواقعة على الجزء الأعلى من حوض نهر النيجر والمنطقة الواقعة بين نهري السنغال والنيجر كما كان لفرنسا قبل أن تباشر نشاطها الإستعماري محطات على الساحل الغربي لإفريقيا فباشر منها التجار الفرنسيين نشاطهم الإقتصادي وقد إستغلت فرنسا توجدها بالجزائر منذ عام 1830 وأخذت تفرض في نفوذها على مناطق غرب ووسط إفريقيا فإستطاعت أن تستحوذ على أراضي

[1] زهيرة مزارة، مرجع سابق، ص ص ،105 -106 .

[2] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، دراسات في غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، (القاهرة:ط1، 1998)، ص44 .

[3] المرجع نفسه، ص،45 .

[4] المرجع نفسه، ص،45 .

[5] أحمد طاهر، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، (القاهرة:دار المعارف، دط،1975)، ص ص .189-190 .

تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى خليج غانا بالإضافة لمالي والسنغال وساحل العاج وموريتانيا.[1] وقامت هذه الأخيرة بعدة حملات عسكرية من أجل تحقيق الأهداف التي أعلنتها والمتمثلة كما أشرنا سابقا أن من أهداف السياسة الفرنسية الإستعمارية هو ربط القارة بجنوبها ومن ثم بأروبامن أجل تسهيل عملية نقل القوات الغازية وربط مستعمراتها ببعضها البعض وبالتالي خدمة التجارة الفرنسية والأروبية عامة وجعل إفريقيا جنوب الصحراء وبلاد الساحل سوق لترويج السلع، ففرنسا من أهدافها أيضا هو إنشاء بحر يربط شمال القارة بوسطها ليسهل عناء التنقل عبر الصحراء.[2] إستمرت فرنسا في توسيع مناطق نفوذها في الساحل وارسلت كولونيل لغزو موريتانيا سنة 1909 وقد استولت على الواحات الواقعة شرق موريتانيا متبعة اسلوب القتل والغصب من أجل إخضاع دول المنطقة وإستنزاف ثرواتها.[3] إستمر الحال هكذا إلى غاية مابعد الحربين العالميتين وبعد الحروب العالمية التي حدثت ظهرت مقاومات للدول الإفريقية ومن بينها دول الساحل وحصلت بعض الدول على إستقلالها من الاستعمار الفرنسي، الذي أعطى الإستقلال لبعض الدول من خلال إنشاء مشروع الرابطة الفرنسية الإفريقية وهذا المشروع وافقت عليه أغلب المستعمرات كما أن سياسة فرنسا في المنطقة تعتمد على الحكم المباشر من خلال نشرها للقيم الفرنسية وإلغاء هويات المجتمع الإفريقي وهذا مافعلته في السنغال ووضعت التعليم والنظام الاداري الفرنسي.[4] وبالرغم من الجهود التي بدلتها فرنسا للبقاء في إفريقيا والإستحواد عليها لم تستطع فرنسا أن تستمر في تحقيق ذلك عسكريا لتستخدم بديلا اخر وهو الحكم غير مباشر الذي مازالت تمارسه إلى يومنا هذا في الدول الإفريقية ككل وتتحكم في اقتصادياتها وسياساتها فهي ترى أن إفريقيا هي مستعمرة فرنسية وبالتالي فإن استقلال دول ومن بينها دول الساحل لم يكن إستقلالا كاملا هذا ادخل دول الافريقية ومنها دول الساحل في ازمات عميقة بعد نيلها للإستقلال.[5]

المطلب الثالث :مرحلة الإستقلال

حيث وجدت دول الساحل الإفريقي نفسها بعد الإستقلال دول منهارة ،حيث أن شكل الدولة الذي إتخذته الدول الإفريقية بعد الإستقلال كان بالدرجة الأولى ذو طبيعة مستوردة أو

[1] محمود متولي، رأفت الشيخ، (إفريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة:دار الثقافة للطباعة والنشر، 1975)، ص،131 .

[2] أحمد جعفري الوغريزي، "بلدان الساحل الإفريقي الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاطماع الغربية بين الأمس واليوم" الواحات للبحوث والدراسات، م.8، ع.1. 2015)، ص ص. 428-430 .

[3] زهيرة مزارة، مرجع سابق، ص، 109 ، 110 .

[4] ب-س بويد، إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، ترجمة شوقي جلال، (الكويت:عالم المعرفة للنشروالتوزيع ، 1980)، ص،61 .

[5] بتصرف.

يمكن القول أنها وجدت حالها تابعة للنموذج الغربي أي للدول التي إستعمرتها فقد إفتقرت هذه الدول إلى التطور داخل المجتمع المدني كما أن تأسيس الدول تم فرضه من طرف الدول الإستعمارية بشكل لايختلف عما كان عليه الحال في بداية السيطرة الإستعمارية ،فهاته الدول بقيت تابعة بشكل غير مباشر مما ولد دول في المنطقة تتعارض مع مجتمعاتها الأصلية التي كانت موجودة قبل بدء الإستعمار، لتكون هذه الكيانات السياسية الجديدة قد إستمدت معالم ناجمة عن التي رسمها المستعمر فنتجت دولة مصطنعة داخل الدولة نفسها.[1]و هكذا إستقلت أفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات إستعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامى بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة و تكوين دولة وطنية قومية.[2]

4-أزمات بناء دولة في الساحل الإفريقي بعد الإستقلال

أزمة تشكل الدولة : تعكس أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الكبيرة للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول القارة الإفريقية، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن لإاستعمار، والتي لم يراع فيها التنوّع الإثني والقبلي وخصوصية المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي لا تزال تربط النظم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الإستعمارية وقد حظيت مسألة تشكّل الدولة في إفريقيا بمناقشات وسجالات واسعة في الأدبيات الإفريقية نظراً لأهميتها، ولخصوصية تشكل الدولة الحديثة في إفريقيا «دولة ما بعد الاستعمار، إن الدولة الإفريقية الحديثة ما هي إلا نسخة مشوهة عن الدولة في الغرب، وذلك راجع أساسا إلى تجاهلها للبيئة الإفريقية وخصوصياتها المحلية، وقد أثبتت السنوات التي

[1] عبد الحميد غازلي، "الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة" ،الجزائرية للدراسات السياسية ،ع.2، 2014)، ص،44 .

[2] محمد الأمين بن عائشة، الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسية ملئ البطون، في:
https://democraticac.de/?p 21/6/2020

تلت حقبة ما بعد الاستعمار فشل جميع أشكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة على الطريقة الغربية.[1]

إن المشكلات التي واجهت دولة ما بعدالاستعماروالصعوبات التي اعترضتها في مسألة صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة، راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولاتية (أُسس بناء الدولة) في التاريخ الإفريقي وهو ما يفسّر رفض فكرة "الدولة" من قبَل المجتمع[2] كما عرفت أزمات أخرى منها:

-**أزمة الشرعية:** إرتبطت هاته الأزمة إرتباطا وثيقا ببناء الدولة في الساحل الإفريقي،فقد عوضت أساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والدساتير التي عادة ماتعلق، ويتم العمل بالأحكام العرفية بالإضافة إلى أساليب المشاركة السياسية والإنقلابات العسكرية وإستخدام الجيوش لتحقيق غايات سياسية مثل قمع المعارضة السياسية وحشد التأييد السياسي للنظام الحاكم فخلال الفترة الممتدة من 1966-1976 عرفت افريقيا كلها أكثر من مئة إنقلاب عسكري.[3]

-**أزمة التوزيع والفشل الإقتصادي:** حيث تعيش مجتمعات الساحل الإفريقي بغياب العدالة في توزيع الموارد حيث نجد القلة الحاكمة هي التي تهيمن على الموارد والثروات وإهمال الطبقات الضعيفة منها مما أدى إلى خلق التفاوت الطبقي داخل دول المنطقة وهذا مادفع إلى حدوث تمرد وعصيان داخل هذه المجتمعات وإظهور العنف السياسي في كل من مالي والنيجر والتشاد..[4]

-**أزمة الإندماج:** إن عجز حكومات الساحل الإفريقي في التعامل مع الواقع المعاش أو التوليفة المجتمعية المتعددة، خلق موجة غضب كبيرة داخل المجتمع الساحلي، خاصة أنه عرقل مسار بناء الدولة الوطنية داخل هذا الإقليم الجغرافي.[5]

-**أزمة التغلغل:** لاتزال الدولة في الساحل الإفريقي تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية وهذا راجع إلى الصعوبة في التحكم والسيطرة على الأراضي ومراقبة حدودها من قبل حكومات الدول وهذا راجع إلى قلة الإمكانيات المتاحة والضعف الذي تعيشه فأغلبية هذه الدول

[1] عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي :دراسة في الأسباب وتحديات البناء ،في: https://www.qiraatafrican.com/home/new 22/6/2020

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد الرحمان حمدي، الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة، (عمان:دار الأن موزعون وناشرون، 2020)، ص،279 .

[4] إسماعيل زروقة، "الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي"، البحوث السياسية والإدارية "، ع.11 2017)، ص.245 .

[5] المرجع نفسه ، ص،245 .

هي دول منهارة وفاشلة وهذا يقلل من الإستقرار في المنطقة من خلال بروز فواعل أخرى من غير الدولة تتقاسمم السلطة مع السلطة الرسمية، كالقبائل ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل على غرار أقلية الطوارق بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب[1] وإلى جانب هذه الأزمات نجد مشكلة تحقيق الوحدة الوطنية، إذ تتميز الصراعات الإثنية في إفريقيا عموما والساحل خصوصا بخطورتها على الدولة والمجتمع لأنها تحمل سمات معقدة كما يواجه زعماء الدول بعد الإستقلال صعوبة في بناء دولة نظرا لتعدد الأعراق واللغات و الثقافات والأديان داخل الدولة الواحدة وعدم اعتراف بعض الجماعات ببعضها البعض بالرغم من أنهم يعيشون في نفس البلد.[2]

ونستنتج مماسبق أن الظاهرة الإرهابية مفهوم معقد وهذا راجع إلى عدم قدرة الباحثين والدارسين على إعطاء تعريف موحد لهذه الظاهرة التي أخدت بعدا أخر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تم عولمة الظاهرة الإرهابية ولم تعد تهديد لدولة دون غيرها وتعد إفريقيا من القارات الأولى التي عانت ومازالت تعاني من هذه الظاهرة وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، التي تعد بؤرة للظاهرة الإرهابية بمختلف أنواعها وقد ساهم في إنتشار هذه الظاهرة في الساحل الإفريقي عدة عوامل منها الجيوسياسية والمتمثلة في شساعة المساحة الجغرافية وغياب الأمن وعدم القدرة على السيطرة على الحدود الجغرافية بالإضافة إلى عوامل أخرى فالساحل الإفريقي هو مسرح للصراعات الإثنية والعرقية والدينية والسياسية والصراع حول السلطة وتدهور للأوضاع الإقتصادية كلها عوامل ساهمت في تفشي الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي وساعدت على تمددها من منطقة لأخرى.

[1] بومدين عربي، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، قراءات إفريقية، ع.28 ،أفريل 2016)، ص، 27 .
[2] المرجع نفسه، بتصرف.

الفصل الثاني :

الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي – مقاربة جيوسياسية

الفصل الثاني : الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي .

نظرا لتداخل العديد من المتغيرات و العوامل التي جعلت من منطقة الساحل الإفريقي منطقة إضطرابات، أصبحت منطقة الساحل في السنوات الأخيرة مصدرا للتهديدات الأمنية نتيجة الصراعات الداخلية التي تعيشها دول الساحل من أزمات إثنية و أزمات في الهوية و الهشاشة في البنى السياسية وأزمة تشكل دولة و بروز عوامل أخرى مثل الحركات الانفصالية التي تطالب بإنشاء دولة مثل:"الطوارق"، كل هذه العوامل ساهمت في جعل منطقة الساحل مسرح للجماعات الإرهابية التي اتخذت منها ملاذا آمنا مكنها من فرض وجودها الجيوسياسي وقد اضحت هذه الجماعات تشكل تهديدا كبيرا في استقرار المنطقة و الدول المجاورة.[1]

المبحث الأول: تعريف بالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن ماتعرفه منطقة الساحل في السنوات الأخيرة من تنامي الجماعات الإرهابية في المنطقة جعل منها محط أنظار العالم حتى زاد حيث زاد الاهتمام الدولي و الاقليمي بالمنطقة نظرا لما باتت تشكله هذه الجماعات من تهديدات أمنية في ظل استمرار تمددها الجيوسياسي الواسع على طول الساحل غير معترفة بالحدود الجغرافية تحت مسميات و أهداف مختلفة.

في مبحثنا هذا سوف نتناول أهم تعاريف الظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول :تعريف الإرهاب:

هناك صعوبة في إيجاد تعريف شامل او مقبول لمصطلح الإرهاب بسبب الاختلاف بين الدارسين و الباحثين في تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح حتى غدا هذا المفهوم من المشاكل التي تعترض الفكر السياسي والقانوني ،و عليه يمكن تقديم بعض أهم التعاريف للإرهاب و الجماعات الإرهابية.

أ-الإرهاب- لغة:

هو إخافة الغير و الإرهابيون وصف يطلق على الذين يستخدمون العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية عادة ، ويأتي الإرهاب من أصل الفعل أرهب وهو يشير إلى الذعر أو الخوف.أما في المعجم العربي يشير مصطلح الإرهاب إلى الرعب و الخوف و جاء في قاموس لسان العرب معنى

[1] مزارة ، مرجع سابق ص، 169.

كلمة الإرهاب من الفعل رهب، رهبة، رهبا[1].و لقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها رهب بمعنى خاف وأفزع.[2]

ب-الإرهاب- إصطلاحا:

بمعنى أن يقع الخوف و الفزع و الرعب في نفوس الآخرين هم بريئين لم يرتكوا جرائم، كما أن الإرهاب هو ما تقوم به متظمات و جماعات و حكومات،او افراد وهو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية او اجتماعية او دينية او اقتصادية.[3]

أما في الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه استخدام العنف الغير قانوني كالإغتيال والتسوية و التخريب بغية تحقيق هدف سياسي، وفي الموسوعة العالمية نجد أن الارهاب هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لايعمل بمفرده و لكنه ينخرط في إطار الجماعة أو نظام معين وفقا لاستراتيجية معينة.[4]

أما الارهاب عند الغرب هو التهديد بالعنف[5] لخلق الذعر بين الناس أو استخدام العنف لأجل تحقيق هدف سياسي معين.[6] وتعرف و.م.أ الإرهاب بأنه استخدام العنف المتعمد لبث مشاعر الخوف بهدف إجبار او ترويع الحكومات أو المجتمعات، بينما تعرف المملكة المتحدة الارهاب بأنه استخدام العنف المفرط ضد شخص او ممتلكات بهدف ذو توجه سياسي أو ديني أو إيديولوجي.[7] ويرى "هوفمبان" أن الارهاب الجديد مختلف جدا و ربما أشد فتكا من التهديدات الناجمة عن الجماعات الارهابية التقليدية، أما حسب "دافيد تاكور" الارهاب الجديد يتميز بالطابع الشكلي و الاحترافي فهو أخطر مما سبق نظرا لاستفادته من ثورة المعلومات التي خفضت تكاليف الاتصال ونسقت العلاقة بين الجماعات الإرهابية ضمن الفضاء الإلكتروني.[8]

[1] الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير، جامعة سطيف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص ص ، 17-18.

[2] راضية بوزيان، أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر، مقاربة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة الإرهاب، سبل المكافحة واستراتجيات الإصلاح في ظل العولمة الجزائر، المركز الجامعي ، طارف ،ص، 143.

[3] علي عمر مفتاح، إيمان محمد عباس،أحمد محمد حسين، الإرهاب في الإسلام و الغرب، مجلة دراسات، م.42، ع.2، 2015)، ص529.

[4] إدريس عطية، الارهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011)، ص. 49.

[5] مهدي محمد ينا، من الارهاب القديم الى الجديد: الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي، المجلة الجزائرية للابحاث و الدراسات، م.2،ع.6 أفريل، 2019) ، ص9.

[6] 23/6/2020 , https://www.britannica.com/search?query=terrorism

[7] تشارلز ثاونزند، الارهاب،مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد سعيد طنطاوي، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، ط1، سنة 2014، ص،9.

[8] عادل جارش، الارهاب الجديد:دراسة في المفهوم، الطبيعة الانواع و إجراءات المواجهة، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م.9،ع.3، 2018) ، ص،282.

المطلب الثاني :الإرهاب والمفاهيم المشابهة له:

أ- الارهاب و العنف السياسي: هناك تشابه كبير بينهما فإذا عرفنا العنف السياسي نجد أنه سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة لإلحاق الاذى بالذات أو الآخرين وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة أي أنه يتضمن معنى الإكراه ، وقد يكون هذا السلوك العنيف فردي أو جماعيا منظم أو غير منظم علنيا أو سريا، وهناك صورتان للعنف السياسي، العنف الموجه من النظام إلى المواطنين و يسمى العنف الحكومي، و العنف الموجه من المواطنين إلى النظام ويسمى العنف الشعبي[1] ومن خلال هذا التعريف نجد هناك تداخل بين الارهاب و العنف السياسي فكلاهما يعتمدان العنف لتحقيق غايات سياسية وكلاهما عملان غير قانونيان إلى ان هناك نقاط اختلاف بينهما تتمثل في أن أهداف الإرهاب تكون لأجل الدعاية لقضية ما، يسعى الارهابيون في جلب الانتباه من خلال استراتيجية الأثر الانتشاري للعمل الارهابي و تحرص هذه الجماعات على القيام بالعنف لتحقيق الهدف المباشر على عكس العنف السياسي.أما النشاط الارهابي يهدف إلى التأثير على قلب و عقل الجماهير و ينفرد كذلك العمل الارهابي على العنف السياسي م خلال استخدامه وسائل الإتصال الجماهيرية.[2]

ب-الإرهاب والجريمة السياسية:هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو هي العملية التي ترتكب لغرض سياسي ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل والتخريب ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة جريمة سياسية، فالجريمة السياسية والارهاب كلاهما يعبر عن عنف منظم ولكن يختلفان من حيث الهدف ومنه يمكن القول ان كل عمل إرهابي ينطوي على فعل من أفعال العنف له طابع سياسي،بينما في المقابل لايمكن القول أن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي.[3]

ج-الإرهاب و الجريمة المنظمة: و تعرف الجريمة المنظمة بأنها عبارة عن جماعة كبيرة نسبيا من الكيانات الاجرامية و الخاضعة للضبط وترتكب من أجل الربح وتسعى لخلق نظاما للاحتماء بوسائل غير مشروعة[4] ويمكن تعريفها بأنها مؤسسة غير إديولوجية تضم عدد من الاشخاص في

[1] أسماء رسولي، التهديدات الأمنية، المرجع السابق، ص،ص 144-145.

[2] المرجع نفسه، ص،145.

[3] المرجع نفسه، ص،145.

[4] إدريس عطية، الجريمة المنظة و الارهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، م.1، ع.8، 2017/11/17) ، ص،58.

حرك اجتماعي مغلق و منظم هرميا تستغل نشاطات شرعية و غير شرعية لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب.[1]

لقد أصبحت الجريمة المنظمة إحدى المجالات التي تحضى باهتمام أمني بالغ لما تمثله من تهديد للأمن البشري فضلا عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط بها ويمكننا التمييز بين المنظمات الإجرامية الداخلية و تلك العابرة للحدود الوطنية من خلال كون أن غالب نشاطات المنظمة الإجرامية الداخلية تقوم على خلق العنف والفوضى وبثهما في المناطق المحلية أما الجماعات العابرة للحدود الوطنية فهي تنتشر في أكثر من بلد من أجل تحقيق منفعة مالية عن طريق القيام بأعمال غير شرعية كالإتجار بالبشر و بيع المخدرات و غيرها... .[2]

د-العلاقة بين الارهاب و الجريمة المنظمة:حيث يشتركان في كثير من الخصائص التي تتمثل في كون كلاهما يعتمدان تنظيمات سرية معقدة في العمليات الاجرامية التي تمارس وكلاهما يتماثلان في الهياكل التنظيمية كما أن كل منهما عابران للحدود ويستخدمان وسائل غير مشروعة فكلاهما يسعى لنشر الرعب في نفوس المواطنين والسلطات فعصابات الجريمة المنظمة يرعبون الناس للحصول على المال أما الجماعات الارهابية فيرعب المواطنين لإثارة الرأي العام ضد السلطة و إظهار عجزها.[3] كما أن بعض الجماعات الارهابية لها صلة بعصابات الجريمة المنظمة فقد تستأجر هاته المنظمات الارهابية بعض عصابات الجريمة من أجل القيام بعملية عنف وتخريب وعليه يمكن القول أن كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة متداخلان ببعضهما إذ أن الارهاب إحدى صور الجريمة المنظمة.

هـ-أوجه الاختلاف بين الارهاب والجريمة المنظمة: الإرهاب مطالبه و أهدافه سياسية أما المنظمات الإجرامية تمارس نشاطها بطرق غير مشروعة.كذلك الجماعات الإرهابية لديها إيديولوجيات تسعى لتحقيقها ودائما تكون ضد الأنظمة السياسية أما الجريمة المنظمة هدفها الوحيد الحصول على الأموال بغض النظر عن مصدرها، الإرهاب قد يتمثل في فرد واحد أما الجريمة المنظمة تكون أعمالها جماعية و الجماعات الإرهابية في الغالب لا تكون أعمالها الاجرامية سرية لأنها غالبا ما تصرح بما سوف تقوم به من عنف عكس الجريمة المنظمة التي تتسم بالسرية

[1] ظريف شاكر،البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة،كلية الحقوق،2008-2009)،ص،89.

[2] خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية و الأمنية الجزائرية"، م.3،ع.2، 2018/6/4)،ص،485.

[3] يونس زكور،الارهاب و الإجرام المنظم، أية علاقة؟ ،الحوار المتمدن في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313&r=0 , 25/6/2020

و في الأخير يمكن القول بأن الارهاب و الجريمة مكملان لبعضهما البعض فكلاهما يمارسان العنف والقتل.[1]

المطلب الثالث: التطور التاريخي للظاهرة الارهابية

ففي المرحلة الاولى ساد في اوروبا في القرن 19 إلى عقد الثلاثينيات من القرن 20، ووكان القائمون بالارهاب في الأغلب من الوطنيين المتطرفين والذين وجهوا عمليتهم الارهابية ضد الحكام والسياسيين في إطار عملية رسم الخريطة السياسية في اوروبا اما في المرحلة الثانية اختلط فيها مفهوم الارهاب بحركة الدولة لتصفية الاستعمار التي قادتها حركات التحرر الوطني ،حيث حاولت وسائل الاعلام آنذاك وصف هذه الحركات التحررية بالإرهاب كما أن أوروبا شهدت العديد من الحركات الارهابية اليسارية مثل الإرهاب الأسود في إيطاليا والإرهاب الأحمر في كل من إسبانيا والبرتغال وكذلك في شرق آسيا وما مميز هذا الجيل من الارهاب بأنه ذو طابع إيديولوجي.[2]

وفي المرحلة الثالثة في منتصف الثمانينات أصبحت الظاهرة الارهابية ظاهرة عالمية من الناحية الجغرافية و خاصة من حيث انتشارها و تماثلها العملياتي، في نفس الوقت هي ظاهرة محلية تحدث داخل البلد نفسه او الإقليم نفسه.

وقد شهدت هذه المرحلة موجات إرهاب ذات طابع ديني أو طائفي وكان هذا النوع من الارهاب مرتبط بشكل كبير بتفاقم الصراعات الداخلية في العديد من دول العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة.[3]

أما في المرحلة الرابعة تطور مفهوم الارهاب أكثر ودخل أدبيات السياسة العالمية خلال فترة التسعينات إذ أصبح يعتمد على الإيديولوجيات ويتميز بكثرة التنظيمات التي تستخدم أسلحة متنوعة و قد عرف الارهاب منحى آخر خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر، من حيث أشكال ووسائل الارهاب الجديد و يعد الجيل الرابع هو الاصعب و الأخطر و الاكثر انتشارا نظرا لما يسببه من تهديد و خسائر مادية و بشرية كبيرة،كما ان قضية الارهاب في هذه الفترة عرفت بعدا دوليا عالميا نظرا لتمدده الجغرافي.[4]

[1] المرجع نفسه.
[2] عطية ، مرجع سابق، ص،61-62.
[3] المرجع نفسه ، ص،63.
[4] المرجع نفسه، ص ،63 -64.

المبحث الثاني :انتشار الظاهرة الإرهابية جغرافيا في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: أبرز الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي

تنفرد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل بطبيعة خاصة ،تعكس خصوصية المنطقة جغرافيا وإثنيا وسياسيا،إذ تعتبر هذه التهديدات عابرة للحدود ويصعب السيطرة عليها ومراقبتها وهي في تزايد مستمر ومن بين هذه التهديدات نجد الجريمة المنظمة وتجارة السلاح وتهريب المخدرات ..أما أكثر تهديد في المنطقة هو تفشي الجماعات الإرهابية فمنطقة الساحل الإفريقي من مناطق العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا متزايدا.[1]

حيث بدأت الظاهرة الارهابية في إفريقيا في 1991 مع دعم الدولة الاسلامية في السودان والجماعات المسلحة في الصومال وتفاقمت هذه الظاهرة وعرفت توسعا و خاصة في منطقة الساحل حيث توسع وجود الجماعات الارهابية في المنطقة بعد ان كانت آمنة من قبل[2]، حيث بدأ النشاط الارهابي يتنامى خاصة في منطقة الساحل الافريقي منذ لجوء الجماعات الارهابية الجزائرية إلى جنوب البلاد إذ أنتجت شبكة من العلاقات مع شبكات الجريمة المنظمة االمنتشرة على الحدود المالية و النيجرية والحدود الموريطانية.[3] حيث فرضت هذه الجماعات الإرهابية المسلحة تغلغلها في قارة إفريقيا تحت تسميات مختلفة[4] فنلاحظ بروز العديد من التهديدات الارهابية منذ عام 2007 بعد ظهور بما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي حيث أعلنت هذه الجماعة التي كانت تسمي نفسها ب"الجماعة السلفية للدعوة و القتال" أو الـ"GSPC" بتغيير الإسم ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي"AQMI".[5] وقد بدأت هذه الجماعات في الإنتشار في الساحل حيث وجد المنطقة ملاذا آمنا له ليتطور ويتوغل عبر الحدود ويتوسع جغرافيا من خلال إنشاء هذا التنظيم لجماعات أخرى تابعة له وتعد من أبرز الجماعات النشطة والمسيطرة في الساحل من بينها جماعة أنصار الدين التوارقية في مالي، جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة بوكوحرام في نيجيريا.[6]

---

[1] مراد بن قيطة ،فاطمة الزهراءبويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية" ،دفاتر المتوسط، ع.5)، ص،217 .

[2] راضية ياسينة مزاني ، التحديات الامنية لمنطقة الساحل الإفريقي ،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، م.3،ع.1، 2019/03/10)، ص،224.

[3] عتيقة كواشي، الاستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.8 ، جانفي ،2016) ، ص،458.

[4] جلال قصار الليل، هشام لقريعي، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و تداعياتها على الامن الجزائري، مجلة الاقتصاد و القانون، ع.2، 2018/12/02) ، ص،231.

[5] Jean Jaurès,'AQMI : unproblémeRegionale, fondationjean-jaurés/Orion-observatoire de la décence. No,04,10janvier2011, page03, at : https://jean.jaures.org/sites/default/files/hc2b04fjj-orion.pdf

[6] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا،أبو ظبي، مركز الدراسات الإستراتيجية،ط1، 2014، ص ص،69-70.

وفي هذا المبحث سوف نتناول أبرز الجماعات الإرهابية المنتشرة جغرافيا في الساحل الإفريقي.

1-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

نشأته :إذ تعد هذه الجماعات من أقدم الجماعات في المنطقة.[1] وتعتبر أكثر التنظيمات الإسلامية تمردافي شمال إفريقيا ويدعو هذا التنظيم إلى الثورة ضد مايعتبرونه الأنظمة الظالمة المعادية للإسلام .[2] وتعود أصول تنظيم القاعدة في بلد المغرب الإسلامي إلى ماعرف في بداية تسعينات القرن الماضي بـ" الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر التي إنبثق منها تنظيم القاعدة بعد حدوث حرب أهلية سنة 1990 في الجزائر التي ظهرت عقب اعلان جنرالات الجزائر الغاء نتائج الإنتخابات سنة 1992 والتي إنتهت بفوز التيار الإسلامي بقيادة "عباس مدني"، و "علي بلحاج" مما أدى إلى نشوب موجة عنف كبيرة خلفت خسائر بشرية ومادية في الجزائر.[3] فهذه الجماعة مناهضة للنظام في الجزائر وكانت متشبثة بفكرة أنها تريد إقامة دولة إسلامية وقد تم تأسيس العديد من المنظمات المسلحة أبرزها " الجيش الإسلامي للإنقاذ. [4] ولكن بعد سنوات من النشاط أعلن هذا التنظيم تحويل إسمه إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأعلنت ولائها لتنظيم القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن " سنة 2007، بقيادة "عبد المالك دروكال" المدعو "أبو مصعب" ليمتد نشاطها خارج الجزائر وتأخذ بعدا إقليميا جديدا لتشمل منطقة الساحل الإفريقي وتوغلت فيها مستغلة الهشاشة الأمنية للمنطقة وشساعة مساحتها لتبعث نشاطها من جديد.[5] وقد استطاع التنظيم الإرهابي بالفعل من التوغل في المنطقة خاصة في صحراء أزواد في شمال مالي وهذا بعد أن تعرض أمير المنطقة الصحروابة التاسعة في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الملقب بـ"مختار بلمختار" المدعو بلعور إلى الملاحقة الأمنية الجزائرية وقصفهم لهم بالطائرات ،ليتوجه بذلك رفقة ستة عشر جزائريا إلى صحراء أزواد سنة ،2002 لكنه غادرها ليعود للجزائر من أجل حضور اجتماع يخص هذه الجماعة المنخرط فيها.

وقد استمرت العناصر الإرهابية في التواجد في صحراء أزواد وتم الدخول إليها مرة أخرى من قبل أحد العناصر المهمة في التنظيم الإرهابي و هو عبد "الرزاق البارا" الذي حاول أن يبسط نفوذه

---

[1] جداري، زيطاري، مرجع سابق، ص،32.

[2] تيريزا كرينيكر، "القاعدة في المغرب الإسلامي،منافس أم شريك لـ"داعش"؟ في:
https://www.dw.com/ 25/6/2020

[3] محمد محمود أبو المعالي، "القاعدة وحلفائها في أزواد، النشأة وأسرار التوسع ، قطر، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014)، ص، 27.

[4] كمال الطويل، "الحركة الإسلامية في الجزائر من " الإنقاذ إلى الجماعة "، (بيروت :دار النهار،ط1، 1998) ، ص، 103.

[5] عمراني كربوش، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة،ع.5، أكتوبر،2014، ص ص،112-113.

والحصول على أكبر مساحة للتحرك والمناورة ، وبعد أشهر من وصوله إلى أزواد وذخوله إلى تشاد دخل في إشتباك مع القوات التشادية مما دفعه إلى الفرار إلى الجبال إلى غاية وقوعه في قبضة جماعة متطرفة تقاتل ضد النظام التشادي، وتم تسليمه للجزائر بعد أن تمكن من إنشاء جماعات قتالية تركها في شمال مالي منها كتيبة"طارق بن زياد" والتي تسمى من قبل بمجموعة "الفاتحين".[1]

وقد حصلت هذه الجماعات على التأييد السكاني وإنضم إليها شباب الأهالي مستغلين إنتشار الفقر والبطالة وتدهور الأوضاع الإقتصادية للمجتمعات بالمنطقة، ممادفعهم إلى الإنضمام إلى هذه الجماعات وانتشارها بسرعة .[2] أما في سنة 2004 عاد "مختار بلمختار"مجددا إلى المنطقة الصحراوية بأزواد من أجل الإقامة فيها ونشر الفكر الجهادي والدعوة السلفية في مجتمع أزواد التارقي و العربي والزنجي وقد قام بتأسيس كتيبة الملثمون، حيث قامت بعدة عمليات اختطاف لأجانب مقابل الحصول على فدية لكن هذه الكتيبة عرفت اضطرابات خاصة بعد توتر العلاقة بين قائدها "درودكال" و"بلعور" حيث تم عزل هذا الأخير من الكتيبة مما دفعه إلى تأسيس كتيبة جديدة تابعة له اسمها"الموقعون بالدماء" وهي كتيبة إنتحارية من أجل مواجهة القوات الفرنسية في الساحل .[3] وقد استمرت هذه الجماعات في القيام بعمليات ارهابية في المنطقة وقامت كتيبة "الملثمون بتفجيرات في الجزائر "بعين اميناس" سنة2013 لكن الجيش الجزائري استطاع أن يفشل هذه العملية الإرهابية بالإضافة إلى الهجوم الذي تعرض لخ مركبا صناعيا لليورانيوم في شمال النيجرسنة 2013، وإستهداف أكاديمية عسكرية للجيش النيجيري.[4] وفي شهر أوت من نفس السنة شكلت كل من حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وكتيبة الملثمون تحالفا وكونتا تنظيما اطلق عليه "المرابطون" وقامت هذه الكتيبة بدورها بعدة عمليات إرهابية كهجومها على مطعم في باماكو سنة 2015، وقتل 5 أشخاص من بينهم أجانب، واستهدفت كذلك فندقا خلف أكثر من 20قتيل بالإضافة إلى إحتجازهم للرهائن بالتنسيق مع إمارة الصحراء في تنظيم القاعدة في بلاد لمغرب الإسلامي.[5] وساعد متمردي الطوارق في الاستيلاء على شمال مالي في عام 2017، أعلنت أربع مجموعات (هي: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وحركة تحرير ماسينا، والمرابطون) توحيد صفوفها تحت راية جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ومن جهة أخرى، يبدو تأثيرُ

[1] أبو المعالي، مرجع سابق، ص ص،35-37.

[2] D. Ghanem-Yazbeck (Ed.), R. Barras Tejudo, G. Faleg, Y. Zoubir, the Sahel: EUROPES AFRICAN BORDERS, BARCALONA, 2018, P17.

[3] بوبية، مرجع سابق، ص،66.

[4] أبو المعالي،مرجع سابق،ص،ص،69-70.

[5] مرجع نفسه،ص،ص،76-77.

تنظيم داعش آخذًا في الازدياد، حيث أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى المعروف سابقًا باسم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، مسؤوليته عن هجومين منفصلين أواخر العام الماضي على قواعد عسكرية في مالي وشمال النيجر أسفرا عن مقتل أكثر من 130 جنديًا. كما ينشط تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، المنشقّ عن جماعة بوكو حرام الإرهابية النيجيرية، بشكل أساسي في منطقة بحيرة تشاد. وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بينها وبين القاعدة حيث أن لديهما استراتيجيات مختلفة، إلا أن مقاتليهما يدخلون في تحالفات تكتيكية في الغالب.[1]

ويمكن القول أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو الممهد لظهور جماعات وتنظيمات أخرى إنتشرت في الساحل الإفريقي. ومازالت لها نفود إلى يومنا هذا وقد أعلن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الخميس مقتل زعيمه الجزائري **عبد المالك دروكدال** في تسجيل صوتي نقله موقع "مؤسسة الأندلس"، الذراع الإعلامية للتنظيم وأشار قيادي في التنظيم عُرّف عنه باسم أبو عبد الإله أحمد في التسجيل الصوتي إلى مقتل درودكدال متوعدا بمواصلة القتال ضد **القوات الفرنسية** وقادة دول المنطقة، ويأتي هذا التسجيل الصوتي بعد إعلان فرنسا الجمعة الماضي أن قواتها تمكنت من قتل دروكدال في شمال مالي قرب الحدود مع الجزائر.[2]

2-حركة أنصار الدين:

هي حركة تأسست سنة 2011، وبقيادة قنصل سابق لحكومة مالي هو "إياد غالي"[3]وتضم مقاتلين من قبائل الإيفوغاس وهي تحظى بخصاية شعبية كبيرة بعد أن توافد إليها المئات من هاته القبيلة التي ينتمي إليها.[4] فقام "إياد غالي"بجمع مقاتلين من قبائل تارقية كما إستفاذ من عودة المقاتلين المرتزقة من قبائل الطوارق الذين انضموا إلى حركته بعدما فروا من ليبيا ومعهم سلاح مما دفع إلى الإعلان عن الحرب ضد الحكومة التي تدعمها فرنسا.[5] وتهدف "حركة أنصار الدين " إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مالي وتأسيس مايعرف بالدولة الإسلامية في شمال مالي واتخذت هذه الجماعة منطقة "ميدكال" مكانا لترتكز به، وقد بدأتنشاطها المسلح في أزواد وشنت

[1] حمدي عبد الرحمن ، إنقلاب مالي وتداعياتهالاقليمية على الساحل الافريقي، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5771 23/7/2020

[2] أنظر FRENCE24, بعد إعلان فرنسا تصفيته.. تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" يؤكد مقتل زعيمه دروكدال ،في: https://www.france24.com/ar/20200619, 25/6/2020

[3] Tobias koepf , the new Sahelian terrorist landscape-actors and challenges,jun,2014,page,11

[4] محمد محمود ابو المعالي ،إمارة أزواد السلفية هل أزفت ساعة الميلاد ،في : https://www.aljazeera.net 25/6/2020

[5] رسولي،مرجع سابق،ص،153.

هجوم غرب "كيدال" سنة 2012، وفرضت سيطرتها على قاعدة عسكرية وبعد انهيار الجيش المالي بسبب الإنقلاب العسكري قام زعيم هذه الجماعة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد إلى السيطرة على منطقة "أزواد" وأكبر المدن في المنطقة.لتستمد توسعها الجغرافي في الساحل.[1] لتصبح بذلك حركة ارهابية تلعب دور رئيسي في المنطقة وتسيطر على مناطق مهمة.[2]

3 - حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

حركة مسلحة نشطة بقيادة "حمادة ولد محمد" الملقب بـ "أبو قمقم". كانت الجماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي, وما زال الغموض يكتنف حقيقتها وأهدافها وعدد أفرادها ومصادر تمويلها وعلاقاتها مع الجماعات المسلحة الأخرى في شمال مالي والسكان المحليين.

أعلنت الجماعة عن أولى عملياتها المسلحة عبر الفيديو في 12 ديسمبر 2011، بقصد نشر الجهاد في جميع أنحاء غرب أفريقيا، حتى وإن كانت عملياتها مقتصرة على جنوب الجزائر وشمال مالي.

في عام 2012 فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من العقوبات على الجماعة بعد إعلانها التحالف مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفي 2 يونيو 2014 صنفت الحكومة الكندية الجماعة كجماعة إرهابية. وبفضل ما يتوفر لديها من موارد مالية، وما تملكه من روابط قبلية، وما لها من حضور ميداني، إستطاعت حركة "التوحيد والجهاد" طرد جميع مناوئيها الطوارق من مدينة اسونغو بعدما ألحقت بهم هزيمة كبرى في 27 جوان في مدينة قاو، إحدى المدن الثلاث الكبرى في شمال مالي.[3]

ومن بين الأسباب التي سهلت للحركة تواجدها أنه كان ينظر إلى "التوحيد والجهاد" من قبل السكان المحليين بعين الرضا خاصة في قاو لأنهم كانوا يواجهون المتمردين الطوارق في "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" الذين اشتهروا كقطاع طرق ومتهمين بارتكاب العديد من أعمال العنف والتعديات في المدينة قبل أن تطردهم الحركة بعد معارك طاحنة.[4]

---

[1] سميرقلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012، 2013) ،ص،58.

[2] Terrorist financing in west and central Africa at :
https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/terrorist-financing-west-central-africa.html OCTOBER 2016, P,8

[3] حكيم نجم الدين ،حركات العنف في غرب إفريقيا، في : 15/9/2020 , https://www.qiraatafrican.com

[4] علي عبد العال ، الجماعات المسلحة في شمال مالي ..خريطة معلوماتية،في:
https://www.aa.com.tr/ar/archive ، 27/6/2020

وكباقي حلفائها المسلحين وقفت "حركة التوحيد والجهاد" وراء اختطاف دبلوماسيين وأجانب ومن بينهم جزائريون كانوا قد اختطفوا في منطقة غاو في شهر أفريل الماضي. كما نفذت الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام اتفاق معها، يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو.[1]

4-جماعة نصرة الإسلام والمسلمين :

هي أحد أخطر التنظيمات الإرهابية في الساحل والصحراء حيث يوجد بها أكبر تحالف يدين بولائه لتنظيم القاعدة وقد تأسست سنة 2017 وزعيمها "ابو همام " وتضم أربع جماعات ارهابية تتمثل في كتيبة"المرابطون" و امارة "منطقة الصحراء الكبرى " وجماعة "انصار الدين" واغلب عناصرها هم من "الطوارق" بشمال "مالي" وتعلن هذه الجماعة انها ضد فرنسا وتهدد الجماعة امتدادا لدول الجوار في "تشاد" و"النيجر"و "بوركينافاسو" وينشط بها أشخاص من جنسيات مختلفة.[2]

وقد شكلت الجماعات منذ تأسيسها عدة عمليات استهدفت القوات المالية والفرنسية حيث تبنت هجوم أدى الى قتل 11 جنديا في الجيش المالي، كما أنهاقامت في نفس العام بإختطاف رهائن غربيين من خلال اعلانهم عن ذلك في شريط فيديو، كما قامت نفس الجماعة سنة 2018، بعملية ارهابية استهدفت فيها"وغادوغو" واستهدفوا كذلك مقر رئاسة أركان الجيش مخلف عدة خسائر بشرية.[3]

5-جماعة بوكو حرام:

هي جماعة إرهابية يطلق عليها ايضا اسم جماعة "أهل السنة والجماعة للدعوة والجهاد وكان مؤسسها في البداية "ابو بكر شيخو" ليتزعمها فيما بعد "محمد يوسف" الذي كان يعارض التعليم الغربي لأنه يفسد المسلمين النيجيرين[4] وهذا مايعنيه اسم هذا التنظيم الإرهابي باللغة الهاوسية

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد اسماعيل، أحمد عرفة، "دراسة ترصد حركات التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية ، وتكشف ابرز 5 جماعات متطرفة تنشط بالقارة السمراء و اهم مسارح العمليات في افريقيا...وتؤكد : تركيا تسعى للتوظيف السياسي للارهاب بالقارة ، في: https://www.youm7.com, 28/6/2020

[3] حسام الحداد، يحي أبوالهمام، أمير امارة الصحراء تنظيم القاعدة،في: https://www.islamist-movements.com/45343 27/6/2020

[4] مرجع سابق ,francesco,Angio،page,163

أن التعليم الغربي خطيئة[1]وهي حركة دينية إقليمية تأسست سنة2002، وتهدف أيضا هذه الجماعة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا وفي دول غرب إفريقياوالصحراء[2]، وتتشكل هذه الجماعة من جنسيات مختلفة ينشطون بداخلها كما تتكون من أشخاص مثقفين وسياسين وأصحاب ثروة، وتعد الإنطلاقة الحقيقية لهذه الجماعة التي تعد من أقدم الجماعات في المنطقة وفي سنة 2004 تمددت على الحدود مع النيجر، وبدأت في عملياتها الإرهابية ودخلت في صراع مع الحكومة النيجيرية من أجل تجسيد توجهاتها الإيدولوجية القائمة على تعاليم الدين الإسلامي وسبل تحقيقه من خلال اعتمادها للعنف والدموية مما جعلها أكبر تهديد في "نيجيريا" حيث تبنت تفجيرات كبيرة سنة 2010و سنة 2011،وقامت سنة 2014، بإختطاف 176 فتاة من احدى المدارس الأجنبية مطالبة بدفع الفدية للإفراج عنهن وفي سنة 2015، أعطت هذه الجماعة ولائها لداعش في تسجيل صوتي لتصبح رسميا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية واستمرت هذه الجماعة بالقيام بأعمال ارهابية ففي سنة 2018،ظهرت مرة اخرى وقامت بهجوم على مدينة "ميدجوري" شمال شرقي نيجيريا اتجاه معسكرات للنازحين وعلى المساجد والمدارس ، كما قامت نفس الجماعة بإختراق حدود دولة "النيجر" وقتلت 5 جنود وقامت بسلب كل شئ من السكان الأصليون.[3]

وأصبحت أكثر عنف سنة 2019، وقامت بهجمات تسببت في تهجير أكثر من 3،3 ملايين شخص حسب أرقام رسمية للسلطات النيجيرية، وكما أوضحت أيضا وزيرة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في نيجيريا وقالت أن هذه الجماعة أكبر مشكلة أمنية في البلاد نظرا للخسائر التي تسببت فيها[4] استمرت جماعة "بوكو حرام "في الزحف إلى الدول المجاورة و أصبت تتواجد في التشاد ومالي والنيجر والصومال وأصبح لها قاعدة جماهيرية كبيرة أكثرمن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث لاتحصل على هذا التوع من الدعم الذي تتمتع به جماعة "بوكو حرام"في شمال نيجيريا[5]مما جعلها تطمع أكثر في التوسع وبسط السيطرة في دول الساحل ففي سنة 2020،استمرت في هجماتها الإرهابية على بحيرة تشاد وخاضت صراعات دموية كبيرة مع جيوش

[1] Richard M. Medina, George F. Hepner, The Geography of International Terrorism: An Introduction to Spaces and Places of Violent Non-State Groups,2013,P,6

[2] حامد المسلمي،"السيسا"،سلاح مواجهة التهديدات الإرهابية بالقارة الإفريقية،في: https://www.aimarje-paris.com/4626 28/6/2020

[3] خالد حنفي، تحولات الإرهاب من الإستحواذ إلى التجوال، بالساحل الإفريقي،في:، https://www.qiraatafrican.com/ , 24/7/2020

[4] ادم أبو باشال،"بوكو حرام"،تتسبب في تهجير 3.3 ملايين ب 4 دول افريقية في تشاد،الكاميرون، النيجر،نيجيريا في :، https://www.aa.com-tn/ar/1661601 , 28/6/2020

[5] Ahmed.s.hashim.gregoire patte and Nathan cohen,the geography, of terrorism in the Sahel, international center terrorist thends,and analyses,vol-4,no,5,may 2012,p4

المنطقة، غي يناير تعرضت منطقة الحكومة المحلية في شيبوك للهجوم أكثر من 20 مرة، ماأسفر عن مقتل 10 أشخاص واختطاف 17 آخرين، كما أن نحو 20 من رهائن شيبوك رفضوا العودة إلى ديارهم بسبب المخاطر الأمنية. في شهر مارس 2020، وعلى مدار 24 ساعة، شنت بوكو حرام هجومين عنيفين في كل من نيجيريا وتشاد؛ حيث قُتل ما لا يقل عن 70 جنديًا نيجيريًا في كمين بوكوحرام على قافلتهم في الجزء الشمالي الشرقي المضطرب من نيجيريا، وقد حدث ذلك بعد أن أطلق الجهاديون قنابل آر بي جي على شاحنة كانت تقل جنودًا أثناء مرورها بالقرب من قرية جورجي في ولاية بورنو، وكانت معارك عنيفة وقعت في الثالث من مايو 2020 بين الجيش النيجري وإرهابيين من تنظيم داعش الإرهابي في منطقة غرب أفريقيا المنشقة عن جماعة بوكو حرام، كما استهدف إرهابيون تابعون لجماعة بوكو حرام، مدينة ديفا كبرى مدن جنوب شرق النيجر على الحدود مع نيجيريا، في ثالث هجوم خلال أسبوعين، وعلى الصعيد ذاته، أعلن الجيش النيجيري، تنفيذ عدد من العمليات العسكرية ضد عناصر جماعة بوكو حرام في أبريل 2020 ماأسفر عن وقوع ما يقرب حتى الآن نحو 100 مسلح تابع للجماعة الموالية لتنظيم القاعدة.

وخلال الأسبوع الجاري، نفذت وزارة الدفاع في النيجر، عملية عسكرية كبيرة أدت إلي مقتل 75 من عناصر جماعة بوكو حرام في عمليات أمنية في المنطقة الحدودية بين النيجر ونيجيريا وتشاد.[1]

6-تنظيم الدولة الإسلامية:

بعد أن فرض هذا التنظيم سيطرته في كل من العراق وسوريا بدأهذا التنظيم يجذب إليه جماعات من مختلف قارات العالم ومن بينها إفريقيا حيث تضم هذه الجماعة الملقبة بداعش تنظيمات أعلنت ولائها وبايعت قائدها "البغدادي"[2]وقد استطاعهذا التنظيم ان يتمدد أيضا في الساحل الإفريقي إذ نجده في كل دول الساحل تقريبا حيث نجدأن داعش قد توغلت في ليبيا ممثلة في الجيش الإسلامي ويضم حوالي عشرة الاف مقاتل "في مدينة سرت ودرنة وصبراتة ومن أبرز عمليات "داعش" في ليبيا القيام بدبح عمال أقباط من مصر سنة 2015، أماداعش في الجزائر يمثلها تنظيم "جند والخلافة" [3] بقيادة خالد أبي سفيان ولهذا التنظيم علاقة تعاونية مع قيادات تنظيم القاعدة والتي يتزعمها"مختاربلمختار".

[1] أحمد عادل، جيشا تشاد ونيجيريا يدكان بوكو حرام بعد تصعيد إرهابي من الجماعة ،في: 28/6/2020 https://www.almarjie-paris.com/15264

[2] الحسين الشيخ العلوي"، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في أفريقيا"،في: 28/6/2020 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/

[3] عمار علي حسن،"داعش في إفريقيا"في:28/6/2020 , https://www.elwatannews.com/news/detai/s/772193

وتواجد داعش في نيجيريا تجسده بقوة جماعة "بوكوحرام" بقيادة "أبي بكر شيكاو"وهو تنظيم مسلح بسط نفوذه على حوالي 20% من المساحة الكلية للنيجر ذات الكثافة السكانية المرتفعة ب 177 مليون نسمة وأكثر دولة منتجة للنفط وهذا يدل على قوة ونفوذ هذه الجماعات الإرهابية في المنطقة.أما تواجد داعش في مالي فقد جسدته جماعة الملثمون التنظيم الذي انشق عن القاعدة وينشط بالأخص في شمال مالي كما تواجدت داعش في كل من الصومال والسودان ففي الصومال مثل تواجد هذا التنظيم عن طريق جماعة "الشباب المجاهدون "التي أعلنت ولائها لداعش، أما في السودان استطاعت أن تتمركز في إقليم دارفور و انشاء جماعات مسلحة صغيرة تنشط في الإقليم بالإضافة إلى تواجده بالمغرب فقد استطاع هذا التنظيم من التمركز في عدد كبير من الدول الإفريقية وخاصة دول الساحل، حيث تمكن أكثر من 5 الاف إرهابي من الفرار الى إفريقيا.[1] فقد كشفت مصادر الأمم المتحدة في تقارير استخباراتية أن أكثر من 20منظمة ارهابية تعطي ولائها لداعش في الساحل الإفريقي والمغرب العربي [2]وراح هذا التنظيم يقوم بتأسيس قواعد لتدريب الإرهابيين وخاصة في ليبيا مستغلا الحرب الطاحنة فيها.ونجح في توسيع عملياته سنة 2019،بالرغم من الجهود الدولية والإقليمية في محاربته، ففي نفس السنة شنت هذه الجماعات في الساحل والصحراء هجمات كثيرة منها إسقاط مروحة تابعة للقوات الفرنسية على الحدود بين مالي والنيجر مخلفة خسائر بشرية كبيرة.

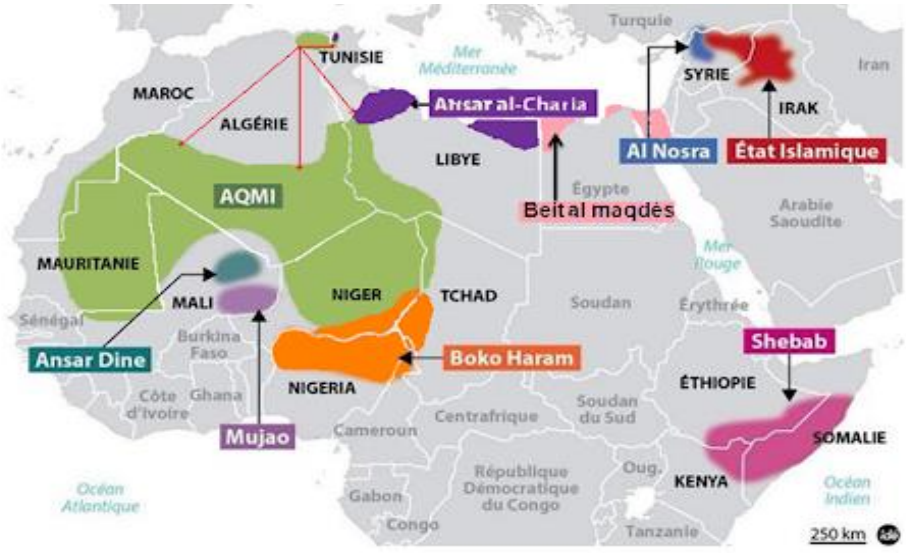

خريطة توضح إنتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الافريقي.

[1] يونس بورنان، بـ 6 مصادرتمويل...أخطر5 تنظيمات إرهابية في إفريقيا، في:،28/6/2020 , https://al-ain.com/article/africa-terrorist-organizations

[2] بشكيط،مرجع سابق،ص،ص،221-222.

المصدر: بوعزي الأسعد: المنظمات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي والمغرب العربي: الحاضر والمستقبل، الموقع: https://bit.ly/32HbHmN

المطلب الثاني :العمليات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي سنة 2020 :

1-نيجيريا: حيث شنت عناصر إرهابية تابعة لجماعة بوكو حرام في فيفري عمليات إرهابية في ولية بلاتو وسط نيجيريا وأسفر الهجوم عن مقتل 26 شخصاو حرق 190 منزلا مما أدى إلى تشريد العديد من السكان.[1]

وقد تم قتل 30شخص في هجوم بولاية (بورنو)، التي تشهد إضطرابات شمال شرقي نيجيريا وقامو بنهب القرى المجاورة وسلب ممتلكاتهم. وتلاها هجوم اخر حيث أعلنت الشرطة النيجيرية في منتصف الشهر عن قتل مسلحين لـ 21 شخص كما قتل 9 قرويين بالرصاص في قرية (دانكار، وتساوا)، وتم نهب ممتلكات القرية.

2-مالي:

بالرغم من تدخل القوات الفرنسية عسكريا في دول الساحل وانتشارها جغرافيا في مالي سنة 2013 لم تتوقف الهجمات الإرهابية حيث لقى أربعة أشخاص مصرعهم وأصيب عدد آخر بجراح في هجوم شنه مسلحون مجهولون في منطقةالواقعة تقريبا وسط مالي .كما قتل في شهر جويلية 9 جنود ماليين، في كمين إستهدفهم خلال توجههم إلى منطقة شهدت مجزرة بحق نحو 30 قرويا في وسط البلاد. وقال المتحدث بإسم الجيش المالي، الكولونيل دياران كوني إن "الهجوم وقع عند مدخل غواري، إحدى القرى التي شهدت مجزرة نفّذها مسلّحون بحق مدنيين، وإستهدف الكمين قوة عسكرية تم إرسالها إلى المنطقة بعد ورود معلومات عن هجوم جديد وصعدت بوكوحرام عملياتها الإرهابية خلال هذا الشهر لتكون هي الأكثر نشاطا ودموية؛ حيث نفّذت 17 عملية إرهابية، أسفرت عن سقوط 119 قتيلا وإصابة أكثر من 80 آخرين، كما اختطفت 46 شخصًا من نيجيريا، تليها حركة الشباب الصومالية التي نفّذت نحو 15 عملية إرهابية في الصومال وكينيا

[1] كامل كامل،الإمارات تدين الهجوم الإرهابي بنيجيريا: يتنافى مع الدين والإنسانية ، في: https://www.youm7.com/story 28/6/2020

بينها 3 عمليات في كينيا أسفرت هذه العمليات الإرهابية عن سقوط 23 شخصًا وإصابة العشرات وإختطاف 62 آخرين.[1]

4-النيجر:

ففي النيجر قتل سبعة قرويين على الأقل مساء السبت في سلسلة هجمات لمسلحي بوكو حرام على ثلاث بلدات في جنوب شرق النيجر قرب الحدود مع نيجيريا، وتم قتل امرأتين وأحرقوا سوقا محلية كما لقي رجال شرطة مصرعهم في هجوم تعرض له المركز في منطقةغرب النيجر كما أصيب أخرون بجروح.

مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي:

حيث نجد أن هذ الجماعات تستمد الدعم والتمويل من مصادر مختلفة ونذكر منها:

1-تهريب المخدرات: والتي تأتي من دول أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل حيث يمر مايقارب 10% من الكوكايين المهرب إلى أوروبا عبر هذا الطريق وتدر أموالا ضخمة تقدر بمليار و328مليون دولار يذهب 14% إلى التنظيمات الإرهابية كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة.حيث يتم نقل المخدرات من قبل الجماعات المهربة عبر بلدان الساحل عبورا بموريتانيا مالي، والنيجر والمغرب وصولا لإسبانيا والشرق الأوسط حيث يتم بيعها بحوالي 4000 يورو للكيلوغرام وعليه أصبحت منطقة الساحل الإفريقي جذابة للعبور بين المناطق المنتجة للمخدارت والمناطق المستهلكة،(أوروبا،أمريكا الشمالية، الشرق الأوسط)، وتقدر حجم المبيعات ب 60 مليون يورو للطن في أوروبا و171 مليون دولار في الشرق الأوسط.[2]

2-تهريب الأسلحة:إذ تعتمد الجماعات الإرهابية على تهريب الأسلحة كمصدر تمويل لها فقد أصبحت منطقة الساحل منطقة مثالية لحركة مرور كل أنواع الأسلحة الذي أصبح الطلب مكثف عليها بسبب الصراعات العديدة التي تحدث.[3]

[1] لؤي علي، مرصد الأزهر: زيادة مطردة لمؤشر العمليات الإرهابية في إفريقيا خلال يوليو 2020،في : 9/15/2020 , https://www.youm7.com/

[2] خالد بشكيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة ".أبحاث قانونية وسياسية ،ع.6 ،جوان 2018)،ص،227 .

[3] حمزة برابح،"الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،ع.6، 2017/4/22)، ص،272.

3-التجارة بالبشر وإختطاف الرهائن والمطالبة بالفدية مقابل الإخراج عن المعتقلين ممايعود بفوائد مالية ضخمة تتحصل عليها التنظيمات الإرهابية.

-إن تواجد هذه الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل بلغ درجة كبيرة من التنوع والإنتشار ونجحت فعلا في فرض نفسها داخل المنطقة و في استقطاب الرأي العام لمجتمعات دول الساحل ، وتحولت إلى كيانات أشبه بالدول وهذا راجع للدعم المادي والمعنوي الكبيرين الذي تتمتع به،حيث أصبحت تتوفر على القيادة والتنظيم و التمويل وأصبح لها شبكات إعلامية تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها والتحرك بأمان وتحقيق التعاون مع القبائل التي تسيطر على الموارد الطبيعية لتوفير مساحات تساعدها على الإنتشار[1]والتمدد الجيوسياسي بسهولة مما يمكنها من تخطي الحدود الجغرافية للدول وبسط نفوذها وسيطرتها.

المبحث الثالث: تفسير سبب إنتشار الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

حيث ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في بروز، وإنتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وهناك عدة أسباب أدت إلى تمدد الجماعات الإرهابية ومن بين هذه الأسباب نجد:

المطلب الأول :الأسباب السياسية

وتتمثل في غياب الديموقراطية وتركز السلطة في يد الحزب الواحد وغياب الحكم الراشد نتيجة للممارسات الديكتاتورية للنظم المحلية التي تقوم على إقصاء الطرف الأخر، بالإضافة إلى تسيس الجيش وتدخله في العمل السياسي[2] و كذا هشاشة النظام السياسي وفشله في تسيير البلاد وتحقيق الأمن والإستقرار داخل الدولة والفشل في بناء دولة وطنية تعددية حديثة[3] مما ساعد الجماعات الإرهابية على الإنتشار أكثر.[4]خاصة في غياب تنسيق أمني مشترك بين دول الساحل بالرغم من كونها دول هشة من الجانب الأمني وغير قادرة على مراقبة حدودها والتصدي للجماعات الإرهابية ووضع حد لإنتشارها.[5] فدول الساحل تعدأغلبها دول منهارة وفاشلة لا تستطيع السيطرة على اراضيها مما جعلها ملاذا امنا للإرهاب،فغياب الدولة عزز من نمو الجماعات الإرهابية التي

[1] زينب مصطفى ،دوافع الإستخدام...المخدرات والجماعات الإرهابية في إفريقيا،في:28/6/2020 http://www.acrseg.org/41160

[3] حسن عبد الرحمن، "معضلة الإصلاح السياسي والقدوم الثالث لإفريقيا"، قراءات إفريقية، ع.44 أفريل 2020)، ص.42.

[3] إبراهيم شريف، مثقفون:"الإرهاب في إفريقيا ناتج عن الحروب الأهلية والنزاعات"، في:29/06/20020 https://www.youm7.com/story/

[4] عادل جارش، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، المركز الديموقراطي العربي ، 20 ، جوان ،2014.

[5] عطية، مرجع سابق، ص.18.

تزدهر في الأماكن التي تتميز ببيئة مضطربة.[1] كما ساهم التدخل الأجنبي في ظهور جماعات إرهابية متطرفة من صنع هذه القوى من أجل خلق إضطرابات وحماية مصالحهم في المنطقة.

المطلب الثاني:الأسباب الإقتصادية والجغرافية

حيث تعاني دول الساحل من الفقر والجوع والبطالة والأمراض وضعف التنمية والدخل الفردي للأفراد وهو مايسمح للحركات الإرهابية بالإقامة في هاته المناطق وإستغلال سكانها وتقديم إغراءات مادية لهم للإنضمام إليهم ودعمهم، وكذلك وجود تفاوت طبقي بين أفراد المجتمع بحيث نجد أن الثروة تتركز في يد فئة واحدة تسيطروتتحكم في هاته الثروات، هذا ولد حالة من الإحساس بالظلم لدى الأفراد مما يدفعهم إلى تكوين جماعات متطرفة تسعى للإنتقام[2] من أجل إسترجاع حقوقهم بالقوة. ويمكن القول أن الدول الإفريقية عامة ودول الساحل بصفة خاصة أصبحت في حالة من التبعية المفرطة للغرب وهذا بعد نهاية الحرب الباردة ومأأنتجت من ليبرالية عالمية جديدة ،حيث وجدت الدول نفسها مضطرة إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي مما أثر سلبا عليها كونها دول تعتمد على موارد ها الأولية مقابل الحصول على رؤوس أموال، الأمر الذي جعلها في تبعية كذلك هناك أسباب جغرافية تتمثل في استغلال الجماعات الإرهابية شساعة مساحة دول الساحل والصحراء، واتساع الرقعة الجغرافية مما جعلها مناطق سهلة الإختراق من قبل الجماعات الإرهابية لتتمركز فيها زيادة إلى ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخص أو إثنان في "الكيلو متر مربع" قلة الكثافة السكانية سمحت للتنظيمات الإرهابية بالإنتشار والتوسع وممارسة أنشطتها والإستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي على طول الساحل الإفريقي.[3]

المطلب الثالث :الأسباب الإجتماعية

ونجد النزاعات الداخلية والطائفية بالإضافة إلى التنوع الإثني والعرقي وتعدد الأجناس في المنطقة أدى إلى خلق صراعات ونزاعات أدت إالى إنقسامات داخل الدولة الواحدة وظهور عدة جماعات ذات توجهات إيديولوجية مختلفة تسعى لتحقيق أهدافها بطرق مختلفة كل هذه الإضطرابات

[1] بشكيط، مرجع سابق، ص224 .

[2] بوكربوعة، مرجع سابق ،ص ، 48 .

[3] هشام صاغور، "مكافحة الإرهاب لدول الأتحاد الأفريقي ..إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الامنية "، في: https://www.europarabct.com/ 29/06/2020.

ساهمت في بروز العديد من الجماعات الإرهابية لأن هذه الأخيرة تتغلغل وتتوسع في المجتمعات التي يسودها اللااستقراروهذا مايميز منطقة الساحل الإفريقي.[1]

وعموما يكمن القول أن منطقة الساحل الإفريقي عرفت إنتشارا جيوسياسيا للجماعات الإ رهابية فقد أصبحت بؤرة لتمركز هذه التنظيمات ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة والتي تسعى إلى تحقيق استراتيجياتها بطرق غير مشروعة ، وبالفعل تمكنت هذه الأخيرة من الإنتشار والتوسع في المنطقة متخطية الحدود الجغرافية وغير معترفة بها ويرجع سبب إنتشارها لعدة أسباب منها السياسية والإقتصادية وجغرافية وإجتماعية كلها عوامل مهدت الطريق لهذه الجماعات للتوغل والتطور في الساحل مما جعلها تشكل تهديدا كبيرا على إستقرار المنطقة وحتى على الدول المجاورة لها نظرا للإنتشار الواسع الذي حققته، والنفوذ الذي أصبحت تمارسه من عملية صنع القرار داخل الدولة وتغييرالأنظمة،وسياسات الحكومات...

[1] بوكربوعة، مرجع سابق ، ص ص ، 48-49.

الفصل الثالث :

التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل الإفريقي

إن تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية لمنطقة الساحل الإفريقي شكل إتساع كبير في دائرة التهديدات الأمنية والتي تشمل تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها كتهريب المخدرات والسلاح وتهريب البشر بالإضافة إلى التمدد الجيوسياسي للجماعات الإرهابية التي إستفحلت في المنطقة الساحل الإفريقي بشكل كبيرو واسع بحيث تعددت هاته الجماعات تحت مسميات مختلفة وقد كان لهذه الأخيرة تأثيرات جيوسياسية لها تدعياتها محليا وإقليميا وحتى دوليا.وفي فصلنا هذا سوف نتطرق إلى معرفة هذه التأثيرات الجيوسياسية وفيما تتمثل.

المبحث الأول:على المستوى المحلي.

إن تواجد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وتوسع مجالها الجغرافي وتنوع نشاطاتها المختلفة في المنطقة خاصة من الناحية الأمنية جعل من هذه الجماعات تشكل خطرا وتهديدا كبيرا محليا،وإقليميا،وحتى دوليا وخاصة من الناحية الأمنية.

المطلب الأول :التأثيرات السياسية و الأمنية:

وتتمثل في الهجرة الغير شرعية أو يمكن القول عنها هجرة داخلية فالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتنقلون بين الدول دائما ما يحدثون إضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها، فالحضور المستمر لهؤلاء المهاجرين، يعتبر مصدر خطير، فهو دائما مرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه: تجارة المخدرات، تجارة السلاح، تجارة البشر، تبييض الأموال، جرائم الخطف والاعتداء والسرقة... وغيرها من الجرائم، مما يخلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع، وهذا ما يشكل إحساسا عاما بعدم الأمن، كما يسهل للمنظمات الإجرامية بمختلف أشكالها بالتوغل داخل البلد، وما يحدث ذلك من إضطرابات وقلاقل خطيرة جدا مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية وغيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، ومع السكان المحليين، كذلك إن الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وأشكالها، تعتبر من أكثر المشاكل الأمنية خطورة، حيث تهدد الاستقرار والأمن الداخلي للدول، وتؤدي إلى حدوث أزمات سياسية تؤثر على الإدارة ومؤسسات الدولة[1]كما أن هذه الظاهرة تمثل مصدر خطر على حياة الناس، وتهدد الأمن الشامل للدول. وباعتبار أن الساحل الإفريقي هو

[1] بومدين، ص،123، 124.

فضاء صحراوي واسع يصعب التحكم في حدوده لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف، إذ يمثل هذا الفضاء ملجأ آمنا لهذه الجماعات.[1]

كما أن الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأنواعها، تغذي استمرار الإضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان، من خلال ممارساتها لأنشطتها الإجرامية، وهذا ما يجعل السلطة السياسية في الدولة تعاني من صعوبة ضبط النظام العام والتحكم في أوضاعها الداخلية.

إن الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وعلى رأسها الأزمة الليبية، والترقية بمالي تشكلان خطرا أمنيا يهدد كل المنطقة، مثلا انتشار الأسلحة وتهديد وقوعها بين جماعات إرهابية خطيرة، وبالتالي تفشي الجريمة الإرهابية والإجرامية بالمنطقة.

كما أن تنظيم القاعدة يسعى إلى إنشاء الصراعات القبلية في المنطقة، وإيقاظ العداءات القائمة بين قبائل الصحراء، لكي تضل الحامية والحاضنة لها، وتقوم بتأليبها على الحكومات المحلية، وقد تنجح في ذلك نظرا للعوامل الاجتماعية أهمها العصبية التي هي أقوى بكثير من الانتماء للدولة عند قبائل الصحراء، بالإضافة إلى العلاقات العائلية وكذلك بعض القناعات الدينية.[2]

المطلب الثاني:التأثيرات الإجتماعية

هناك انعكاسات اجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الدول المجاورة، من ضمنها التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع، بسبب أن المهاجرين غير الشرعيين مثلا يقومون بنشر بعض الممارسات اللا أخلاقية بشكل واسع، فظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتهريبها مثلا تؤدي إلى ترويجها في المجتمع المحلي، أي يصبح يتعاطاها بعض السكان المحليين، فتفسدهم وتفسد أخلاقهم وسلوكاتهم ومضار انتشار تعاطي المخدرات وتفشيها في المجتمع كبيرة جدا، لا أحد ينكرها. كذلك هناك ممارسة الدعارة، التي لها إنعكاسات اجتماعية وتربوية، كما أن مضارها الصحية خطيرة جدا حيث تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة كنقل مرض السيدا وغيرها من الأمراض.

ومن بين التأثيرات الإجتماعية للجماعات الإرهابية أن هذه الجماعات أصبحت تسيطر على المناطق المهمة مما أثار الخوف والرعب والفزع بين السكان و تشكل تهديد على أمن الدولة والفرد .[3]

[1] محمد نجدان ، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المظاهر ، الأسباب ، الإنعكاسات ،دراسات إستراتيجية"،ع.23)،ص،102

[2] المرجع نفسه، ص،103

[3] بومدين، مرجع سابق، ص ص ، 123 ، 124 .

المطلب الثالث: التأثيرات الإقتصادية

إن هذه الأعمال والنشاطات الغير مشروعة التي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية، لها انعكاسات وتأثيرات كبيرة وكثيرة على الجانب الاقتصادي وعلى التنمية المحلية في دول منطقة الساحل، من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة أو المحافظة عليها مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة هاته التهديدات التي أغرقت منطقة الساحل وتنامت تجارة المخدرات تناميا رهيبا مثل الهروين والكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية إذ تتخذ من منطقة الساحل وجهة رئيسية لتجارة الممنوعات فيها نظرا لغياب السلطة القوانين وضعف الرقابة الأمنية وكثرة النزاعات الداخلية [1] وغيرها من الاتجارات التي تعود بملايين الدولارات على هذه العصابات المتورطة فيها. وهذا ترك ويترك تأثيرات إقتصادية خطيرة على الفرد وعلى المجتمع ويؤدي إلى تراجع التنمية إذ يعتبر معدل التنمية البشرية في الساحل الإفريقي من المعدلات الأدنى في العالم وهذا راجع إلى عدة عوامل منها الفقر والنزاعات الناتجة عن تواجد الجماعات الإرهابية مما ولد إنعدام أمني في المنطقة[2]بالنظر إلى آثار الإتجارات غير المشروعة هذه، التي تؤدي إلى تعطيل في الانتاج الاقتصادي، وإلى إهدار للأموال، وتفشي الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة، مثل السرقة والفساد الرشوة والتهريب وتزوير العملة... الخ. كما أن المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة تساهم في تطوير ونمو سوق العمل غير الشرعية، ما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية، مما يؤدي إلى انتشار البطالة بالنسبة للسكان المحليين. كما قام ويقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتطوير طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق، وانتشار مما أثر على الاقتصاد المحلي بشكل رهيب.[3]

وفيما يخص انتشار السوق السوداء ، فهي خفية تتم دون علم السلطات المحلية بها، وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاديات الوطنية، لأن الأموال الناتجة عن هذه السوق، تتداول بعيدا عن إمكانيات الضبط والمصادرة، وتقوم هذه العصابات بتبييض تلك الأموال، التي تحصل عليها من السوق الموازية. وجريمة تبييض الأموال هذه، لها هي الأخرى أكبر الآثار السلبية على الاقتصاديات المحلية، حيث تعتبر المنفذ الذي تصب فيه عائدات الأعمال غير المشروعة، فتتمكن من تحويل تلك الأموال إلى مصدر أو نشاط مشروع، تستخدمها لمواصلة أنشطتها الإجرامية دون تعرضها للمصادرة. ومن

[1] مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وسبل مواجهتها ،افاق علمية ،م .12 ،ع.1 ، 2020/1/8)،ص،534 .

[2] تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل ، الأمم المتحدة ،الوثيقة رقم 5 ، ص،5 .

[3] نجدان ، مرجع سابق،ص،101 ،102 .

الآثار السلبية لجريمة تبييض الأموال على الجانب الاقتصادي، أن الدولة المحولة منها الأموال الناتجة عن تلك الأعمال غير المشروعة تحرم من استغلالها في التنمية المحلية ، كما أن استغلال تلك الأموال لإكمال تبييضها أو دمجها مع أموال أخرى ذات مصدر مشروع، يضعف ثقة المتعاملين مع هذه المشاريع، مما يؤثر على اقتصاد الدولة كما أن دول الساحل تعاني من مخاطر إقتصادية بسبب تدمير المنشات الحيوية وإعاقة المشاريع التنموية فالجماعات الإرهابية دائما ماتقوم بإستهداف الأماكن الحساسة التي لها أثار إقتصادية والذي يعد العامل الأساسي الذي تعتمد عليه الدول.[1]

-التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على السياحة في دول الساحل :حيث تم شل حركة السياحة في المنطقة والتي تعتبر عامل أساسي لبعض الدول فمثلا،قطاع السياحة في نيجيريا كان يساهم ب 4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 إلى أن العمليات الإرهابية من قبل بوكو حرام وإنتشارها أدت إلى ضرب القطاع وتراجع السياحة والإستثمار الأجنبي[2] مما أثر على إقتصاديات البلدان بسبب تراجع الإستثمارات .

المبحث الثاني : على المستوى الإقليمي:

المطلب الأول :اجتماعيا :الإرهاب والهجرة غير شرعية

حيث دفعت هاته الجماعات الإرهابية بسكان منطقة الساحل إلى الهجرة الغير شرعية نتيجة تدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية و البيئية إلى الهجرة نحو دول الشمال خاصة بعد تضييق الخناق على المهاجرين القادمين من الساحل من قبل دول الإتحاد الأروبي مما ولد أزمة للدول المجاورة منها الجزائر والمغرب وتونس وهذا مايفسر وجود عدة جاليات إفريقية بمنطقة جنوب الجزائر خاصة تمنراست، وتعد مالي أكثر دولة في معدلات الهجرة غير الشرعية سواء داخل القارة أو خارجها.[3]وقد أصبحت دول المغرب العربي كمناطق عبور للوصول للضفة الأروبية، وفي السنوات الأخيرة تصاعد عدد الهجرة السرية عبر الصحراء نحو دول الشمال إفريقيا وقد إستطاع المهاجرين بالفعل من التغلغل في دول الشمال الإفريقي خاصة أن دول الشمال تعاني من ضعف أجهزتها الأمنية في إيقاف المتسللين عبر الحدود مثلما يحدث مع الجزائر وليبيا، لقد أصبحت هذه الهجرة

[1] سفيان عيساوة، طاهر عبابسة "أثار الإرهاب الدولي على التنمية الإقتصادية في منطقة الساحل"، المعارف، م. 14 ،ع.1 ،جوان 2019)،ص،80 .

[2] Hussien gure diriye ,the effect of terrorism on tourism in Africa ,in the 21 st century: A case , study of Kenya a research project ,submitted in partial, fulfilment of the requirements for the award of master of arts degree in international studies, university of Nairobi ,2015,p47

[3] زقاغ، منصوري،مرجع سابق، ص ص ،162 ،163 .

تثير مشاكل أمنية للدول المستقبلة لإرتباطها مع جماعات الجريمة وتسلل الإرهابيين في القوافل الوافدة [1] حيث تعاني الجزائر من من تداعيات هذه الظاهرة بإعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين خاصة الماليين، والقادمين من النيجر، وتشاد .[2]هذا ويصل الجزائر حوالي 5 الاف مهاجر سري لينتقلو بعدها للدول المجاورة كالمغرب وتونس.

إن الهجرة غير الشرعية أصبحت تعبير عن مأساة القارة وتهديد إقليمي صريح فهي تؤثر على النسيج الإجتماعي لسكان المنطقة التي هاجروا إليها ، كما تخلق إحتكاكات قد تؤدي إلى الإقتتال بين المهاجرين والسكان الأصليين وهذا ماحدث في دول ليبيا حيث يدخل هؤولاء في صراع مع السكان المحليين بالإضافة إلى ماتقوم به هذه الجماعات من نقل للممنوعات وتهريب الأسلحة مما يؤدي إلى زعزعة العلاقات بين الدول المجاورة مثلما يحدث بين الجزائر والمغرب وإتهام بعضهما البعض في السماح للمهاجرين بالمرور.[3]

المطلب الثاني :سياسيا: الارهاب و الحركات الانفصالية (التوارق)

لقد تطور النشاط الإرهابي في المنطقة وأصبح يشكل تهديد كبير على أمن الدول المجاورة وخاصة بعد تشابك هذه الجماعات الإرهابية مع باقي التهديدات الأخرى ودعمها للحركات الإنفصالية التي تسعى إلى تشكيل كيان سياسي مستقل خاص بها مما أنشأ أزمات إقليمية مثل أزمة الطوارق في كل من الجزائر ومالي .[4]

إذ لايمكننا إغفال الأهمية الكبيرة لقضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي ودورها في زعزعة إستقرار وأمن المنطقة كما انها تلعب دور جيوسياسي مؤثر مثلها مثل الجماعات الإرهابية حيث دائما تنشب نزاعات تمرد داخلية فهذه الجماعة تحمل على عاتقها مطالب الفئات ، والمجموعات التي تعتبر نفسها مظلومة بالمقارنة مع الفئات الأخرى داخل المجتمع،وقد انتشر هذا النوع من النزاعات والحروب الداخلية بعد استقلال العديد من دول إفريقيا[5]وقد أرجع الدارسين والمختصين أن سبب النزاعات التمردية للطوارق في المنطقة الصحراوية (مالي ،نيجر،ليبيا،الجزائر)، نجد أن

[1] شاكر، مرجع سابق، ص ص ،105 .106.

[2] قصار الليل، لقريعي، مرجع سابق ،ص، 232 .

[3] كاهي ، مرجع سابق، ص،184 .

[4] كواشي، مرجع سابق، ص،459 .

[5] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية-التحديات والرهانات-،رسالة دكتوراه،(جامعة لحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق 2010/2008)، ص،49 .

كل طرفي النزاع يتهمان بعضهما البعض، فالحكومتان المالية والنيجيرية تصفان الطوارق "بالمتمردين" أو قطاع الطرق ومؤخرا بالإرهابيين.

ويحلم هؤولاء بتأسيس دولة تتألف من أراضي يقطنها الطوارق في شمال مالي وجنوب الجزائر وبعد استقلال مالي 1962 شعر هؤولاء بالتهميش وعدم مبالاة الحكومة المالية بثقافتهم واسلوب حياتهم مما دفعهم للتمرد[1] والمطالبة بالإنفصال وتشكيل دولة أزواد بمالي. ولا يقتصر وجود الطوارق على شمال مالي بل يمتد إلى دول الجوار كالجزائر، ليبيا، بوركينافاسو نيجيريا وتشاد. وتربط الطوارق في مختلف هذه البلدان علاقات التواصل والتعاون ليس فقط بسبب عامل اللغة الموحد والتقارب الثقافي ولكن بسبب المصالح التجارية كحماية القوافل وتأمين تنقلات القبائل الرحل . وقد جعل هذا التهديد الدول المجاورة تدرك جيدا خطورة التطورات على وضعها السياسي الداخلي والإقليمي، لذا فهي ستسعى لإحكام السيطرة على الوضع .[2]

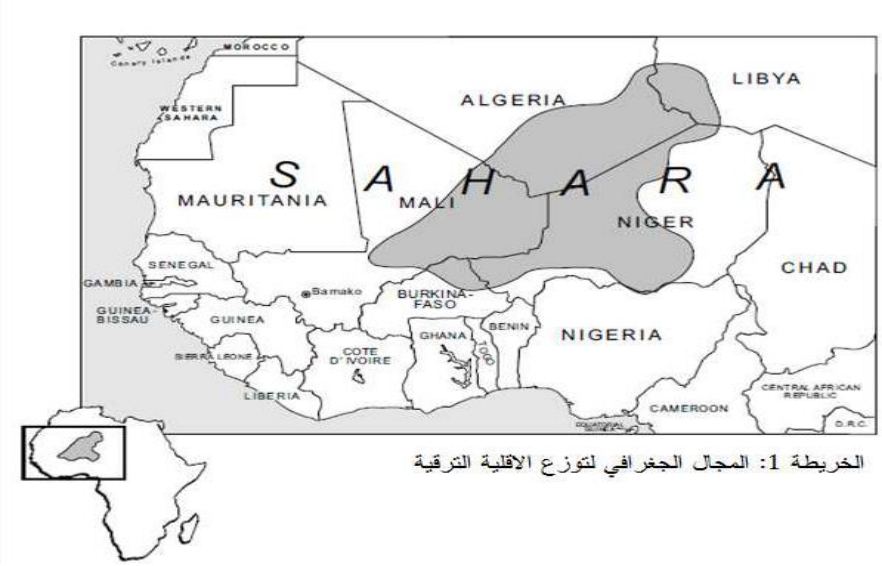

الخريطة 1: المجال الجغرافي لتوزع الاقلية الترقية

المصدر:

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf:

-و مشكل التوارق في مالي والنيجر يرجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر

[1] 3Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the Sahel :the tuareg insurgency in Mali », strategic studies institute may, 1998,p9,10 in: https://www.globalsecurity.org/military/library/report/1998/ssi_keita.pdf

[2] عبد الرحمن عمار ،الأزمة في مالي أبعد من الإنقلاب العسكري ،في https://www.dw.com 1/7/2020

أو جمهورية مالي وقد أرسلو رسالة للجنرال الفرنسي يطالبونه فيها بالإنفصال .وقيام جمهورية تارقية.[1] وإستمر هؤولاء على هذا النهج وقامو بتأسيس حركات مختلفة إلى غاية 2012 السنة التي شهدت هجوم لمسلحو الحركة الوطنية أزواد إستغرق أسابيع على مدن "تساليت وأغيلوهوك وميناكآ، في شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر مما أجبر عشرات ألاف المدنيين على النزوح نحو الجزائر وكان هذا الهجوم كتمهيد لبدء أكبر تمرد في تاريخ الطوارق .وقد استغل الطوارق الإنقلاب العسكري الذي حدث سنة 2012 ليسطروا على مدن كبرى مثل كيدال وتمبكتو وغاو لتعلن لاحقا الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق ولقى هذا الإعلان رفضا تاما من دول الجوار ومن بينها الجزائر وموريتانيا.

وقد أسفر هذا الإنقلاب المتمثل في تمرد الطوارق على تعجيل فرنسا التدخل عسكريا في المنطقة مما زاد الأوضاع الأمنية في الساحل تدهورا، مستغلة غياب الأمن في تنفيد أهدافها كذلك عملية النزوح التي شهدتها مالي إثر إنهيار الدولة بالإضافة إلى إنتشار الفقر والمجاعة نتيجة الصراعات والنزاعات الإثنية. وإلى جانب دعم الجماعات الإرهابية للحركات الإنفصالية في المنطقة وأدت أيضا الجماعات الإرهابية إلى ظهور عدة أزمات أخرى كان لها تأثير كبير على المستوى الإقليمي من بينها ظهور ظاهرة الجريمة المنظمة وتنامي هذه الظاهرة والتي تسببت في إعاقة معظم مسارات التنمية ،حيث تنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتعتبر إفريقيا من أكثر المناطق التي تتوفر على السلاح ،ليتوسع نشاطها خارج حدود الدولة بيم مالي والنيجر وتشاد والصحراء الجزائرية، مستغلة الفشل الأمني والإقتصادي لهاته الدول وعجزها عن وضع حد للظاهرة.[2]

بالإضافة إلى تنامي الهجرة غير الشرعية كتهديد كبير للإستقرار الإقليمي وتمثل تحديا كبيرا ورهانا أمنيا للدول المستقبلة.[3]

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية

وتعرف منطقة الساحل الكثير من المعضلات الأمنية ومن بينها تهريب السلاح الذي يتورط فيه المهاجرون ولهذه العملية تداعيات على الأمن القاري نتيجة التدفق العشوائي للأسلحة مما ينعكس سلبا على جهود التنمية في إفريقيا، ويشكل تهريب السلاح ثلث المبادلات الرسمية التي تتم

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص،93 ،94.

[2] مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها ،افاق علمية ،م.12 ، ع.1 ،2020)،ص 529

[3] عربي بومدين ، واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على أمن الجزائري،شهادة ماجيستر،(جامعة وهران:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013/ 2014)،ص،70 .

على مستوى سوق الأسلحة وبالتالي فهي تمثل تهديد للأمن الإقليمي كما قد نجد الجماعات الإرهابية تنخرط مع أصحاب الجريمة المنظمة وتستغل الحروب من أجل زيادة نشاطاتها مثلما هو الأمر في ليبيا حيف حولتها إلى سوق مفتوحة للإتجار بالأسلحة لتصل إلى الدول المجاورة كالجزائر وتونس حيث تسعى هذه الجماعات لإختراق الحدود وتهريب السلاح إضافة إلى نزوح المهاجرين الهاربين من بطش الإرهاب والصراعات.[1]

فمطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني، لما تشكله من عمق جيوإستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني للدول ويعدّ الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي لدول المنطقة نظرًا إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديداً في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية؛ ما يصعِّب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني.[2] وعليه فإن قضية الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة أصبحتا من القضايا التي تؤرق الدول المغاربية وتهدد أمنها القومي خاصة أن هؤولاء المهاجرون يقومون بأعمال غير قانونية كما يعانون من الأمراض وغيرها من المشاكل ..مما دفع بالدول إلى البحث عن سبل التعاون من أجل وضع حد للممشاكل التي تحدث في الساحل ودفعت بدول المنطقة الإفريقية إلى إتخاد أليات من بينها:

المبحث الثالث:التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على الساحل الإفريقي دوليا.

المطلب الأول :التأثيرات الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية

لقد كان لتمدد الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي تأثيرات تعدت الحدود الوطنية والإقليمية لتأخد بعدا دوليا .حيث تأثرت أروبا بالإنتشار الجيوسياسي لهذه الجماعات ،ولقد شكلت هذه الجماعات قلقا كبيرا للدول الأروبية وخاصة من الناحية الأمنية كون اوروبا هي الوجهة الأولى لمجتمعات دول الساحل [3].وتعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة خطيرة تهدد الأمن واستقرار الدول.

[1] هشام صاغور، مكافحة الإرهاب في دول الإتحاد الإفريقي، في : 27/7/2020 https://www.europarabct.com/

[2] حمزة برابح ، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،ع.6 ، جوان 2017).

[3] رضا شوارة، "الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط،الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ،م.2، ع.6، 2020.).

فقد تحولت منطقة الساحل إلى منطقة عبور حقيقية للمخدرات التي حوالي 80 بالمئة من مداخيلها تم تبييضها بسهولة في دول المنطقة التي لم يدرج قادتها قضية مكافحة المخدرات ضمن أولوياتها بالنظر إلى المشاكل الكبيرة التي يعانون منها .هذا وتعتبر الهجرة غير الشرعية كذلك أحد أهم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والتي امتد تأثيرها على أوروبا .

إذ تمثّل الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات التي تواجهها الدول الأوروبية، نظرًا لاستمرار تدفق عدد كبير من المهاجرين بطرق شرعية وغير شرعية، وما يخلفونه من مظاهر الخوف والعنصرية في المجتمعات الأوروبية، وقد حاولت الحكومات الأوروبية معالجة الظاهرة بإنتهاج مقاربة أمنية، تقوم على تجنيد كل الوسائل القمعية والبوليسية، وسن القوانين الردعية لمواجهتها، وهو ما يعرف بأمننة ظاهرة الهجرة، التي جاءت بفعل تكاثف عدة عوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي فمن العوامل الخارجية حوادث 11 سبتمبر 2001، ودورها في إلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين الذين يمثّلون نسبة كبيرة من المهاجرين الوافدين إلى أوروبا[1] أما العوامل الداخلية فتتمثل في التوظيف الإعلامي والسياسي لظاهرة الهجرة لدى وسائل الإعلام وأحزاب اليمين المتطرف التي تسعى دائمًا لربط الهجرة بمختلف الظواهر السلبية كالجريمة المنظمة والإرهاب، ما انعكس سلبيًا على وضع المهاجر وحقوقه المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها حق اللجوء السياسي الذي عرف تضييقًا كبيرًا من الدول الأوروبية في سبيل القضاء عليه نهائيًا، كما انعكست سياسة أمننة الهجرة على علاقة المهاجرين الوافدين بالمجتمعات المستقبلة التي تزايد لديها هاجس الخوف والعنصرية، كان من أهم انعكاساته رفض كل ما هو أجنبي والتعصب للقيم والهوية الوطنية.[2]

ان منطقة الساحل تشهد حركة ديناميكية مستمرة فيما يخص الهجرة، وتمثل الهجرة الداخلية حوالي 84%، فيما تمثل النسبة المتبقية الهجرة إلى الجنوب الأفريقي أو إلى أوروبا وفيما يخص الهجرة في منطقة غرب أفريقيا؛ فتُشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 2015 بأن دولة كوت ديفوار هي أكثر دول غرب أفريقيا هجرة، حيث يصل عدد المهاجرين منها إلى 2.175.399 مهاجر، وتأتي نيجيريا في المرتبة الثانية بحوالي 1.199.115 مهاجر، فيما تأتي بوركينا فاسو في المركز الثالث بحوالي 704.676 مهاجر، بينما يبلغ متوسط باقي دول منطقة الغرب الأفريقي بين 300.00، وتأتي جزر الرأس الأخضر في نهاية الترتيب من حيث عدد المهاجرين بحوالي

[1] موسى مشري، أمننة الهجرة الغير الشرعية في السياسات الأروبية :الدوافع والإنعكاسات، في :
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Pages/art05.asp , 30/7/2020

[2] المرجع نفسه .

14.924 مهاجر.[1] حذر "فابريسي ليجيري"، المدير التنفيذي لوكالة مراقبة الحدود الأوروبية "فرونتكس" في مارس 2018، من خطورة تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يمكن تتبعهم لاسيما القادمين من تونس والجزائر إلى أوروبا، وأضاف خلال تقديمه تقريرا للبرلمان الأوروبي عن عملية " ثيميس " التي تديرها إيطاليا على طول ممر وسط أوروبا، أن "التهديد الإرهابي لا يزال مرتفعا، وعلينا أن نتأكد أنه لا توجد عمليات عبور لحدود الاتحاد الأوروبي لا يمكن اعتراضها، لأن هذا يمكن أن يقرر مصير الأمن الأوروبي.

وتابع أنه "يجب أن يكون هناك مزيد من توجهات التكامل فيما يتعلق بإدارة الحدود، خاصة أن طائرات فرونتكس قد تمكنت من تتبع بعض تدفقات الهجرة من الجزائر وتونس لم يتم اعتراضها وهذا الأمر يزيد من القلق الأمني، أن "هناك زيادة حادة في عدد الوافدين من المغرب والجزائر والذين تم تسجيلهم في إسبانيا.[2] طالبت المفوضية الأوروبية في مارس 2018 دول الاتحاد بالتصدي بقوة في المستقبل للعمالة غير الشرعية من جانب المهاجرين ، وطالب "أفراموبولوس" مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة والشؤون الداخلية الدول الأعضاء في الاتحاد بتكثيف إجراءات ترحيل المهاجرين غير القانونيين وتطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن ، وقال "قرارت الترحيل لن تكون ذات قيمة إذا لم يتم تطبيقها. هذا الأمر له أولوية قصوى.[3]

وفي نفس السياق أعلنت المفوضة الأوروبية في يوليو 2017 أنها أعدت خطة عمل مستقبلية جديدة تهدف إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية، وإجبار الدول الأوروبية على تحمل مسؤولياتها في استضافة اللاجئين، وشددت المفوضية في بيان لها على وجوب عدم ترك إيطاليا وحدها في مواجهة ألوف المهاجرين الأفارقة الذين يعبرون البحر المتوسط[4]. فالدول الغربية تسعى للتعاون من أجل وضع حد لهذه التدفقات لأن لها انعكاسات سلبية.

فللهجرة غير شرعيّة تداعيات على اقتصاد دول الاتّحاد الأوروبي، ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم وتؤدّي إلى إنخفاض هائل في اليد العاملة كما يترتب عن الهجرة غير الشرعية أعباء على المالية العامة، إضافة إلى أنها تؤدّي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنيّة قصيرة، ما دفع بالاتّحاد الأوروبي إلى تخصيص اعتمادات ماليّة بهدف السّيطرة

[1] حامد المسلمي، الهجرة غير الشرعية من غرب إفريقيا إلى أوربا ..دراسة في الأسباب والأثار،في: https://roayahnews.com , 30/7/2020

[2] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ، إشكالية أزمة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا و تداعياتها على أمن دول أوروبا،في: https://www.europarabct.com/ ، 30/7/2020

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

على تدفُّق المهاجرين كما تسبب الهجرة غير الشّرعيّة ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية، فهي ترتّب أعباء على الماليّة العامّة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء أو ترحيل المهاجرين إنَّما هذه التّكاليف تُعتَبَر ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الاتّحاد الأوروبي واقتصاد الدّوَل الّتي تستقبلهم. أمّا على صعيد سوق العمل، فتأثير الهجرة على الدوَل المستقبلة للمهاجرين محدود باستثناء البعض منها الّذي يعاني أصلًا ارتفاعًا في معدّل البطالة.[1] يوجد إتجاه يعتبر الهجرة كتهديد للمصلحة الوطنية للدولة وأصبح ينظر للهجرة على أنها قضية أمنية وبات ينظر للمهاجرين على أنهم تهديد للأمن الإقتصادي للدولة المستقلة. كما قد يكون للهجرة الغير شرعية تأثير سلبي على مستقبل الشعوب الأوروبية فنظرا لما يشهده النمو الديمغرافي للأوروبا من تراجع في الأونة الاخيرة نتيجة لضعف معدل الخصوبة الذي لا يتجاوز 1.5 طفل(لكل إمرآة) فإن العكس تماما بالنسبة للمهاجرين الاخرين فمعدل النمو بالنسبة لهم في تزايد مستمر نظرا لمعدل الخصوبة المرتفع 2.7 طفل (لكل إمرآة). ففي حال إستقرارهم في أوروبا قد يؤدي ذلك بمرور الزمن إلى تغير تركيبة المجتمع الأروبي.

وفي حال تواصل توافد المهاجرين بهذه الصفة على أروبا فمن المتوقع ان يصل عددهم سنة 2050 إلى 80 مليون مهاجر في المقابل سيشهد عدد السكان الأصليين تراجعا نظرا لتراجع النمو الديمغرافي وبالتالي فإن المجتمع الأروبي مهدد بإنقراض في ظل التوافد الكبير للمهاجرين[2] .

وللهجرة الغير شرعية تداعيات أمنية حيث شهدت أوروبا في الفترة الأخيرة مجموعة من الهجمات الإرهابية المتتالية مثل ما حدث في فرنسا سنة 2015 حيث شهدت العاصمة الفرنسية باريس مسرحًا لهجمتين إرهابيتين في العام أدتا إلى مقتل 140 شخصًا الأولى في كانون الثّاني علىصحيفة تشارلي إيبدو، والثّانية في تشرين الثّاني ،ونالت ألمانيا حصتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016. الهجوم الأول نفذه مهاجر أفغاني، حين قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار، أما الهجوم الثاني فتمثّل بقيام مهاجر سوري بتفجير نفسه ما أدى إلى جرح 12 شخصًا ،وضرب الإرهاب أيضًا الدانمارك في شباط 2015، حين قام رجل بإطلاق النار في معرض لحرية التعبير في "كوبنهاغن" مما

[1] رولان مرعب ،" تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها "،الدفاع الوطني اللبناني ،ع.98 ،أكتوبر 2016)،د ص .

[2] عادل بيريس، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على أوروبا، في: 10/8/2020 ، https://arabic.sputniknews.com/

[2] المرجع نفسه .

أدى إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة عناصر من الشرطة، ثمهاجم كنيس يهودي وقتل شخصًا وجرح شرطيين.

وقد أفضت التحقيقات إلى أن مرتكبي هذه الجرائم أغلبهم من المهاجرين الذين تسللو إلى أروبا في فترة ما بين و وتبين أيضا أن من بين مرتكبي هذه العمليات مهاجرين مقيمين منذ فترة طويلة في أوروبا مما نستنتج من خلاله أن المشكلة تتمثل في عدم اندماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية.[1]

أ-الهجرة والأمن المجتمعي الأروبي :عرف "باري بوزان"و،"أولي وايفر", وأخرون الأمن المجتمعي على أنه "يتعلق بقدرة المجتمع على الإستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية " يشير هذا المفهوم فيما يتعلق بالهجرة الغير شرعية إلى الطرق التي يرى فيها أفراد الدولة هويتهم الثقافية أو اللغوية أو الدينية مهددة من طرف المهاجرين ومن هذا المنظور فإن القيم المجتمعية للبلد المتلقي هي الكائن المهدد.

إن الخطر المفترض للهجرة على الأمن المجتمعي للدولة ليس تهديدا عالميا،وإنما هو تهديد ذاتي يقوم على الطرق التي تحدد بها الدولة المستقبلة نفسها مثلا هناك بعض الدول التي ترى أن التعددية الثقافية غير مرغوب فيها في حين نجد دول أخرة تتقبل فكرة التنوع الثقافي ففي الحالة الأولى قد ينظر للهجرة على أنها تهديد للأمن المجتمعي حيث أنها تتحدى الهوية القومية للدولة، وعليه فإن عدم قدرة المهاجرين على الإندماج له تأثير سلبي على إستقرار المجتمع والحكومة.[2]

إن التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي دوليا لم يشتمل فقط على الهجرة الغير شرعية كتهديد وإنما نجد كذلك مايعرف بتهريب المخدرات إذ تمثل شواطئ غرب إفريقيا معبرا حيويا لتجارة المخدرات والتي يتم تصديرها لأوروبا[3]ويتم إنتاج الكوكايين في أميركا الجنوبية، وبالخصوص في كولومبيا وبيرو وبوليفيا. ومن هناك يتم نقله إلى غرب إفريقيا بسفن كبيرة؛ ليتم توزيع كميات المخدرات هذه على سفن أصغر على طول الساحل الغربي لأفريقيا. ومن ثم يتم نقلها إلى بنين وغينيا بيساو أو غينيا كونا كري. ولكن هناك طرق أخرى لتهريب المخدرات وذلك عن طريق الطائرات التي تحط بسيراليون وموريتانيا، ليتم نقلها مرة أخرى عن طريق البر إلى السنغال ومالي أو غامبيا. وهناك يتم وضعها بأكياس بلاستكية من قبل المهربين الذين يسافرون

[2] علي بلعربي، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي ، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، م.10 ع.2 ،سبتمبر 2019)، ص،882 .
[3] بتصرف

على متن الطائرات إلى أوروبا وهذا يخلق مشاكل إجتماعية حيث يتم غرق الشباب الأوروبي في التعاطي.[1] ويعتقد أن ما نسبته 27 في المائة من الكوكايين المُصدر إلى أوروبا منشأه هو غرب أفريقيا كما تؤكد على ذلك أستاذة علم الجرائم في جامعة لويفين ليتزيا باولي: "من المعروف أن دول غرب إفريقيا هي دول ضعيفة لذلك توفر هذه الدول مكانا جيداً لتجارة المخدرات ولأنواع أخرى من الجريمة .فالحكومات ضعيفة هناك وغير مسيطرة على حدودها. بالإضافة إلى أن هناك عددا كبيرا من المهاجرين من أصول افريقية في أوروبا والذين يمكن تجنيد بعضهم لتهريب الكوكايين أو توزيعه في أوروبا نفسها.[2]

الجهود الدولية في مكافحة هذه التهديدات ومن بينها:

خطة عمل الإتحاد الأروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل هما أوربيا واضحا وذلك بسبب الإرتفاع المستمر في عدد المهاجرين إليها، لذلك عقد الإتحاد الأروبي العزم والتصميم على مكافحة الهجرات غير المشروعة وخاصة من إفريقيا وبالضبط من الساحل .,ويرجع إنخفاض عدد المهاجرين إلى الجهد والسياسات المتنوعة التي بدأت تتبعها الدول الأروبية بالإتفاق مع دول الساحل الإفريقي على بحر المتوسط حول محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.فقد قامت الدول الأروبية في تشديد القوانين لردع المهاجرين فقد سعى الإتحاد الأروبي إلى إقامة علاقات مشترطة تقوم على جوار طيب ودعم إقتصاديات الدول المصدرة للمهاجرين كما سطر مجموعة من الأهداف منها:

*إقامة منطقة مشتركة من السلام والإستقرار من خلال شراكات سياسية وأمنية.

*خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكات إقتصادية ومالية.

*دعم التبادل بين المجتمعات المدنية .

*الإرتقاؤ بالقيم الجوهرية التي يتبناها الإتحاد الأروبي والدول الأعضاء.

[1] بريغيتا مول ،عباس الخشالي ، دول غرب إفريقيا...محطات عبور المخدرات إلى القارة الأروبية، في : https://www.dw.com/ar ، 16/8/2020

[2] المرجع نفسه.

وقد إنتهج الإتحاد الأوروبي ألية أخرى تتمثل في ضرورة التعاون مع الدول المصدرة للهجرة بإعتبار أن ذلك يصب في الوسائل الغير المباشرة لمكافحة الهجرة المتزايدة وأن مساعدة الدول على محاربة الفقر ونشر الوعي سوف يخفض في الهجرة .[1]

أما الالية الثالثة تتمثل في تشديد إجراءات الهجرة غير المشروعة وتشديد الحراسة الامنية على الحدود إلى الدول الأروبية بالإضافة إلى إعتقال المهاجرين ووضعهم في أماكن خاصة وترحيلهم إلى بلدانهم ، كما قامت الدول الأروبية بإنشاء قمر صناعي أطلق عليه إسم"شبكة فرس البحر"،لمراقبة عمليات الهجرة وهو شبكة سريعة بمراقبة البحر ويعتبر هذا النظام رائدا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،وتتم من خلال مراقبة حركة قوارب المهاجرين غير شرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر ويسمح هذا النظام بتوزيع المعلومات المستمرة حول مواقع تدفق المهاجرين غير الشرعيين وإعتراض المواقع المشبوهة .

تشكيل قوات"الأوروفوس" وهي قوات للتدخل السريع في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام ودول الافريقية بشكل خاص ومنها دول الساحل قصد منع المهاجرين من الوصول إلى أروبا ومنع تهريب المخدرات .كما تم تأسيس "وكالة فرونتكس"، سنة 2004 لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وهي مكلفة بتحقيق التعاون بين دول الأعضاء من أجل حماية الحدود وتدريب حرس الحدود وتطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود.[2]

ومن بين الأليات الأخرى التي اتبعها الإتحاد الأوروبي هو الضغط على الدول الإفريقية لمنع الهجرة. وقد سارعت بعض دول الاعضاء في الإتحاد الأروبي منفردة إلى وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع بعض السلطات الإنتقالية وارجاع المهاجرين.

وعليه نستنتج أن التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على المستوى الدولي يتمثل في التهديدات العابرة للقارة نحو أوروبا مما يشكل خطرا أمنيا على الدول الاروبية ، وفي المقابل نجد أن تمدد هذه الجماعات جغرافيا وسيطرتها على منابع النفط والبترول كان له تأثير جيوسياسي كبير وخطير ساهم في إغراق منطقة الساحل الإفريقي بالتدخلات الأجنبية التي إتخدت من محاربة هاته الجماعات الإرهابية سببا للتواجد في المنطقة و تعد القارة الأفريقية في الآونة الراهنة من أهم ساحات التنافس العسكري بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، بسبب سماتها

[1] عيسى بن عمر الحاج،الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا ، وإقليميا،رسالة ماجستير ،(جامعة زيان عاشور :الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)،ص،142 ،143 .

[2] أحمد فريجة ، لدمية فريجة"الأليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية "، مجلة الفكر،ع.11 ،دس، ص 192 ،198 .

الجيوسياسية ومقدراتها الاقتصادية والبشرية وأوضاعها الأمنية والسياسية، وقيمتها في التوازنات الدولية، وثقلها التصويتي، وتاريخها الاستعماري، وطبيعة علاقاتها بالقوى الغربية.[1]

المطلب الثاني :التدخل الفرنسي

أ-التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر فرنسا صاحبة التجربة الإستعمارية لكل منطقة الساحل الإفريقي ،ولذلك فهي تعتبر هذه المنطقة نفود تقليدي بالنسبة لها حيث تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل كمنطقة نفود جيوسياسية تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة البلدان أو مع حركات سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ماأطلق عليه تسمية سياسة (فرنسا إفريقيا)، ففرنسا تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الإستراتيجي والسياسي خاصة في ظل زياد التنافس على النفوذ في المنطقة مع الولايات المتحدو الأمريكية والتي أصبحت تنظر للقارة والساحل الإفريقي خاصة كمخزون إستراتيجي للثروات الطبيعية .[2]

أ-هداف فرنسا من التواجد في الساحل الإفريقي: يمكن القول أنّ فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل خصوصاً، حيث تشعبت هذه المصالح بين مصالح اقتصادية، ومصالح إستراتيجية وسياسية.

أ-المصالح الإقتصادية: سعت فرنسا إلى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصاً في هذه المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها الوطنية قد كانت فرنسا في مرحلة الثمانينات تعتمد بشكل كبير على دول أفريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج وتشاد. ففرنسا لا تزال أكبر مستثمر في ساحل العاج حيث استحوذت في عام 2007 حوالي 150 شركة فرنسية على 68 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في ساحل العاج، كما هيمنت شركة أريفا الفرنسية Areva لمدة أربعة قرون على حقوق استخراج واستغلال اليورانيوم في النيجر. وتعتمد فرنسا على اليورانيوم المتواجد في النيجر بشكل كبير، إذ تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وبالتالي يعد العامل الاقتصادي عامل

[1] باسم عدلي ،التنافس العسكري الفرنسي الأمريكي بالساحل الإفريقي أسباب وأهداف، في ، https://al-ain.com/article/africa-terrorism22 15/8/2020

[2] جداي، زيطاري، مرجع سابق ،ص،55 .

جذب مهم للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي. فالمنطقة إلى جانب ثروتها النفطية المكتشفة خلال السنوات الأخيرة تزخر بالثروة المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات.[1]

ب-تحقيق المصالح السياسية والإستراتيجية:

تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منظومة دول أفريقيا الفرنكونية كونها تعد مستعمرات سابقة لها، وذلك في ظلّ تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى ،إلى جانب البعد الاقتصادي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل تحظى المنطقة بقيمة إستراتيجية – عسكرية وأمنية – لدى فرنسا. وتجسد هذا الاهتمام في العديد من الجوانب لعلّ أهمها يتمثل في الاتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الانتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط أفريقيا. وبعبارة أخرى، تعطي فرنسا اهتماماً كبيراً للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، اهتمت فرنسا – باعتبارها الدولة المستعمرة لتشاد – بتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي. ويعود هذا التواجد العسكري الفرنسي في تشاد إلى أهميّتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسيّة حيث تدخّلت فرنسا مرات عديدة في الشئون السياسيّة الداخلية لتشاد من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثيره، كونه أذكى الصراع السياسي وساهم في اندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحيّة والأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي[2]..

ج-المصالح الثقافية :

تعد السياسة الثقافة الفرنسية في إفريقيا المجال الذي تتميز به فرنسا عن باقي الدول الغلربية بسبب تاريخها الواسع في القارة فهي إلى جاتب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية فهي تسعى في نفس الوقت إلى فرض هيمنتها الثقافية على الدول الأنجلوسكسونية من خلال سياسة باريس

[1] الميسيري، منطقة الساحل في إطار التوازنات والصراعات الدولية،التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا،في: https://tsaidali.wordpress.com/ 18/8/2020

[2] المرجع نفسه.

وتبني اللغة المشتركة في المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية في المنطقة.وعليه فهي تسعى من خلال تدخلاتها إلى حماية تقافاتها .[1]

وقد إتبعت فرنسا اليات من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة .

2-أليات التدخل الفرنسي في منطقة الساحل:

أ-الالية العسكرية:

القاعدة العسكرية جيبوتي : تكتسب جيبوتي أهمية بالغة وهذا راجع لموقعها الجغرافي والإستراتيجي مما جعلها منطقة تنافس بين القوى الكبرى و مايميز جيبوتي أنها تستضيف على أراضيها العديد من القواعد العسكرية ومن أبرزها القاعدة العسكرية الفرنسية والتي تعد من أكبر القواعد في المنطقة ، ويرجع إرتباط جيبوتي بفرنسا منذ أيام الإستقلال حيث دخلت معها في إتفاقيات دفاع مشترك تلتزم بموجبها الأخيرة بحماية الأمن الجيبوتي من العدوان الخارجي وحماية موانئها ومؤسساتها وتقديم المساعدة لها في تطوير جانبها العسكري.[2]

ولكن خلال السنوات الماضية، تراجع عدد القوات الفرنسيةوذلك في إطار خطة فرنسا لإعادة تنظيم قواتها في إفريقيا، و بالرغم من هذه السياسة المتبعة تبقى القاعدة الفرنسية الأكبر من حيث القوات والوسائل، ويوجد فيها حالياً حوالي 1576عسكرياً يتمركزون بشكل دائم، تضم وحدات من القوات البرية والجوية علاوة على وحدات من قوات الكوماندوس البحرية وقوات التدخل السريع، وتجعل الظروف المناخية من جيبوتي مسرحاً استثنائياً لتدريب الجنود للعتاد، بتمارين تشمل الأسلحة الأرضية والجوية والبحرية وفي ديسمبر 2011م، وقع البلدان على معاهدة تعاون جديدة في المجال الدفاعي، حلت محل اتفاقية "الدفاع المشترك" التي أبرمها الجانبان عام 1977م، وقال وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لدوريان؛ "إن هذه المعاهدة الجديدة تتيح لفرنسا الوصول إلى قاعدة استراتيجية في إطار مكافحة الإرهـاب، كما تؤكد لجيبوتي مواصلة الدعم الفرنسي لها في المجالين الأمني والدفاعي فضلاً عن عمليات التدريب المشترك.[3]

الخريطة رقم (4) : التواجد العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي

---

[1] سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر3 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012 ،2013 ،ص،139 .

[2] عبد الله الفاتح ، جيبوتي إقتصاديات القواعد العسكرية ،في: 15/9/2020، https://alsomal.net

[3] مرجع نفسه

فرنسا في ليبيا، الدور التاريخي المتجدد ومستقبل النفوذ، المصدر: https://bit.ly/2RI3N6y

القاعدة العسكرية في التشاد: لعبت القوات الفرنسية بعض الأدوار في تشاد منذ أواخر عام 1986 وقد تم تصميم هذه العملية لمساعدة تشاد على الحفاظ على وحدو أراضيها وفقا للإتفاق الثنائي الذي تم توقيعه بعد فشل الغزو الذي شنه معمر القدافي في ذلك الوقت .ومع ذلك لم تغادر القوات الفرنسية التشاد بل تم إنشاء قاعدة في نجامبيا عاصمة تشاد وظلت وحدة مكونة من نحو 800 جندي فرنسي في القاعدة وقدمت مساعادات للسلطات التشادية في مراقبتها الجوية للمتمردين .[1]

التدخل الفرنسي في ليبيا: يعود جذور التدخل الفرنسي في ليبيا إلى أربعينيّات القرن الماضي، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تمَّ إعادة ترسيم النفوذ الاستعماري حول ليبيا، وعلى إثر ذلك قُسّمت ليبيا إلي ثلاثة أقاليم رئيسية هي طرابلس – و برقة – و فزان، وقد خضع آنذاك إقليم فزان تحت الانتداب الفرنسي في الفترة بين 1943 -1951، نظرًا لأهميته الاستراتيجية كبوابة أفريقيا يصل شمالها بجنوبها.

-التدخل الفرنسي في ليبيا:

[1] يحي مشرط،"الإستراتيجية الأروبية في منطقة الساحل الإفريقي،أطروحة دكتوراه"، الجزائرية للدراسات السياسية،م.5 ،ع.2 ،2018)،ص،11، 12 .

كان الدافع من هذا التدخل هو تأمين التواجد الفرنسي في الجوار الإفريقي لليبيا وبالأخص تشاد والنيجر تمهيدًا لخلق قطيعة بين ليبيا وجوارها الإفريقي.

_الرغبة في انتزاع حصة من ثروات ليبيا الغنية بالذهب والمعادن والبترول.

وبعد انتهاء حقبة الاستعمار وانتزاع ليبيا استقلالها عام 1951، شهدت العلاقات الفرنسية الليبية نوعًا من الركود استمر لمنتصف ثمانينيَّات القرن الماضي، لتشهد بعدها تحسن على الصعيد العسكري في عهد نظام العقيد معمر القذافي، حيث عقد الأخير بعض الصفقات مع باريس حصل بموجبها على مجموعة من طائرات الميراج، وعلى إثرها استمرت العلاقات بالتحسن مع وصول الرئيس الفرنس "نيكولا ساركوزي" لقصر الإليزيه، حيث أعاد رسم العلاقات الفرنسية مع ليبيا بما يضمن لها تواجدها الفعلي في المنطقة. وجنت فرنسا في تلك الفترة أرباحًا اقتصادية، تُوجت بعقود بمليارات الدولارات، في بيع الأسلحة، إضافة لاستثمارات كبيرة لشركة "توتال" للنفط والغاز غربي ليبيا[1].

الدور العسكري:

مع اندلاع احتجاجات 17شباط/ فبراير 2011، اتجه نسق العلاقات لمنحى آخر مع دعم فرنسا لمطالب المحتجين التي قادت في نهاية المطاف إلى دعم فرنسا عملية عسكرية قادها حلف الناتو ضد نظام الجمهورية الليبية، حيث سعت فرنسا لاستثمار جهودها في تعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في إدارة الملف الليبي.

ومع بدء الجنرال خليفة حفتر عمليته العسكرية على بنغازي عام 2014، وقفت فرنسا إلى جانبه حتى استطاع السيطرة على الهلال النفطي في شرق ليبيا. كما واصلت دعمه أثناء توجهه للسيطرة على الجنوب الليبي، وهي المعركة التي جاءت بعد ولادة حكومة الوفاق في العاصمة طرابلس غرب ليبيا، بموجب اتفاق الصخيرات عام2015 ، وقد اعترفت الأمم المتحدة بشرعيتها بقيادة فايز السراج، كما نالت اعترافًا من الأطراف الداعمة لحفتر من بينها فرنسا التي اتهمت بتطبيق ازدواجية سياسية في التعامل مع الملف الليبي،فهي من جهة دعمت كل الجهود السياسية التي تحث على إيجاد مخرج للأزمة الليبية واستضافت عدة اجتماعات لطرفي النزاع، لكنها في الميدان ركزت على تثبيت موطئ قدم لها خاصة في الجنوب الليبي المحاذي لدولة النيجر التي تحوي قاعدة جوية

[1] يمان دابقي ، فرنسا في ليبيا،الدور التاريخي المتجدد ومستقبل النفود،في : 20/8/2020، https://barq-rs.com/

فرنسية. كما سعت فرنسا من خلال دعمها لعمليات حفتر في الجنوب الليبي إلى استغلال هذا الهجوم لبسط السيطرة على الحقول النفطية خاصة الهامة منها كحقلي الفيل والشرارة.[1]

ويبقى التدخل الفرنسي أمر مستنكر في المنطقة لما له من تأثيرات سلبية على أمن الدول الساحلية وتأجيج الصراعات وحتى نشاط التنظيمات الإرهابية ، وكذا إستقرار الدول المجاورة ذات الحدود المشتركة.

-**عملية سيرفال**: وهي تعني عملية القط المتوحش وتمثل عملية سيرفال باكورة التدخل باكورة العسكري الفرنسي في المالية ففي ديسمبر 2012 ، نجحت فرنسا في إستصدار قرارا من مجلس الأمن والذي يخول للقوات الفرنسية التدخل عسكريا في مالي بهدف الدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة على المناطق التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية، ولقد بدأ التدخل العسكري الفرنسي رسميا في 11 جانفي 2013 بطلب من الرئيس المالي "طراوري"إطر قيام "التوارق" بالسيطرة على إقليم الشمال كليا والتوجه نحو الجنوب للسيطرة على العاصمة "باماكو" وبالرغم من تواجد قوات عسكرية فرنسية كثيرة إلى أن الجماعات الإرهابية إستمرت في ممارسة نشاطها في المنطقة.[2]

-عملية برخان:

تتمثل "عملية برخان" في تحقيق تواجد عسكري فرنسي دائم في منطقة الساحل لإحتواء الساحل على جماعات إرهابية خطيرة، وتعني كلمة "برخان"الكثيب الرملي الهلالي الذي يتشكل وفق هبوب الرياح عليه وهي عملية تدخلت بها فرنسا عسكريا في الساحل الإفريقي وقد إستلمت عملية برخان المشعل من عملية سرفال في كل من مالي والتشاد في 2014/09/1 ،لتتخذ بعدا إقليميا بررته مصالح فرنسا الإستراتيجية في الساحل الإفريقي والتهديدات التي تواجهها المنطقة.وعلى أسها الجماعات الإرهابية وترتكز المقاربة الإستراتيجية لهذه العملية التي تغطي خمس بلدان إفريقية هي:بوركينافاسو، مالي، وموريتانيا، والنيجرو التشاد وتحقيق شراكة بين هذه البلدان وتضم هذه

[1] المرجع نفسه.

[2] شيماء مجي الدين، الوجود العسكري الفرنسي ومكافحة الإرهاب في الساحل ..ماذا بعد برخان؟،في: https://pharostudies.com/?p=4146 20/8/2020

القوة نجو 3500 جندي مهمتهم هي مطارة الإرهابيين بالإضافة إلى تقديمها 200 مركبة لوجستية و200 مدرعة و 6 طائرات مقاتلة و 3 طائرات بدون طيار.[1]

إلا أنه في حقيقة الأمر أن إطلاق هذه العملية لاتعود أسبابها إلى تدهور الأوضاع في ليبيا والساحل وإنما هو تدخل إستباقي نظرا لصعوبة المنطقة وتزايد الجماعات والجريمة المنظمة فيها وأيضا الجغرافيا الصخرية الصعبة التي تميز هذه المنطقة، وبذلك فإن إطلاق عملية برخان بالنسبة لفرنسامن المنظور العسكري هي إستراتيجية إستباقية القائمة على أن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع والقضاء على مصادر التهديد.[2]

-إنشاء قوة عسكرية مشتركة والتحالف من أجل الساحل (G5):

يواجه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد) العديد من التحديات المتمثلة في تنامي الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وتغير المناخ، والتوسّع السكاني، مما يتسبب في إضعاف المنطقة. لذا يجب التصدي لهذه التحديات المشتركة على الصعيد السياسي والعسكري والإنمائي. وأنشأ رؤساء دول المنطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بغية تنسيق أنشطتهم وتولي زمام الأمور وضمان أمنهم بأنفسهم وتوفير الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية في هذه المنطقة بالذات. ويستند التحالف من أجل منطقة الساحل الذي أُنشئ في عام 2017 والذي يضم اثني عشر ممولًا إلى نهج تعاوني قائمٍ بين الشركاء الأساسيين في المجال الإنمائي ودول المجموعة الخماسية، وذلك من أجل الإسراع في تنفيذ أنشطة إنمائية تلبي احتياجات السكان مباشرةً. وتشارك فرنسا في حشد الجهود الدولية من أجل دعم هاتين المبادرتين.[3]

أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية والمستشارة الألمانية أنجلا ميركل بمعية رئيس بوركينا فاسو السيد روش كابوريه وهو الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إبّان مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في بياريتز، إنشاء الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وترمي هذه الشراكة مع بلدان المنطقة إلى تعزيز فعالية الجهود المبذولة في مجالي الدفاع والأمن

[1] كاهنة شاطري، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن و الكاهنة شاطري، المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن و الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، الدوافع والإستراتيجيات"، البحوث السياسية والإدارية ،ع.12 ،2013)، ص ص ، 149 ،150 .

[2] المرجع نفسه،ص،150 .

[3] أنظر الدبلوماسية الفرنسية ، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل ,في : https://www.diplomatie.gouv.fr/ar 25/8/2020

الداخلي وإلى تحسين سبل تنسيق الدعم الدولي و دعم الإصلاحات الضرورية في هذين المجالَين.

التحالف من أجل منطقة الساحل.

يمثّل التحالف من أجل منطقة الساحل، الذي أعلن عنه في جوان 2017 بناءا على مبادرة فرنسية ألمانية، آلية تنسيق بين الشركاء التقنيين والتمويليين الذين يبلغ عددهم اليوم 18 شريكًا والذين قرروا تعزيز اتساق المساعدات الإنمائية ونجاعتها، بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويركز التحالف نشاطه القصير الأجل على دعم الهيكليات القريبة من السكان، على غرار السلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص والمنظمات الريفية والبلدية والمنظمات غير الحكومية بغية الإسراع في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأكثر هشاشةً[1].

أهداف مجموعة الخمس :

يتمحور مفهوم عمليات G5 في الساحل على أربعة أسس:

- مكافحة الإرهاب

- المساهمة في استعادة سلطة الدولة وعودة النازحين واللاجئين

- دعم العمليات الإنسانية، وتسهيل توصيلها إلى المتضررين

- المساهمة في وضع استراتيجية للتنمية في منطقة G5 في الساحل.

وتتكون تلك القوات المشتركة من 5000 جندي من القوات المسلحة لخمس دول أعضاء من بينها سبع كتائب من 550 جندياً، وأكثر من 100من رجال الشرطة والدرك، وهي متوزعة في ثلاثة قطاعات: الغرب (مالي وموريتانيا)، وفي الوسط (بوركينافاسو ومالي والنيجر) وفي الشرق (تشاد والنيجر).

[1] المرجع نفسه.

وفي نهاية عام 2017م تم تشكيل الإدارة العليا في مدينة سيفاري في مالي مع التطلع إلى إنشاء المقرات الثانوية في كل حارة، إضافة إلى تحديد مناطق على بعد 50 كيلو مترًا على طول الحدود للسماح للقوات المشتركة بالقيام بالعمليات أو مطاردة الأهداف خارج حدودها.[1]

تحديات مكافحة الإرهاب في ظل التوجهات الفرنسية الجديدة:

ولعل أهمها يتمثل في الآتي:

- الخلافات السياسية المتنامية بين أعضاء مجموعة الساحل الخماسية(g5) ، بعد أن نَدَّد الرئيس التشادي بضعف التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب، وإبدائه عزمه على عدم مشاركة القوات التشادية في عمليات خارج الحدود عقب مقتل 152 جنديا تشاديا في هجمات لتنظيم بوكو حرام، بيد أن المشكلة الرئيسة هو تأثير التوجه التشادي على عزم أعضاء مجموعة الساحل الآخرين.

- الجدل السياسي الداخلي في فرنسا حول الغرض من تشكيل القوات الجديدة في منطقة الساحل، إذ يرى البعض أن دور هذه القوات سيتركز في تقديم الدعم والمشورة والمساندة والتدريب والتوجيه القتالي وليس الانخراط المباشر أو تنفيذ عمليات عسكرية مستقلة.[2]

- التنافس وصراع المصالح بين الدول الأعضاء والداعمة لتشكيل فرقة المهام "تاكوبا" تحت القيادة الفرنسية، فبينما نجد أن دول مثل السويد والدنمارك قد أظهرت التزاماً قوياً بإرسال قوات وأسلحة للمشاركة، نجد أن دول مثل ألمانيا والنرويج قد اكتفت بتقديم الدعم السياسي واعتذرت عن عدم المشاركة بقوات عسكرية

- تمدد نفوذ التنظيمات الإرهابية خارج حدود مناطق العمليات، وخاصة في بلدان خليج غينيا، وهو ما يمنح هذه التنظيمات مجالاً أوسع لممارسة استراتيجية الكر والفر.

[1] سيدي م ، ويدراوغو ،تعرف على قوات التحالف G5 في الساحل ومنهجيتها لمواجهة الجماعات المسلحة ، في: https://www.qiraatafrican.com/ 29/8/2020

[2] حمدي بشير، التوجهات العسكرية الفرنسية الجديدة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل: الدوافع والفرص والتحديات، في: https://epc.ae/ar/brief 29/8/2020

- حالة الحرب وعدم الاستقرار في ليبيا، والتي توفِّر مناخ ملائماً لتهريب المقاتلين والأسلحة وهو ما يدعم بدوره نشاط هذه التنظيمات وقدرتها على الصمود.[1]

2-الالية الفرنسية الإقتصادية : فقد إعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارة الإفريقية وزيادة حجم الإستثمارات الفرنسية في إفريقياوقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينات وثمانينات القرن الماضي وضمت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الإقتصادية والتجارية معها .وتعد هذه الشبكة كبنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.[2]

ومن هذا المنطلق تبنت فرنسا إستراتيجية إقتصادية تقوم على التوسع القائم على تغطية القارة بأكملها، حيث إتسعت المصالح الإقتصادية عبر القارة حتى بلغ عدد الشركات التي تعمل في إفريقيا حوالي 1500 شركة وللإستفادة أكثر من موارد القارة قامت فرنسا بتقسيم القارة في مرحلة مابعد الحرب الباردة إلى أربع مجموعات الأولى مكونة من المستعمرات وهي عاملا رئيسيا في إزدهار الإستثمارات والتمركز الفرنسي الإستراتيجي الأول كان منطقة غرب إفريقيا السنغال،كوديفوار..،أما التواجد الثاني الفرنسي في إفريقيا كان في منطقة الصحراء الكبرى، تشاد موريتانيا، النيجر أما التمركز الثالث كان في جنوب القارة وأخيرا كانت في المناطق التي تضم أرضها ثروات طبيعية مثل موزمبيق، كينيا.[3]

ولاتزال فرنسا إلى يومنا هذا تبسط في نفوذها وسيطرتها الإقتصادية على أغلب دول القارة الإفريقية ومن بينها دول الساحل، فهي تعتمد في سياستها الإقتصادية على الإستثمارات الواسعة تحت مسمى مساعدة دول الساحل بالنهوض بإقتصادياتها ، مما جعل دول هاته المنطقة تجد نفسها في تبعية إقتصادية فسياسة الإستثمار هي إحدى الأساليب التي تعتمدها فرنسا منذ إحتلالها للقارة الإفريقية،كما جعلت فرنسا بلدان المنطقة تتعامل بعملة "الفرنك" الإفريقي الذي يتم طباعته وتحديد قوته الشرائية من قبل باريس، رغم أنه لم يعد موجودًا في فرنسا نفسها.

وتهدف فرنسا من خلال إستمرار التداول بالفرنك الإفريقي، إلى إبقاء سيطرتها الاقتصادية على القارة السمراء.ويجري تداول الفرنك الإفريقي في 12 دولة كانت سابقا مستعمرات فرنسية أما من

[1] المرجع نفسه.

[2] قلاع الضروس ، مرجع سابق ،ص، 137 .

[3] المرجع نفسه،ص،137 .

حيث الأرباح ووفقا لشروط الاتفاقية المنعقدة للجمعية المالية الإفريقية(CFA) ، يلتزم البنك المركزي لكل دولة إفريقية بالاحتفاظ بنسبة 85 في المئة على الأقل من احتياطياتها من العملات الأجنبية في "حساب تجاري" في البنك المركزي الفرنسي التابع لبنك الرقابة المالية الفرنسي.إلا أن الدول الإفريقية لا تملك حق الوصول إلى هذه الأموال. ذلك أن فرنسا تسمح لهم بالوصول إلى 15 في المئة فقط من الأموال في السنة. وإذا كانوا بحاجة إلى المزيد، فعليهم اقتراض أموال إضافية من الخزانة الفرنسية[1].

كما أن فرنسا تحدد للمبلغ الذي يمكن أن تقترضه الدول من الاحتياطي مما يجعل الأمور للغاية ذلك أن النسبة التي تضعها فرنسا على الاقتراض تصل نسبتها إلى 20 في المئة من الإيرادات العامة وإذا إقترضت الدول من 20 في المئة من أموالها الخاصة، فإن لفرنسا حق النقض وتحتفظ فرنسا بالاحتياطات الوطنية لـ 14 دولة إفريقية منذ عام 1961: بوركينا فاسو، وغينيا بيساو، وساحل العاج، ومالي، والنيجر، والسنغال، ، والكاميرون، وتشاد، وغينيا الاستوائية....ويتعين على الدول الإفريقية أيضا إيداع احتياطياتها المالية الوطنية في البنك المركزي الفرنسية وتربح الخزانة الفرنسية حوالي 500 مليار دولار من الأرباح والعوائد السنوية من إفريقيا، لذلك تعمد باريس على السيطرة على النظام النقدي الذي هو تركة الاستعمار والجدير بالذكر أن كل من يعارض سياسية فرنسا التعسفية فمصيره هو القتل أو إزاحته من الحكم.[2]

وتعد شركة توتال الفرنسية إحدى أهم الشركات العالمية من حيث الإستثمار والتواجد في إفريقيا وتعد المنطقة رقم واحد بالنسبة لها، وتتواجد هذه المجموعة في بغض دول الساحل الإفريقي فهي حاضرة في نيجيريا منذ 1992 حيث تمثل 15 بالمئة من أسهم الغاز وفي ليبيا قامت الحكومة الليبية بإمضاء عقد مع الشركة الفرنسية بتكلفة تقدر بـ 5 مليار دولار سنة 2002 بهدف تصديره إلى أوروبحجم 8 مليار متر مكعب سنويا عبر خط "مليتة"، وفي موريتانيا توجد مجموعات توتال للتنقيب منذ عام 2004.[3]

المطلب الثالث :التدخل الأمريكي

1-التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي :

[1] مصطفى آفا ، الكابوس الفرنسي في إفريقيا (القسم الثاني):الإستعمار الجديد في : 15/9/2020 , https://www.aa.com.tr/

[2] مرجع نفسه.

[3] يحيى مشرط، مرجع سابق، ص،14 .

إستهلت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها في الساحل والصحراء غداة نهاية الحرب الباردة مع طرح مبادرة "إيزنسنات" بهدف تحقيق تعاون تجاري مع شمال إفريقيا وضمها في إقتصاد السوق،ولكن مع بداية الألفية الثالثة تزامن مع إعلان الإستراتيجية الأمنية الجديدة،مما يعني دخول إفريقيا ضمن الإهتمامات الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 التي مثلت تهديد لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية وإتجهت إدارة بوش إلى بلورة ثلاث إتجاهات لسياساتها في الساحل والصحراء تحمل أبعاد أمنية ،طاقوية،وإقتصادية.[1]

أ-منطلق الإهتمام الأمني الأمريكي بالساحل الإفريقي:

تحتل منطقة الساحل الإفريقي موقعا هاما في الإستراتيجية الأمريكية ويرجع هذا الإهتمام إلى ماتتمتع به المنطقة من موارد كالنفط والذي يعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي ككل وتسعى الولايات المتحدة إلى إبعاد منافيسها من المناطق الغنية بالبترول والغاز ،فإستهلاك الطاقة هو قضية حيوية بالنسبة لأمريكا كونها قوة إقتصادية وعسكرية عظمى ،إذ أن أي توقف في الإمدادات النفطية سوف يشكل تهديدا لأمنها القومي ، فالولايات المتحدة تسعى إلى تقليص إعتمادها على نفط الخليج وهو مادفع بها إلى البحث عن بدائل فكانت إفريقيا هي البديل الأمثل.[2]

وقد حظيت دول الساحل بالإهتمام الأمريكي في مجال الطاقة وظهر هذا الإهتمام من خلال حجم الإستثمارات الأمريكية في المنطقة حيث تستحوذ الشركات الأمريكية على 95 بالمئة من النفط التشادي وفي نيجيريا تستحوذ على 58 بالمئة من نفطها يذهب للو م أ.وعليه نجد الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تولي إهتمام بالغ لمنطقة الساحل الإفريقي.[3] وتهدف أمريكا من التواجد في الساحل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

-ضمان حصول القوات الأمريكية على عدد من التسهيلات الجوية والموانئ في إفريقيا .

-المساهمة في تعزيز إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان بين القوات الإفريقية المسلحة .

-التعاون في وضع وسائل إقليمية بين الأفارقة لتحقيق السلم في المنطقة.[4]

[1] جميلة علاق ،"إستراتيجيات التنافس الدولي في الساحل والصحراء"،مجلة العلوم الإجتماعية،ع.19 ، 19 ديسمبر 2014)،ص،336 ،337 .

[2] مراد بن قيطة،فاطمة الزهراء بويدة،"التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"،دفاتر المتوسط،ع.5 ،ص،220 .

[3] المرجع نفسه،ص،221 .

[4] جداي، زيطاري،مرجع سابق،ص،63 .

ب-أبعاد الإهتمام الأمريكي بالساحل:

البعد الإقتصادي: حيث نلمس التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي وضع في منتصف عام 1997 تحت عنوان ":تطوير العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية.[1]

ويكتسب النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية كبيرة، حيث بدأت باستيراده منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وقد نشرت العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية للنفط الأفريقي وتشير الدراسات على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعرف خلال العشرين سنة المقبلة ارتفاعاً كبيراً في استهلاك البترول بنسبة تصل إلى 33 % بينما سترتفع هذه النسبة في استهلاك الغاز بنسبة 50 % مما يطرح على عاتقها مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة .

ج-البعد الأمني: أصبحت منطقة الساحل الأفريقي تحتل مكانة إستراتيجية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فهذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، والأزمات الداخلية، ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي تتواجد في المنطقة. لقد تعززت المخاوف الأمريكية على أمن واستقرار منطقة الساحل الأفريقي إثر التحوّل الذي حدث بفعل تزايد وتيرة نشاط الجماعات الإرهابية، حيث استطاعت استغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود الصحراوية الشاسعة، والذي أتاح لها التحرك والقيام بأنشطة هددت كيانات وحكومات العديد من دول الساحل الأفريقي، وقامت باختطاف العديد من مواطني الدول الغربية[2].

سياسي :يتمثل في رفع شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الليبرالية خاصة منذ عهد كلينتون حيث قام في عهدته الأولى بزيارة مطولة إلى القارة الإفريقية استمرت أكثر من عشرة أيام وألقى في غانا وفي غيرها من الدول التي شملتها الزيارة خطابات عكست خلفية الرجل الديمقراطية وما تمثله من قيم ليبرالية تبشر بمبادئ الاعتماد المتبادل وسيادة القانون والاحتكام إلى المؤسسات وغيرها .حيث ارتكزت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على السعي إلى تشكيل نخب حاكمة

[1] رسولي، مرجع سابق ،ص،284 .

[2] الميسيري ،منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجاً،في، https://tsaidali.wordpress.com / 5/9/2020

متشبعة بالقيم الأمريكية حفاظا على مصالحها في إفريقيا ودعما للأمن والسلم الدوليين وفق المنظور الأمريكي.[1]

2-الإستراتيجية الأمريكية في الساحل :

ترتكز المخططات الإستراتيجية الأمريكية ومنظومتها العسكرية على عدد من العناصر

أبرزها احتكار النفط وتوسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية لبسط النفوذ السياسي

وفتح الأسواق لشركاتها، وقد شكلت إفريقيا مكانة هامة في هذه الإستراتيجية، وذلك بعد

بروز أهمية القارة بالنسبة للمصالح الأمريكية، حيث تمتلك إفريقيا ومنطقة الساحل احتياطي

نفطي يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتصاعدة من الطاقة التي تدخل ضمن الصناعات

الإستراتيجية، بالإضافة للمعابر والموانئ الإستراتيجية في المحيط الهندي والأطلسي والبحرالأحمر كما تشكل المنطقة سوقاً استهلاكية معتبرة للمنتجات الأمريكية [2] وقد إعتمدت الولايات المتحدة لتجسيد إهتماماتها على مبادرات عديدة تتمثل في:

1-مبادرة عموم الساحل : تأسست سنة 2002 وهو برنامج للتدريب على مكافحة الجماعات الإرهابية في أربع دول:موريتانيا،مالي،النيجر،وتشاد دول تشكل جزءا لمنطقة الساحل وغرب إفريقيا وهاته المناطق التي تعتبرها واشنطن بمثابة ملجأ للجماعات الإرهابية وهدف أمريكا هو مكافحتها وتدمير أساس القاعدة ومنع الجماعات المسلحة وحلفائها من السيطرة على مالي.[3]

2-**الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب :**

أنشأت عام 2005 جاءت بعد مبادرة بان ساحل لتشمل الجزائر، المغرب بوركينافاسو ،نيجيريا،السنغال،وهي مبادرة أكثرا طموحا بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل والمغرب العربي وغرب إفريقيا كإيحاء لمطلب الأمن في المنطقة وتعدد افاقها من خلال عملها على تحسين قدرات الدول المعنية بمواجهة الجماعات الإرهابية ووضع حد لهم وتقوم كذلك بدعم التعاون بين ضفتي الساحل الشمالية والجنوبية بالإضافة إلى أن هذه المبادرة هي مقاربة شمولية تتعدى

[1] سي طاهر قاضي، ا"لإهتمام والتنافس الدولي منطقة الساحل الإفريقي،الدراسات الإفريقية وحوض النيل "،ع.5 ،مارس 2019)،ص،2.

[2] بن قيطة،بويدة،مرجع سابق،221 .

[3] محمد السعيد حجازي، "الولايات المتحدة وفرنسا وتكامل الأدوار بمنطقة الساحل الإفريقي"، الدراسات الإفريقية وحوض النيل ،م.4 ،ع.8 ،ماي 2020 ، ص،352 .

الجاتب العسكري إلى السياسي منه والإقتصادي والثقافي بشكل يستجيب للتحديات التماثلية واللاتماثلية التي تواجهها الدول العاجزة هناك . لكن تبقى هذه المبادرة يطغى عليها الجانب العسكري .[1]

3 – أفريكوم: هي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قراراً بإنشائها في 6 فيفري فبراير2007م، كي تكون مركزاً مستقلاً للقيادة العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية، يتولّى مهمّة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقراروبعود تأسيسها إلى:

1-إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا خصوصاً مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية، في مقدمتها: النفط واليورانيوم.

2-تزايد الأخطار التي بدأت تهدّد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا.[2]

أهدافها:

دخلت الخدمة بشكل كامل في 01 نوفمبر 2008 وتعتبر تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس قيادة إقليمية تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وأهدافها المحتملة هي تحقيق السلم والأمن للشعوب الإفريقية ودفع عجلة الشراكة بين أمريكا ودول القارة بما في ذلك دول منطقة الساحل الإفريقي في مجالات عدة كالتنمية، والصحة، والتعليم، والديمقراطية .وبالتالي النهج الشامل أهداف وراء شراكة عسكرية/عسكرية في الأساس نحو تطوير القدرات العسكرية للجيوش الإفريقية، وعند الضرورة القيام بنشاطات عسكرية لحماية مصالحها في القارة عموما .تشمل كذلك القيادة قوة مهام مشتركة في القرن الإفريقي مكونة من حوالي 2000 عنصر في معسكر لومنييه بجيبوتي كمجال آخر لأنشطة القيادة خلال التدخل البحري، إضافة إلى قوات جوية مخصصة في إيطاليا وألمانيا .وبالنظر إلى مراكز القيادة هذه، فإن حصة الأبعاد التنموية تبقى الجانب الأضعف في مركز القيادة ككل حيث لا تتوفر سوى على 30مسؤول من الوكالات الأمريكية كوزارة الخارجية ومنظمات ووكالات التنمية كجزء من هيكلتها مما يشير إلى طغيان البعد العسكري أكثر فأكثر. [3]

[1] علاق ، مرجع سابق ،ص،338 .

[2] سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي قراءة مقارنة بين التصورين لأمريكي الفرنسي،في: http://www.qaindex.com/Conten 5/9/2020

[3] حجازي، مرجع سابق ، ص،354 ،355 .

كذلك من أهدافها هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة و ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للازمات الناشئة، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من اجل هذه المهمة.و بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية كذلك مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن و إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.ودعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث[1].

وتنشط الآن في 49 دولة إفريقية من أصل 54 ولديه 13 قاعدة عسكرية دائمة في 13 بلد تشمل مالي وبوركينافاسو، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، وإفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وأوغندا، وإثيوبيا، والصومال، وكينيا وجيبوتي القوة العسكرية عالميا فمثلا جمهورية إفريقيا الوسطى تحوي حوالي 40 جندي، تشاد 80 ، بجيبوتي لها قاعدة مهمة بحوالي4000 جندي كينيا بمعسكر " simba " بالقرب من حدود الصومال ب 60 جندي(نوفمبر 2013 ، بمالي(في أفريل) 2013عشرات الجنود لمساعدة التدخل الفرنسي، بالنيجر القدرات الجوية الأمريكية حيث وضعت قاعدة طائرات بدون طيار في 2013 مكونة من 100 جندي بنيجيريا بداية شهر ماي 2014 حوالي70 عسكري و 20 جندي بحرية، وجود في غالبية بلدان الساحل الإفريقي و المؤكد أن عدم الاستقرار هو السمة المميزة لهذه المنطقة التي باتت تهدد المصالح الحيوية للغرب، و التي أصبحت تشدد على الحاجة الملحة للتدخل العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع فرنسا كهيكل لمحاربة الإرهاب[2].وجود هذا الهيكل في جوهره تعبير عن التوتر الكبير في منطقة الساحل، ففي الواقع نيران تجري في هذهالمنطقة الشاسعة واحدة في ليبيا، وأخرى في مالي إضافة إلى بوكو حرام بشمال نيجيريا وأنشطتها الإقليميةفي جنوب النيجر وشرق تشاد.

نستخلص مما سبق أن الأهداف الأمنية والإقتصادية لفرنسا في الساحل الإفريقي هي أهداف واضحة فهي تسعى من خلال تدخلاتها من جهة حماية مصالحها المتواجدة في المنطقة ومن جهة أخرى إبعاد التهديدات المتمثلة في الهجرة غير شرعية التي أصبحت تغرق فرنسا وتهدد أمنها القومي .بالإضافة أن تدخلها العسكري هو نتيجة للمنافسة القوية التي تتلقاها من الصين وأمريكا هذه

[1] أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 1 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجيستير، (جامعة الخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011)،ص ص، 136، 137 .

[2] المرجع نفسه.

الأخيرة التي أصبحت منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لها تشكل في السنوات الأخيرة منطقة إستراتيجية مهمة تهدد أمنها وبالتالي وجدت نفسها مضطرة للتدخل عسكريا من أجل حماية أمنها وحماية مصالحها المتركزة بدول الساحل مستغلة ذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي من تداعيات الجماعات الإرهابية من أجل كسب شرعية التدخل .كما نستنتج أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل كان لها تأثير جيوسياسي تخطى حدود الدولة الوطنية والإقليمية والدولية فقد أصبحت المنطقة تشكل تهديد أمني للدول وخاصة الدول المجاورة كونها غير قادرة على مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومنع تهريب المخدرات والسلاح نظرا لضعف جهازها الأمني والسياسي والإقتصادي.أما الدول الأروبية فقد إستغلت هاته الأوضاع من أجل التدخل في المنطقة وجماية مصالحها على الرغم مما تشكله الجريمة المنظمة من خطر على أمنها القومي أيضا إلى أنها تركز على مصالحها في المنطقة أكثر مما تركز على مشكلة التهريب والهجرة كما ساهمت التدخلات الأجنبية في زيادة الجماعات الإرهابية المناهضة للتدخل الأجنبي.

الخـــاتـمـة

الخـاتمة:

يمكن القول من خلال ماتطرقنا إليه في دراستنا هاته التي كانت بعنوان "الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي –دراسة جيوسياسية- أن الباحث توصل إلى:

1-أن منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية جيوسياسية بارزة نظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز به عن باقي مناطق العالم ،إضافة إلى ماتزخر به من ثروات وموارد طبيعية ومعدنية مختلفة (بترول،تفط ،غاز،ذهب ؛حديد..إلخ)، إضافة إلى التركيبة السكانية المتنوعة ذات الطابع القبلي العقائدي المختلف والتنوع اللغوي كذلك، حيث كان لهذه الإختلافات إمتداد تاريخي عميق ساهم في تشكل تركيبة سكانية مختلفة ومتعددة ساهمت بدورها في بروز صراعات ونزاعات مختلفة.

2-كان للموقع الجغرافي الشاسع والصراعات القبلية والتركيبة السكانية المختلفة دور كبير في ظهور الجماعات الإرهابية وتوسع أنشطتها في مناطق دول الساحل لتتجاوز بذلك الحدود الداخلية لدول المنطقة مهددة بذلك أمن وإستقرار المنطقة ككل.

3- إن الأسباب وراء تفاقم الظاهرة الإرهابية في الساحل منحصرة في مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فمن إشكالية التنوع الإثني إلى مستوى التدني الإجتماعي وهشاشة الإقتصاد إلى الأزمات الداخلية وفشل الدول في سياستها الداخلة وعجزها في حماية حدودها وضعفها الأمني إلى تنامي أنواع الجريمة المنظمة من تهريب السلاح ورواج تجارة المخدرات والهجرة غير شرعية كلها أسباب محركة للظاهرة الإرهابية في المنطقة.

4-كان لهذه الجماعات الإرهابية تأثيرات داخلية ساهمت في زعزعة أمن وإستقرار الدول ونشر الرعب والخوف في نفوس المواطنين من خلال ماتقوم به من تفجيرات وإغتيالات وكذا سيطرتها على مناطق نفود إستراتيجية مهمة،بالإضافة إلى تدميرها لمؤسسات الدولة الإقتصادية مما أعاق عجلة التنمية في منطقة الساحل تسبب هذا بدوره في إنتشار الفقر والبطالة والأمراض والممارسات الغير قانونية واللاأخلاقية مما أدى إلى تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية ورواج تجارة المخدرات وعمليات التهريب المختلفة .

لقد كان لهذه التأثيرات المحلية للجماعات الإرهابية إمتدادات وتوسعات جيوسياسية في منطقة الساحل،حيث إمتد نشاط الجماعات الإرهابية إلى دول الجوار مهددة بذلك أمنها القومي من خلال تنامي الهجرة الغير شرعية عبر الحدود ، وعمليات تهريب السلاح ورواج تجارة المخدرات .

وقد شكل هذا التهديد الإرهابي قلقا دائما لدول الجوار، بالنظر لتداعيات عمليات تنظيم القاعدة على أمنهما الداخلي، أما تأثيراتها الدولية فكانت واضحة من خلال تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر حدود دول الجوار إلى دول أوروبا والتي تعتبر الوجهة الرئيسة للمهاجرين الغير شرعيين، والتي أصبحت ترى بدورها في ذلك تهديدا لأمنها الداخلي ومصالحها الإقتصادية وإتخادها من ذلك ذريعة للتدخل العسكري في منطقة الساحل الإفريقي تحت مسمى مكافحة الإرهاب ومساعدة دول الساحل في التصدي لهذه الجماعات الإرهابية، وبذلك بروز تنافس القوى للسيطرة على المناطق الإستراتيجية وعلى رأسها أمريكا وفرنسا هذه الأخيرة االتي تعتبر دول الساحل الإفريقي كموروث إستعماري قديم .

و يمكن القول أن تأثير الجماعات الإرهابية جيوسياسيا على منطقة الساحل هو تهديد لأمن الدول داخليا وحتى للدول المجاورة بالإضافة إلى جعل المنطقة منطقة للتدخلات الأجنبية ومسرحا لكل أنواع الجريمة المنظمة مما أدخل المنطقة في صراعات يصعب الخروج منها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1-أبو هديل رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي منطقة الساحل الإفريقي، مركز الكتاب الأكاديمي، د ط، 2020.

2- بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الأردن، دار الخليج، ط2 ، 2017 .

3-جذاري سليم، إزيطاري إسماعيل، " التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، والسياسية، والإقتصادية " ألمانيا، ط1 ، 2020.

4-جمال عبد الهادي محمد مسعود، لبن علي، المجتمع الإسلامي المعاصر-إفريقيا، دار الوفاء للطباعة والنشر، د س.

5-حمدي عبد الرحمن، الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة، عمان: دار الآن موزعون وناشرون، 2020.

6-دافيدسون باسيل، إفريقيا تكتشف من جديد، ترجمة نبيل بدر، سعد زغلول، مصر:الدار القومية للطباعة والنشر، د.س.

7-دونالد وايدنر، تاريخ إفريقياجنوب الصحراء، ترجمة :الدكتور شوقي عطا الله، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ج2، 1976.

8-س بويد، إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، ترجمة شوقي جلال، الكويت:عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1980.

9-سعيد جالو حسن، الإسلام في إفريقيا، ليبيا، ط5، 2006.

10-شارلز ثاونزند، الارهاب،مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد سعيد طنطاوي، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، ط1، سنة 2014.

11-طاهر أحمد، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، القاهرة: دار المعارف، د ط، 1975.

12-الطويل كمال، "الحركة الإسلامية في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة "، بيروت :دار النهار، ط 1، 1998.

13-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ،شوقي الجمل ،دراسات في غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،القاهرة:ط1، 1998 .

14-فضل حسن يوسف، الحسن عبد الحليم ،ساتي صالح مهدي ،كرار علي صالح،ادم النور عبد الرحمن، الإسلام في إفريقيا، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، ط 1 ، 2006.

15-فليغة أحمد نجم الدين، دراسة عامة وإقليمية، مصر، الإسكندرية، ط1، د.س.

16-في-جي-دي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة دكتور السيد يوسف نصير، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1982.

17-قارة حسين جودة، إفريقيا دراسات في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية،دارالمعارف الجامعية ،2000.

18-كارلتون كون، إدواردنتن، السلالات البشرية الحالية، ترجمة محمد غلاب، (القاهرة،مؤسسة فرانكلين-القاهرة، نيويورك، ط1 ، 1975.

19-كروز يوسف، إفريقيا السوداء دراسة سياسية وحضارية،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ، ط1 ، 1986.

20- متولي محمود، رأفت الشيخ، (إفريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة :دارالثقافة للطباعة والنشر، 1975.

21-محمد محمود أبو المعالي،"القاعدة وحلفائها في أزواد، النشأة وأسرار التوسع، قطر،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014.

22-مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2014.

23-نصير يوسف، تاريخ غرب إفريقيا، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1982.

المجلات

1-أبو فرحة علي، "المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولةناستثناء مؤقت أم خلل دائم"، قراءات إفريقية، ع.1 ،4 مارس 2012)، ص ص 37، 38.

2-برابح حمزة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.6 ، جوان 2017).

3- برابح حمزة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،ع.6، 2017/4/22)،ص ، 272.

4-بركات فتيحة، "الصحراء وثقافات الشعوب : شعوب الهامش في راوية –عيون الطوارق-لألبيرتو فيكورا"، التواصل،م. 16 ،ع.1 مارس 2010)، ص6 .

5-بروال الطيب، خيرة بن عبد العزيز، إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائرية للأمن الإنساني، م.5، ع.1، 26 ديسمبر/2019)ص ص429 ،430 .

6- بشكيط خالد، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة "، أبحاث قانونية وسياسية ،ع.6 ، جوان 2018 ،ص، 227 .

7- بلعربي علي، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي ، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، م.10 ع.2 ، سبتمبر 2019)، ص.882 .

8-بن قيطة مراد، بويدة فاطمة الزهراء، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية دفاتر المتوسط،ع.5)، ص،217.

9-تيقة إبراهيم "لمحات من تاريخ الطوارق"، الدراسات الإفريقية، م.16،ع.5 د س)، ص،5.

10-جارش عادل، الارهاب الجديد:دراسة في المفهوم، الطبيعة ، الانواع و إجراءات المواجهة، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م.9،ع.3، 2018)،ص،282 .

11-جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري،المركز الديموقراطي العربي، 20 جوان ،2014).

12-د.حسين سيد عبد الله مراد، "مملكة صنغهاي"، قراءات إفريقية، ع.13،جوان-سبتمبر2012)، ص.13.

13-رحايبي حبيبة، "المحددات الجيو حضارية والجيو سياسية للفعل الإرهابي، قراءة في الإختلافات والتوافقات"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م.30،ع.4. 3/ديسمبر/2016)، ص،451.

14-زروقة إسماعيل، "الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي"، البحوث السياسية والإدارية "،ع.11 2017)، ص، 245 .

15-زقاغ عادل، منصوري سفيان، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيولوجية"، العلوم الإنسانية، ع.23، مارس 2016) ، ص ص.157 ،158 .

16-السنوسي نجم الدين، "القبيلة في إفريقيا "، قراءات إفريقية، ع.8 ،2011/5/20) ،د ،ص .

17-شوارة رضا، "الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط، الدراسات الاستراتيجية والعسكرية،م.2،ع،6 .2020).

18-عبد الرحمن حسن، "معضلة الإصلاح السياسي والقدوم الثالث لإفريقيا"، قراءات إفريقية،ع.44. أفريل 2020) ، ص.42 .

19-عربي بومدين ،"أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب وتحديات البناء"،قراءات إفريقية،ع.28 ،أفريل 2016) ،ص.27 .

20- عطية إدريس ،الجريمة المنظة و الارهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، م.1، ع.8، 2017/11/17)،ص.58 .

21- علاق جميلة، "إستراتيجيات التنافس الدولي في الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الإجتماعية، ع.19، 19 ديسمبر 2014)، ص ص .336 ،337 .

22- عمر مفتاح علي، محمد عباس أيمان، محمد حسين أحمد، الإرهاب في الإسلام و الغرب، مجلة دراسات، م.42، ع.2، 2015)، ص، 529.

23-عيساوة سفيان ، عبابسة طاهر، "أثار الإرهاب الدولي على التنمية الإقتصادية في منطقة الساحل"، المعارف، م. 14، ع.1 جوان 2019)، ص.80.

24-عيسى عبد الله ، "المحطات التجارية الأروبية على ساحل إفريقيا الغربية وتأثيرها"، قراءات إفريقية، م.6، ع44 أفريل، 2020)، ص.20.

25-غازلي عبد الحميد، "الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظيروالممارسة"، الجزائرية للدراسات السياسية ،ع.2، 2014)، ص.44 .

26-فريجة أحمد، فريجة لدمية"الأليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية "، مجلة الفكر،ع.11 دس، ص ص، 192 ،198 .

27-قصار الليل جلال، لقريعي هشام ، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و تداعياتها على الامن الجزائري، مجلة الاقتصاد و القانون، ع.2، 2018/12/02)، ص.231 .

28- كراوة مصطفى ،"ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وسبل مواجهتها ،افاق علمية ،م 12 ،ع.1 ، 2020/1/8)،ص.529 .

29- كربوش عمراني، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة،ع.5، أكتوبر،2014)، ص ص 112-113.

30-كواشي عتيقة، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الباحث للدراسات الآكاديمية، ع.8 ، جانفي، 2016)، ص.458 .

31كاهنة شاطري، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، الدوافع والإستراتيجيات"، البحوث السياسية والإدارية ،ع.12، 2013)، ص ص 149 ،150.

32- محمد ينا محمد مهدي، من الارهاب القديم الى الجديد: الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي، المجلة الجزائرية للابحاث و الدراسات، م.2،ع.6 أفريل، 2019)،ص، 9.

34-مزارة زهيرة ،عامر حاج ميلود، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والإنفصال"،افاق للعلوم، م.3،ع.10 .جانفي 2018)،ص.290 .

36- مزارة زهيرة، عامر حاج ميلود،"السياسة الأمنية الفرنسية إتجاه الساحل الإفريقي بين القطيعة والإستمرار"،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية،والإنسانية، ع.18. جوان 2017)،ص.246

.35-مشاور صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"،منصة المجلات العلمية الجزائرية، م.11،ع.12. 2019/12/30)، ص ص 219 ،220 .

36- نجدان محمد، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المظاهر، الأسباب الإنعكاسات ،دراسات إستراتيجية"،ع.23.ص.102 .

37-نصير خلفة، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية و الأمنية الجزائرية، م.3،ع.2، 2018/6/4)، ص.485 .

38-والي فايزة ،"إشكالية الإندماج الوطني في إفريقيا"،قراءات إفريقية،ع.40 ،أفريل 2019) ،ص ص ، 30 ،31 .

39-الوغزيري جعفري أحمد، "بلدان الساحل الإفريقي الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاطماع الغربية بين الأمس واليوم"،الواحات للبحوث والدراسات ،م.8، ع.1. 2015)، ص ص . 428، 430.

40- ياسينة مزاني راضية ، التحديات الامنية لمنطقة الساحل الإفريقي،المجلة الآكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، م.3،ع.1، 2019/03/10)،ص ،224 .

41-مشرط يحيى، "الإستراتيجية الأروبية في منطقة الساحل الإفريقي،أطروحة دكتوراه"، الجزائرية للدراسات السياسية، م.5 ،ع.2 ،2018)، ص،11، 12 .

42-سي طاهر قاضي، الإهتمام والتنافس الدولي منطقة الساحل الإفريقي، الدراسات الإفريقية وحوض النيل"، ع.5 ، مارس 2019)، ص،2.

43-حجازي محمد سعيد، "الولايات المتحدة وفرنسا وتكامل الأدوار بمنطقة الساحل الإفريقي"، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، م.4 ،ع.8 ،ماي 2020، ص،352 .

44 -مرعب رولان، " تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها "،الدفاع الوطني اللبناني ،ع.98 ،أكتوبر 2016).

45-شاكر ظريف، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وإرتداداتها الإقليمية "، العلوم القانونية والسياسية ،ع .13 ،2016)، ص،17.

مذكرات

1-بن عمر الحاج عيسى، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا، وإقليميا،رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور :الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

2-البدي حنان، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأروبية في منطقة الساحل، رسالة ماجيستير،جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015/2014.

3-بلعيد سمية، للنزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية حقوق، قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية،2009 /2010.

4- هاشمي أمال، الوضع الإجتماعي والفكري لطوارق الهقار من خلال الكتابات الفرنسية في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،2007 -2008.

مزارة زهيرة، الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، "دراسة حالة الجزائر،فرنسا"، أطروحة دكتوراه،(جامعة حسيبة بن بوعلي :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017 /2018)، ص. 74.

5- بويبية نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2009.

6- بومدين عربي، واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على أمن الجزائري، شهادة ماجيستر، جامعة وهران :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/ 2014.

6-شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2008 -2009.

7-رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ،مذكرة ماجيستير،جامعة الخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010 -2011

8- رسولي أسماء، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

9- بوزيان راضية ،أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر، مقاربة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة الإرهاب، سبل المكافحة وإستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة، الجزائر المركز الجامعي ، طارف د.س.

10-قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر03: ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012، 2013 .

11-عطية إدريس، الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وأليات مواجهتها، رسالة ماجيستير جامعة الجزائر3 :كلية العلوم السياسية والإعلام ،2011 .

مواقع الأنترنت:

1- بوخريص محمد، ظروف التنمية في البلدان الأقل تقدما في الساحل الإفريقي، في:

https://www.turess.com/echaab

2-عبدالعال علي، الجماعات المسلحة في شمال مالي...خريطة معلوماتية، في:
https://www.aa.com.tr/ar/archive

3-الشيخ العلوي الحسين، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي, في:
/https://studies.aljazeera.net

4-عميرة عائد، شعب البانتو ماذا تعرف عن أكبر شعوب البشرية في:

https://www.noonpost.com/content/24475

5-عبد الكريم عمران الدليمي حنان، محاضرة بعنوان: النشاط الإقتصادي في قارة إفريقيا،جامعة بابل، العراق ، 2013/12/10 في:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=34755

6- السرجاني راغب، تاريخ الإحتلال البرتغالي في إفريقيا، في:
https://islamstory.com/ar/artical/3409240

7- آنداك لوح أحمد، الاحتلال البرتغالي لإفريقيا... آثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في:
https://www.qiraatafrican.com/home/new

8-تيريزا كرينيكر، "القاعدة في المغرب الإسلامي،منافس أم شريك لـ داعش؟ في:
/https://www.dw.com

9- بن عائشة محمد الأمين، الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسية ملئ البطون، في:
https://democraticac.de/?p

10- جارش عادل ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ،والإقتصادية، والسياسية، تأثيرالتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن الجزائري، في :
https://democraticac.de/?p=2448

11- قلاع الضروس سمير، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي قراءة مقارنة بين التصورين لأمريكي الفرنسي، في: http://www.qaindex.com/Conten

12-بومدين عربي، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي :دراسة في الأسباب وتحديات البناء في: **https://www.qiraatafrican.com/home/new**

13- يونس زكور، الارهاب و الإجرام المنظم، أية علاقة؟ الحوار المتمدن في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313&r=0

14- حمدي عبد الرحمن، إنقلاب مالي وتداعياتهاالاقليمية على الساحل الافريقي، في:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5771

15-هشام صاغور، "مكافحة الإرهاب لدول الأتحاد الأفريقي ..إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الامنية " بين الواقع والرهانات ، في :

https://www.europarabct.com/

16-صاغور هشام، مكافحة الإرهاب في دول الإتحاد الإفريقي، في : https://www.europarabct.com/

17-محمد اسماعيل، عرفة أحمد، "دراسة ترصد حركات التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية وتكشف ابرز 5 جماعات متطرفة تنشط بالقارة السمراء و اهم مسارح العمليات في افريقيا...وتؤكد : تركيا تسعى للتوظيف السياسي للارهاب بالقارة، في: https://www.youm7.com/story

18-موسى مشري، أمننة الهجرة الغير الشرعية في السياسات الأروبية :الدوافع والإنعكاسات ،في: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Pages/art05.asp

19- الحداد حسام، أبوالهمام يحيى، أمير امارة الصحراء تنظيم القاعدة، في: https://www.islamist-movements.com/45343

20- المسلمي حامد،"السيسا"، سلاح مواجهة التهديدات الإرهابية بالقارة الإفريقية، في: https://www.aimarje-paris.com/4626

21- حنفي خالد، تحولات الإرهاب من الإستحواذ إلى التجوال، بالساحل الإفريقي، في: https://www.qiraatafrican.com/

22-أبو باشال ادم، "بوكو حرام"،تتسبب في تهجير 3.3 ملايين ب 4 دول افريقية في تشاد،الكاميرون، النيجر،نيجيريا في : https://www.aa.com-tn/ar/1661601

23- عادل أحمد، جيشا تشاد ونيجيريا يدكان بوكو حرام بعد تصعيد إرهابي من الجماعة، في: https://www.almarjie-paris.com/15264

24-عبد الرحمن حمدي، إنقلاب مالي وتداعياتهالاقليمية على الساحل الافريقي، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5771

25-عبد الله الفاتح، جيبوتي ..إقتصاديات القواعد العسكرية (الجزء الأول)، في : https://alsomal.net/

26-الشيخ العلوي الحسين، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في أفريقيا"، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/

27-عمار علي حسن ،"داعش في إفريقيا"في:
https://www.elwatannews.com/news/detai/s/772193

28-يونس بورنان، بـ 6 مصادرتمويل...أخطر5 تنظيمات إرهابية في إفريقيا،في:https://al-ain.com/article/africa-terrorist-organizations

29- المسلمي حامد، الهجرة غير الشرعية من غرب إفريقيا إلى أروبا ..دراسة في الأسباب والأثار، في: https://roayahnews.com ,

30-عادل بيريس، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على أوروبا، في:
https://arabic.sputniknews.com/

31- عدلي باسم، التنافس العسكري الفرنسي الأمريكي بالساحل الإفريقي أسباب وأهداف،في:
https://al-ain.com/article/africa-terrorism22

32- دابقي يمان، فرنسا في ليبيا،الدور التاريخي المتجدد ومستقبل النفود، في

https://barq-rs.com/

33-سيدي م، ويدراوغو، تعرف على قوات التحالف G5 في الساحل ومنهجيتها لمواجهة الجماعات المسلحة، في: https://www.qiraatafrican.com/

34-بريغيتا مول، الخاشلي عباس، دول غرب إفريقيا...محطات عبور المخدرات إلى القارة الأروبية، في: https://www.dw.com/ar

35-محي الدين شيماء،الوجود العسكري الفرنسي ومكافحة الإرهاب في الساحل ..ماذا بعد برخان؟ في: https://pharostudies.com/?p=4146

36-كامل كامل، الإمارات تدين الهجوم الإرهابى بنيجيريا: يتنافى مع الدين والإنسانية ،في:
https://www.youm7.com/story

37-مصطفى زينب، دوافع الإستخدام...المخدرات والجماعات الإرهابية في إفريقيا، في: http://www.acrseg.org/41160

38-إبراهيم شريف، مثقفون:"الإرهاب في إفريقيا ناتج عن الحروب الأهلية والنزاعات"، في: https://www.youm7.com/story/

39- المسيري، منطقة الساحل في إطار التوازنات والصراعات الدولية، التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا، في: https://tsaidali.wordpress.com/

40-حمدي بشير، التوجهات العسكرية الفرنسية الجديدة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل: الدوافع والفرص والتحديات،في: https://epc.ae/ar/brief

41- أنظر France 24 ، بعد إعلان فرنسا تصفيته. تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" يؤكد مقتل زعيمه دروكدال ، في https://www.france24.com/ar/20200619

42-المركز الاوروبي لدراسة ومكافحة الإرهاب والإستخبارات، إشكالية أزمة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا و تداعياتها على أمن دول أوروبا، في: https://www.europarabct.com/

43- أنظر الدبلوماسية الفرنسية، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar

44-الموسوعة السياسية في:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

45- الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%83

مراجع اجنبية:

1-Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the Sahel: the Tuareg insurgency in .Mali », strategic studies institute may, 1998 https://www.globalsecurity.org/military/library/report/1998/ssi_keita.pdf

2-Jean Jaurès,'AQMI : unproblémeRegionale, fondationjean-jaurés/Orion-Observatoire de la décence. No, 04,10janvier2011, page03, at: https://jean.jaures.org/sites/default/files/hc2b04fjj-orion.pdf

3-Richard M. Medina, George F. Hepner, the Geography of International Terrorism: An Introduction to Spaces and Places of Violent Non-State Groups, 2013,

4-Hussien gure diriye, the effect of terrorism on tourism in Africa, in the 21-st century: A case, study of Kenya a research project, submitted in partial, fulfilment of the requirements for the award of Master of Arts degree in international studies, university of Nairobi, 2015

5-Tobias koepf, the new Sahelian terrorist landscape-actors and challenges, Jun 2014

6-hmed.s.hashim.gregoire patte and Nathan Cohen, the geography, of terrorism in the Sahel, international center terrorist thends, and analyses, vol-4, no, 5, May 2012

7-D. Ghanem-Yazbeck (Ed.), R. Barras Tejudo, G. Faleg, Y. Zoubir,the sahel:EUROPES AFRICAN BORDERS, BARCALONA,2018 .

8-Terrorist financing in west and central Africa at: https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/terrorist-financing-west-central-africa.html OCTOBER 2016.

9https://www.researchgate.net/publication/235328107_LA_GEOPOLITIQUE_DES_POPULATIONS_DU_SAHEL_Sahel_the_populations_geopolitics

فهرس

جدول الخرائط:

الشكل (1) خريطة تمثل الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	14
الشكل (2) خريطة توضح الإنتشار الجيوسياسي للجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي	49
الشكل (3) خريطة توضح التوزع الجغرافي للأقلية التارقية في منطقة الساحل الإفريقي	61
الشكل (4) خريطة توضح تواجد القواعد العسكرية في الساحل الإفريقي	73

الفهرس :

Contents

إهداء.....

شكر وتقدير.....

مقدمة 2

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري منطقة الساحل الإفريقي -مقاربة جيوسياسية-.....10

المبحث الأول:الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.....11

المطلب الأول: مفهوم الساحل الإفريقي.....11

المطلب الثاني:الخصائص الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي 14

المبحث الثاني: التكوين الإجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي:.....18

المطلب الأول :التركيبة السكانية 18

المطلب الثاني :الواقع الاقتصادي لمنطقة الساحل الافريقي: 25

المطلب الثالث:الواقع السياسي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي: 26

المبحث الثالث:التطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي.....27

المطلب الأول :مرحلة ما قبل الإستعمار 27

المطلب الثاني:مرحلة الإستعمار 28

المطلب الثالث :مرحلة الإستقلال 32

الفصل الثاني : الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي – مقاربة جيوسياسية-.....36

المبحث الأول: تعريف بالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي. 36

المطلب الأول :تعريف الإرهاب.....36

المطلب الثاني :الإرهاب والمفاهيم المشابهة له:.....38

المطلب الثالث: التطور التاريخي للظاهرة الارهابية 40

المبحث الثاني :انتشار الظاهرة الإرهابية جغرافيا في منطقة الساحل الإفريقي 41

المطلب الأول: أبرز الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي 41

المطلب الثاني :العمليات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي سنة 2020 50

المبحث الثالث: تفسير سبب إنتشار الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي. 52

المطلب الأول :الأسباب السياسية 52

المطلب الثاني:الأسباب الإقتصادية والجغرافية.....53

المطلب الثالث :الأسباب الإجتماعية 53

الفصل الثالث: التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على منطقة الساحل الإفريقي 56

الفهرس :

المبحث الأول:على المستوى المحلي. 56

المطلب الأول :التأثيرات السياسية و الأمنية 56

المطلب الثاني:التأثيرات الإجتماعية..... 57

المطلب الثالث: التأثيرات الإقتصادية 58

المبحث الثاني : على المستوى الإقليمي 59

المطلب الأول :اجتماعيا :الإرهاب والهجرة غير شرعية 59

المطلب الثاني :سياسيا: الارهاب و الحركات الانفصالية (التوارق) 60

المطلب الثالث :التهديدات الأمنية 62

المبحث الثالث:التأثير الجيوسياسي للجماعات الإرهابية على الساحل الإفريقي دوليا. 63

المطلب الأول :التأثيرات الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية 63

المطلب الثاني :التدخل الفرنسي..... 70

المطلب الثالث :التدخل الأمريكي..... 81

الخاتمة: 88

قائمة المراجع..... 91